جمهورية مصر العربية

مجمع اللغة العربية



كتاب الألفاظ والأساليب

ما نظرت فيه لجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب ، وعرض على مجلس المجمع ومؤتمره . من الدورة الخامسة والثلاثين الى الدورة الحادية والأربعين

أعد المادة والتعليق عليها

محمد شوقي أمين
عضو المجمع

مصطفى حجازي
المراقب العام بالمجمع

جمهورية مصر العربية
مجمع اللغة العربية



كتاب
الألفاظ والأساليب

ما نظرت فيه لجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب ، وعرض على مجلس المجمع ومؤتمره . من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الحادية والأربعين

أعد المادة والتعليق عليها

محمد شوقي أمين
عضو المجمع

مصطفى حجازي
المراقب العام بالمجمع .

تقـديم

ليس من شك فى أن اللغة العربية قد تطورت على أقلام كتابها فى العصر الحديث ، طوعا لتطور الحياة الحاضرة ، وتقـدمها فى مختلف مناحيها الثقافية والاجتماعية بوجه عام ، وقـد كان من أثر هذا التطور أن نشأت ألفـاظ وتراكيب تختلف فى أوضاعها ودلالاتها عن أصولها فى العربية المعجمية المـأثورة .

وكان من البداهة أن يجد هذا التطور صداه فى المجمـع ، اذ كان على رأس أغراضـه المحافظة على سلامة اللغة العربيـة ، والحرص على ملاءمتها لحاجات الحياة .

وقد تمثلت عناية المجمع بالألفـاظ والتراكيب المستحدثة فى الكتابة العـامة ، فى صلب قانونه ، وفى نصـوص قراراته ، وفى تقسـيم لجانه ، وفيما عرض عليـه من عشرات البحوث والدراسات ؛ وفيما انتهى اليه من تخريج جملة وافرة من الألفاظ والأساليب التى تدور بهـا أقلام الكاتبين .

وفى مطبوعات المجمع من مجموعات محاضر جلساته ، ومن أجزاء مجلته ، تسجيل ذلك كله .

ولمـا أخرج المجمع الجزء الأول من « كتاب فى أصول اللغـة » ، جعل فيه قسما خاصا بألفاظ وأساليب عربية ومعربة ، أقرها المجمع فيما بين الـدورة التـاسعة والعشرين والدورة الرابعة والثلاثين .

وفى هذا الكتاب الذى نقدمه اليوم للقارىء جملة من الألفاظ والأساليب ، عرضت فيما بين الدورة الخامسة والثلاثين والدورة الحـادية والأربعين ، منها ما درسته لجنة الأصـول ، ومنها ما درسته لجنة الألفاظ والأساليب ، وهى اللجنة التى جدد تأليفها منذ بضع سـنوات ، وأعضـاؤها الذين اشتركوا فى الدراسـة هم بحسب الترتيب الهجائى للأسماء :

الأستاذ الدكتور ابراهيم أنيس .

الأستاذ الدكتور أحمد بدوى .

الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى .

الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج .

الأستاذ عبد السلام محمد هارون .

الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

الأستاذ على النجدى ناصف .

الأستاذ محمد شوقى أمين .

الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين .

الأستاذ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .

الأستاذ مصطفى مرعى .

وتولى التحرير للجنة الأستاذ فتحى جمعة .

ولما عرضت تجارب الطبع للمراجعة اشترك فى مراجعتها الأساتذة : عبد الوهاب السيد عوض الله رئيس التحرير بالمجمع ، وعبدمصطفى درويش ، وعبد الصمد على محروس المحرران الأولان بالمجمع .

والرجاء أن يكون فى اخراج هذا الكتاب ما يحقق هدف النظر فيه ، من اشراك الباحثين فى الوقوف على ما حوى من تمحيص وتوجيه ،ومن عون الكاتبين على الاطمئنان الى سلامة ما تجرى به الأقلام .

محمد شوقى امين **مصطفى حجازى**

فهرس الكتاب

أولا – الفهرس الاجمالى للقرارات

صفحة

صفحة

ثانيا ــ الفهرس التفصيلي للمحتويات

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

دخول « قد » على المضارع المنفى بـ "لا"(*)

« ترى اللجنة أنه لا مانع من دخول « قد » على المضارع المنفى بـ « لا »، وعلى هذا يصح قولهم : « قد لا يكون كذا » »

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس (فى الدورة نفسها) ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ـ فى الجزء الأول من مجلة المجمع كتب الأستاذ أحمد العوامرى ـ رحمه الله ـ بحثاً عرض فيه ـ من بين ما عرض ـ لقول بعض الكتاب : «قد يكون وقد لا يكون » ، وانتهى إلى تخطئة ذلك، والاستعاضة عنه بـ «ربما» لا يكون .

ـ وجاء الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى فكتب فى الجزء الثامن عشر من المجلة بحثاً تحت عنوان :(إنصاف ورد إلى صواب) وافق فيه الأستاذ العوامرى على التخطئة وخالفه فى التصويب ، فلم يرتض (ربما لا يكون).

ـ ثم قدم الأستاذ عباس حسن إلى لجنة الأصول بحثاً له فى التعبير ، وانتهى فى بحثه إلى إجازته بناء على أمثلة جاءت به .

ـ ثم عاد الأستاذ الشيخ الصوالحى فقدم إلى اللجنة دراسة لـ(قد) وما تدخل عليه، وانتهى إلى القطع بخطأ قولهم : (قد لا يكون) واقترح بدلا منه (قل أن يكون) .

ومع هذا :

١ ـ بحث الأستاذ العوامرى (منشور فى مجلة المجمع ـ الجزء الأول) .

٢ ـ رد الأستاذ الصوالحى (منشور فى مجلة المجمع ـ الجزء الثامن عشر) .

٣ ـ مذكرة الأستاذ عباس حسن ، وعنوانها : «تصويب » : «قد لا يكون الأمر عسيراً» .

٤ ـ مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، وعنوانها : « عود إلى الحديث عن قد الحرفية » .

تصويب : « قد لايكون » الأمر عسيرا (*)

وأمثال هذا الأسلوب الذى دخلت فيه « قد » على مضارع منفى بالحرف : « لا » ، أو بغيره من الحروف النافية التى يصح أن تسبق المضارع

ليس من الخطأ اللغوى استعمال الأسلوب السالف ونظائره كما يتوهم ابن هشام ، ومن لَفَّ لَفَّه من بعده ؛ حيث يصرح بمنع وقوع « لا » النافية فاصلة بين : « قد » ومدخولها المضارع ، ومشترطاً أن يكون هذا المضارع مثبتاً .

لكن تصريحه هذا — عند الكلام على مبحث : « قد » — مدفوع بأدلة عربية مسموعة ؛ لا مجال لغمزها ، أو إضعاف الاستدلال بها على هدم ما يقول .

١ — من ذلك مانقله أبو هلالٍ العسكرى فى كتابه : « الأمثال » — وهو مطبوع على هامش كتاب · الأمثال للميدانى ، فى ص ١١٧ ج ٣ — ونص المثل كما سجله هو : (قد لا يقاد بى الجمل) .

٢ — ونقل صاحب « لسان العرب » مثلا قديما آخر فى مادة : « ذام » ، ونصه : (قد لاتَعْدَم الحسناء ذاماً) .

٣ — وفى بيت لقيس الجهنى — وهو جاهلىّ — وقد نقله الآمدى فى كتابه : « المؤتلف ، ص ١٢٣ » — ونصه :

وكُنْتَ مُسَوَّدًا فينا حَميدًا   وقد لا تَعْدَمُ الحسناء ذامًا

٤ — وكذلك فى بيت للأعشى ميمون — وهو جاهلى ، أدرك ظهور الإسلام — فى بيت له من قصيدته التاسعة والعشرين ، ص ١٩٥ من ديوانه ، ونصه :

وقد قالت قتيلة إذْ رأتنى   وقد لا تَعْدَمُ الحسناء ذامًا

(*) بحث للاستاذ عباس حسن عضو المجمع .

٥ ـ وفى بيت للنَّمِر بن تَوْلب ـ وهو مخضرم ـ ونصه كما رواه السيوطى فى شواهد المغنى ص :

وأحبب حبيبك حبًّا رُوَيْداً فقَدْ لَا يعُولك أَنْ تَصْرِمَا

وهذه الرواية توافق رواية : « منتهى الطلب » المحفوظ بدار الكتب فى المراجع الأدبية (رقم ١٢٦٣١) إلى غير هذا من الأمثلة المتعددة الفصيحة التى تقطع بصحة الاستعمال السالف ؛ فى غير ضعف ، ولا شذوذ ، ولا حاجة إلى تأويل .

ولم يكن ابن مالك مجانباً الصواب فى « أَلِفيّته » حين قال فى آخر الممنوع من الصرف : « والمصروف قد لا ينصرف » ، وكذلك المناطقة العرب قبله بمئات السنين حينما وضعوا فى مصطلحاتهم للقضية الجزئية : (قد يكون ، وقد لا يكون) .

« عود إلى الحديث فى (قد) الحرفية »(*)

(١) أقوال العلماء فى (قد) الحرفية

(ا) اللغويون :

١ ـ قال صاحب اللسان نقلا عن التهذيب :

و (قد) حرف يوجب به الشيء ، كقولك : قد كان كذا وكذا ، والخبر أن تقول : كان كذا وكذا ، فأدخل (قد) توكيدا لتصديق ذلك ، قال : وتكون (قد) فى موضع تشبه (ربما) ، وعندها تميل (قد) إلى الشك ، وذلك إذا كانت مع الياء والتاء والنون والألف فى الفعل كقولك : قد يكون الذى تقول .

٢ ـ وقال صاحب القاموس وشارحه :

أما (قد) الحرفية (فإنها مختصة بالفعل) أعمّ من أن يكون ماضيا أو مضارعا (المتصرف) فلا تدخل على جامد ، وأما قول الشاعر :

لولا الحياءُ وأن رأسي قد عسى   فيه المشيب لزرت أم القاسم

فعسى فيه ليست الجامدة ، بل هى فعل متصرف ، معناها اشتد ، وظهر ، وانتشر كما سيأتى (الخبرى) خرج بذلك الأمر ، فإنه إنشاء ، فلا تدخل عليه (المثبت) اشترطه الجماهير (المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس) قال شيخنا : هذه كلها شروط فى دخولها على المضارع ، لأن غالب النواصب والجوازم تقتضى الاستقبال المحض ، وكذلك حرفا التنفيس ، و (قد) موضوعة للحال كما بيّن فى المطوّل ، ولها ستة معان .

٣ ـ وفى الكليات ص ٢٩٣ :

(قد) مختصة بالفعل الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس .

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ـ عضو المجمع .

هؤلاء اللغويون منهم القديم والحديث ، وكلهم مجمعون على أن (قد) الحرفية لاتدخل إلا على الفعل المثبت ، ولذا عدَّها النحاة من حروف الإثبات كما سيجيء عن صاحب التصريح[٣]، وعلى هذا يكون قولهم (قد لا يكون) مخالفاً لما قرّره اللغويون .

(ب) أقوال النحاة :

١ ـ قال سيبويه فى ج ١ ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ :

« هذا باب الحروف التى لا يليها بعدها إلا الفعل ، ولا تغيّر الفعل عن حاله التى كان عليها قبل أن يكون قبله شئ منها » .

فمن تلك الحروف (قد) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره ، وهو جواب لقوله (أَفَعَلَ ؟) كما كانت (مافعل) جواباً (لهل فعل ؟) إذا أخبرت أنه لم يقع ولما يفعل ، وقد فعل : إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً ، فمن ثم أشبهت (قد)(لمّا) فى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل .

وابن يعيش يوضح قول سيبويه فيقول فى ج ٨ ص ١٤٧ :

« قال سيبويه : وأما (قد) فجواب (هَل فعل ؟) ، لأن السائل ينتظر الجواب ، وقال أيضاً : وأما (قد) فجواب لقوله (لما يفعل) فنقول (قد فعل) ، وذلك أن المخبر إذا أراد أن ينفى ، والمحدّث ينتظر الجواب قال : (لما يفعل) وجوابه فى طرف الإثبات (قد فعل) ، لأنه إيجاب لما نفاه » وقول الخليل : هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر » يريد أن الإنسان إذا سأل عن فعل ، أو علم أنه متوقع أن يخبر به قيل (قد فعل) ، وإذا كان المخبر مبتدئاً قال : (قد فعل كذا وكذا) فاعرفه « . ا هـ »

وخلاصة قول الخليل وسيبويه أن (قد) لاتستعمل إلا فى طرف الإثبات ، لأنها لتقرير حدث الفعل وتحقيقه ، وإذا أريد طرف النفى استعمل حرف النفى مجردا من (قد) لئلا يلزم التنافى .

٢ـ قال ابن مالك فى التسهيل ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ :

وتكون (أى قد) حرفاً ، فتدخل على فعل ماض متوقع لايشبه الحرف لتقريبه من الحال ، أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق ، ولا تفصل من أحدهما بغير قسم .

٣ـ وقال ابن هشام فى المغنى ج ١ ص ١٤٧ :

وأما (قد) الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهى معه كالجزء ، فلا تفصل منه بشىء ، اللهم إلا بالقسم كقوله:

أخالد قد والله أوطأت عشوة   وما قائل المعروف فينا يعنف

٤ـ وقال الرضى فى ج ٢ ص ٢٢٣ :

وإنما اختص (قد) بالفعل ، لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع فى الماضى ، ومع التقليل فى المضارع .

وقال فى ج ٢ ص ٣٨٨ :

ولا تدخل على الماضى غير المتصرف كنِعْمَ ، وبِئْس ، وعسى ، وليس ، لأنها ليست بمعنى الماضى حتى يقرب معناها من الحال ، وتدخل أيضاً على الماضى المجرد من ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس ، فيضاف إلى التحقيق فى الأغلب التقليل .

وقال فى ج ١ ص ٢١٣ :

وأجاز الأندلسى على ضعف دخول (قد) فى الماضى المنفى (بما) نحو (ما قد ضرب أبوه) وليس بوجه ، لعدم السماع ، والقياس أيضاً ، لكون (قد) لتحقيق وقوع الفعل ، و (ما) لنفيه .

٥ـ وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ٧٢ :

(قد) حرف يختص بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، فلا تدخل على الجامد كعسى وليس ، ولا الإنشائى كنعم وبئس ، ولا المنفى ولا

المقرون بما ذكر ، وهى معه كالجزء ، ومن ثم لايفصل منه بشىء ، فيقبح أن يقال : (قد زيدا رأيت) إلا بقسم .

٦ـ وقال الكافيجى فى شرحه للإعراب عن قواعد الإعراب ص ٥٧ :

(الثالث) منها (أى من أوجه قد)أن تكون حرف تحقيق ، أى : تدل على تحقيق مدلول مدخولها وتأكيده ، وهى مختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، ولا يقع بينهما فاصل ، لكونه كالجزء منه إلا أن يكون قسما .

٧ـ وقال صاحب التصريح فى مسألة قرن جواب الشرط بالفاء ج ٢ ص ٣٥٠ :

" والحاصل : أن الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا : إما لذاتها ، أو لما اقترن بها من نفى أو إثبات .

١ ـ فالأول ثلاثة أنواع : الجملة الاسمية ، والجملة الطلبية ، والجملة التى فعلها جامد .

٢ ـ والثانى ثلاثة أنواع أيضا : (ما ، ولن ، وإن) النافيات) .

٣ـ والثالث ثلاثة أنواع أيضاً : (قد ، والسين ، وسوف) .

قال يس : (قوله : والثالث ثلاثة أنواع إلخ) قال الدنوشرى : فيه جعل (قد ،والسين ، وسوف) إثباتا ، ومعناها أنها أدوات إثبات ، وهو ممنوع ، إذ قد يقال : (ما قد قام زيد ، وما سوف يقوم ، وما سيقوم) فليتأمل . وقد تأملت فوجدت الصواب ماقال الشارح ، ومعناه : أن قد ، والسين ، وسوف ، حروف إثبات ، لا يكون الفعل بعدها إلامثبتا . انتهى .

* * *

هذه أقوال جمهرة من النحاة تدل دلالة قاطعة على أن (قد) الحرفية لاتدخل إلا على فعل مثبت ، وتأبى أن يسبقها نفى ، فلا يقال (قد لايكون) ولا (ما قد يكون) .

* * *

(٢) دفع الاحتجاج على صحة قول الناس : (قد لا يكون)

شاع أن قول الناس (قد لا يكون) ونحوه تركيب صحيح قياساً على ما ورد من النصوص الآتية :

١ ـ قولهم فى المثل : « وقد لا يقاد بى الجمل » .

٢ ـ وقول أنس بن نواس المحاربى :

وكنتَ مُسَوَّدًا فينا حَميدًا   وقد لا تَعْدَمُ الحسناءُ ذاما

٣ ـ وقول النّمر بن تَوْلب :

وأحبب حبيبك حبًّا رويدا   فقد لا يعولك أن تَصْرِما

وفى هذه النصوص نظر :

أما المثل فقد جاء فى جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى ج ٢ ص ١١٧ حاشية مجمع الأمثال ، ما نصه :

« قولهم : قد لا يقاد بى الجمل » ، يضرب للرجل يسن ويضعف ، فيتهاون به أهله . والمثل لسعد بن زيد مناة بن تميم ، وذلك أنه كبر وضعف ، ولم يطق الركوب إلا أن يقاد به . فقال يوما لمن يقوده ويقصر : « قد لا يقاد بى الجمل » ، معناه ؛ قد صرت لا يقاد بى الجمل .

ويلاحظ من شرح أبى هلال لهذا المثل بقوله : « معناه قد صرت لا يقاد بى الجمل » ، أن فى المثل حذفاً ، وأن (قد) داخلة على فعل مقدر مثبت ، لأن الأمثال « استجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يستجاز فى سائر الكلام » قاله المرزوقى فى الفصيح[1] .

ومما يؤيّد أن فى المثل برواية أبى هلال حذفا : رواية الميدانى له سالما من الحذف ، فقد قال فى مجمع الأمثال ج ٢ ص ٨٥ :

« لقد كنت لا يقاد بى البعير »

(١) المزهر ج١ ص ٤٨٧

ثم قال : يضربه المسن حين يعجز عن تسيير المركوب ، وأول من قاله سعد بن زيد مناة ، وكان سعد قد كبر حتى لم يطق ركوب الجمل إلا أن يقاد به ، ولا يملك رأسه ، فكان صعصعة يوما يقوده على جمله فقال سعد : « قد كنت لا يقاد بى الجمل » فأرسلهامثلا .

هذا إلى أن الأمثال قد تخرج عن القياس ، فتُحكى كما سمعت ، ولا يطرد فيها القياس[1]، ويؤيد هذا الحكم ماقاله أبو القاسم الزجاجى فى الإيضاح ص ١١٨ :

« إن الأمثال يحتمل فيها ما يحتمل فى غيرها ، وتنزال كثيرا عن القياس » .

وما قاله ابن جنى : « الأمثال تجرى مجرى المنظوم فى تحمل الضرورات » .

* * *

وإذا كانت الأمثال تتحمل الضرورات ، وتخرج عن القياس ، فيستجاز فيها من الحذف ما لا يستجاز فى سائر الكلام ، إذا كانت كذلك فكيف يقاس عليها ؟ فالقياس على المثل غير صحيح .

وأما قوله : .... وقد لا تَعْدَمُ الحسناءُ ذاما[2] .

فليس بحجة ، لأن (تعدم) معناه (لاتجد) ونفى النفى إثبات ، فمعنى (لاتعدم)هو معنى تجد ، وكأن الشاعر قال : قد تجد الحسناء ذاما ، وعلى هذا تكون (لا) جزءا من الفعل فلا تعد فاصلة ، فليس فى البيت مخالفة ، لأن (قد) فيه داخلة على فعل مثبت ، وهو بابها .

* * *

وأما بيت النَّمر بن تَوْلب الذى نُسبت روايته إلى السيوطى فى شرح شواهد المغنى بالرواية الآتية :

وأحبب حبيبك حبًّا رويدا   فقد لا يعولك[3] أن تَصْرِما

(١) المزهر جـ ١ ص ٤٤٨

(٢) الذام : العيب .

(٣) يعولك : يثقل عليك .

فلا يقبل الاحتجاج به ، ولا القياس عليه ، فقد رواه ثلاثة ثقات برواية أخرى هي :

وأحبب حبيبك حبا رويدا فليس يعولك أن تَصْرِما

والرواة الثلاثة هم : ابن منظور فى مادة (عال) ، والبغدادى فى ج ٤ ص٤٦٢ ، والبطليوسى فى الاقتضاب ص ٢٩٤ .

ويقينى أن الرواية المنسوبة للسيوطى محرفة ولو كانت منقولة من مخطوطة ، لأن كلامه فى الهمع رقم (٥) يدحض هذه الرواية ، ويبعد نسبتها إليه رحمه الله .

* * *

وربّ قائل يقول : يسعنا فى جواز قولنا (قد لا يكون) ما وسع ابن مالك فى قوله .

ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لاينصرف

فإن قيل هذا ، رد إلى قول ابن مالك فى التسهيل رقم (٢) فى هذه المذكرة ، فقد أثبت فيه أن (قد) للتحقيق أى إثبات حدث الفعل مدخولها . ويعتذر له عما جاء فى الخلاصة طيّب الله ثراه .

ولعلنا بعد هذا نعدل عن قولنا : (قد يكون وقد لا يكون) إلى (قد يكون وقلّ أن يكون) والله أعلم ،

استعمال «خاصة» و «خصوصا» (*)

(درست اللجنة كلمتى (خاصة ، وخصوصاً) ، واستخلصت ما يأتى :

نص بعض اللغويين على أن « خاصة » اسم مصدر ، أو مصدر جاء على فاعلة كالعافية ، وأن « خصوصاً » مصدر . ولهما فى الاستعمال صور ، منها :

١ ــ أحبّ الفاكهة وبخاصة العنب ، وفى هذا ونحوه يرفع ما بعدها على أنه مبتدأ مؤخر.

٢ ــ أحبّ الفاكهة وخاصة العنب ، وفى مثل هذا تنصب « خاصة » على أنها مصدر قام مقام الفعل ، وما بعدها مفعول به .

٣ ــ أحبّ الفاكهة خاصة العنب [دون الواو] ونحو هذا تنصب فيه « خاصة » على أنها حال ، وما بعدها مفعول به .

٤ ــ أحبّ الفاكهة وخصوصاً العنب : وفى هذا ومثله تنصب « خصوصاً » على أنها مصدر قائم مقام الفعل ، وما بعدها مفعول به) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين، وكان قدعرض الموضوع بالجلسة الثالثة والعشر من جلسات المجلس فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– ناقشت لجنة الأصول استعمال (خاصة ، وخصوصا) فى تعبير الكتاب ، وبعد المناقشة انتهت إلى القرار التالى

« (خاصة) مصدر جاء على فاعلة ، أو اسم مصدر ، (وخصوصا) مصدر ، ولهما فى الاستعمال الصور الآتية :

١ – فى مثل : أحب الفاكهة وبخاصة العنب يكون ما بعدها مرفوعا على أنه مبتدأ مؤخر .

٢ – فى مثل : أحب الفاكهة وخاصة العنب – بالواو أو دونها – تنصب «خاصة» على أنها مصدر نائب عن فعل الأمر ؛ وما بعدها مفعول به .

٣ – فى مثل : أحب الفاكهة وخصوصا العنب – بالواو أو دونها – يكون توجيه خصوصا وما بعدها كتوجيه خاصة وما بعدها » .

ولما عرض قرار اللجنة على المجلس ، ناقش فيه فوافق على بقاء القرارات كما عرضت ، على أن تعد مذكرة فى تأصيل ذلك بعد . فأعادت اللجنة النظر فى الموضوع ، وعرضت قرارها الأخير على المؤتمر فوافق عليه بتعديل يسير .

جواز استعمال « انْعَدَم الشّىءُ »(*)

(استعمل المتكلمون والفقهاء كلمة (انعدم) ، وقد تناقش اللغويون فى ذلك ، فخطَّأه فريق ، واستضعفه آخر ، وعدّه ثالث غير جيد .

فمن الأول قول صاحب التاج (مادة عدم) :

« وقول المتكلمين : وجد الشىء فانعدم ، من لحن العامة . ووجّهوه بأن (انفعل) مطاوع (فعل) . وقد جاء مطاوع أفعل كأسقفته فانسقف . وأزعجته فانزعج ، قليلا . ويخص بالعلاج والتأثير . . . » .

ثم قال نقلا عن المفصل للزمخشرى : « ولا يقع (أى انفعل) حيث لا علاج ولا تأثير ، ولذا كان قولهم : (انعدم) خطأً » أ هـ .

ومن الثانى قول ابن يعيش فى شرح المفصل (٧ : ١٦٠) :

« واعلم أنه لا يستعمل (انفعل) إلا حيث يكونُ علاج وعمل ، فلذلك استضعف (انعدم الشىءُ) .

ومن الثالث قول الجاربردى فى شرح الشافية (ص ٥٠) :

« قوله : ويختص - أى انفعل - بالعلاج . يعنى خصّوا هذا البناء للمعانى الواضحة للحس دون المختصة بالعلم ، كأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جليا واضحا ، فلا يقال علّمته فانعلم .

وقال (أى ابن الحاجب) : (انعدم ليس بجيد) ا هـ .

وترى اللجنة - مع أنه ليس فيما تقدم نص صريح على صحة كلمة « انعدم » - أنه يمكن إجازتها ، نظرا لاستعمالها منذ قرون مضت ، وللحاجة إليها كثيرا فى المجالات العلمية) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ - فى الجلسة الثانية والثلاثين من الدورة (٣٦) ، دارت فى مجلس المجمع مناقشة حول استعمال كلمة (انعدم) ، وقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى مذكرة فى ذلك إلى المجلس يحتج فيها لصحة هذا الاستعمال ، وقد أحال المجلس هذه المذكرة إلى لجنة الأصول ، وقد ناقشت المسألة ، وانتهت إلى قرارها .

٢ - طلب الأستاذ عباس حسن تسجيل مخالفته فى ذلك ، ومعارضته لصحة استعمال (انعدم الشىء) .

٣ - سجل الدكتور طه حسين معارضته القرار حين عرض على المؤتمر .

٤ - ومع هذا : مذكرة فى الموضوع للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، ومعها تتمة له .

تحقيق لفظ (انعدم)(*)

لم أجد فى معجمات اللغة المعتمدة التى بين أيدينا كلاما عن لفظ (انعدم) إلا فى القاموس وشرحه، فقد ورد فيهما ما نصه الحرفى :

وقول المتكلمين : وجد الشىء فانعدم، من لحن العامة، ووجّهوه بأن الفعل أى (انعدم) مطاوع (فعل) وقد جاء مطاوع (أفعل) كأسقفته فانسقف، وأزعجته فانزعج، قليلا، ويُخَصّ أى (انفعل) بالعلاج والتأثير، فلا يقال : علمته فانعلم، ولا عدمته فانعدم .

وقال ابن الكمال فى شرح الهداية : فإن (عدمته) بمعنى لم أجده، وحقيقته تعود إلى قولك (مات) ولا مطاوع له، وكذا أعدمت، إذ لا إحداث فيه .

وفى المفصل للزمخشرى : ولا يقع أى (انفعل) حيث لا علاج ولا تأثير، ولذا كان قولهم (انعدم) خطأ . انتهى .

لا نزاع فى أن مستندى صاحبى القاموس وشرحه فى تخطئة لفظ (انعدم) إنما هو قول ابن الكمال فى شرح الهداية، وقول الزمخشرى فى المفصل، وفى كل نظر .

أما قول ابن الكمال : فإنَّ (عدمته) بمعنى لم أجده، فغير مسَلم[1] لأن صاحب اللسان يقول : العَدَم والعُدْم والعُدُم : فقدان الشىء وذهابه، وقد غلب على فقد المال وقلته (والفعل) عَدِمَه يَعْدَمه عُدْمًا وعَدَمًا فهو عَدِمٌ .

وصاحب القاموس يقول : العدم بالضم وبضمتين وبالتحريك : الفقدان، وغلب على فقدان المال، (والفعل) عدمه كعلمه عدما وبالتحريك .

ولا يكون فقدان المال إلا بأسباب مؤثرة تأتى عليه كالحرَق والغَرق، وغيرهما من عوامل .

هذا إلى أن قبول المطاوع الأثر غالب لا لازم، ففى حاشية يس على التصريح ج ١ ص ٣١١، نقل الناصر اللقانى عن البيضاوى فى تفسير قوله تعالى : « وعلم آدم

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ـ عضو المجمع .

(١) لأن الفعل الذى بمعنى (لم أجد) هو الرباعى، فى القاموس : أعدمنى الشىء : لم أجده .

الأسماء كلَّهَا » أنّه يقال : كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم ، وقال : إن حصول الأثر غالب لالازم وعلى هذا لايكون لابن الكمال فيما قاله وجه يقتضى المنع للفظ (انعدم) .

وأما الزمخشرى فإن من شَرَح مفصله لم يَحْكُم بالتخطئة كما حكم هو ، بل بعضهم استضعفه وبعضهم عده غير جيد ، أى : مقبولا .

١ ـ قال ابن يعيش جـ ٧ ص ١٦٠ :

واعلم أنّه لايستعمل (انفعل) إلّا حيث يكون علاج وعمل ، فلذلك استضعف (انعدم الشيء) ، وقالوا : قلت الكلام فانقال ، لأن القول له تأثير فى إعمال اللسان وتحريكه . انتهى .

٢ ـ ونقل الجاربردى فى شرحه للشافية (ص ٥٠) عن ابن الحاجب أنه قال فى شرح المفصل : (انعدم) ليس بجيد . هذا ولو سلم أن لفظ (انعدم) غير علاجى لم يحكم عليه بالخطأ وبأنه من لحن العامة كما فى القاموس وشرحه ، فسيبويه لم يشترط فى (انفعل) العلاج والتأثير بدليل تمثيله له بالعلاجى وغير العلاجى ، فقد قال رحمه الله فى الكتاب جـ ٢ ص ٢٣٨ ما نصه :

« هذا باب ما طاوع الذى فعله على (فعل) ، وهو يكون على (انفعل وافتعل) ، وذلك قولك : كسرته فانكسر ، وحطمته فانحطم ، وحسرته فانحسر ، وشويته فانشوى ، وبعضهم يقول : « وغممته فاغتم » ، « وانغم » عربية .

وقال صاحب اللسان معتمدا ما قاله سيبويه :

وقد غمه الأمر غمًّا فاغتم وانغم حكاها سيبويه بعد اغتم ، وقال : وهى عربية .

* * *

وبناء على هذه النصوص يكون لفظ (انعدم) جاريا على نهج كلام العرب ، وإذن يكون قول المتكلمين : (وجد الشيء فانعدم) ، عربيا صحيحا لا لَأنه من لحن العامة كما قيل . والله أعلم .

تتمة الكلام فى لفظ (انعدم)(*)

(١) نص عبارة «الجاربردى» فى شرح للشافية ص ٥٠ ما يأتى :

(قوله ويختص — أى الفعل — بالعلاج) يعنى خصوا هذا البناء للمعانى الواضحة للحس، دون المختصة بالعلم، كأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جليا واضحا، فلا يقال : علمته فانعلم، وقال : (أى ابن الحاجب) فى شرح المفصل (انعدم) ليس بجيد. انتهى.

يؤخذ من قول الجاربردى هذا أن بناء (انفعل) لايكون مطاوعا لأفعال القلوب، لأن معانيها غير حسية، انما يكون مطاوعا لغيرها من الأفعال على اختلاف دلالاتها، كانت ثلاثية متعدية. وعليه يكون (انعدم) مطاوع (عدمته) بمعنى فقدته عربيا مقبولا.

(٢) مما يدل على أن قول سيبويه «غممته فاغتم، وانغم عربية» تمثيل لغير العلاجى :

(ا) قول سيد عبد الله المعروف بنقرة كار فى شرحه للشافية ص ٢٨ (وافتعل للمطاوعة) أى لمطاوعة (فعل) (غالبا) سواء كان علاجا أولا، نحو (غممته فاغتم) فى غير العلاجى، (وجمعته فاجتمع) فى العلاجى. انتهى.

(ب) وقول الرضى فى ج ١ ص ١٠٨ :

أقول : قال سيبويه : الباب فى المطاوعة (انفعل)، و (افتعل) قليل نحو (جمعته فاجتمع)، (ومزجته فامتزج). قلت : فلما لم يكن — أى افتعل — موضوعا للمطاوعة (كانفعل) جاز مجيئه لها فى غير العلاج نحو (غممته فاغتم)، ولا تقول : فانغم. انتهى.

وفى كلام سيبوية رد على الرضى، وقبول لما منعه مع أنه غير علاجى، فليقس على لفظ (انغم) لفظ (انعدم) لاشتراكهما فى الصيغة، وعدم العلاج على فرض التسليم به، والله أعلم.

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى — عضو المجمع.

رئيسىّ (*)

(يستعمل بعض الكتاب : العضو الرئيسىّ ، أو الشخصيات الرئيسيّة ، وينكر ذلك كثيرون . وترى اللجنة تسويغ هذا الاستعمال بشرط أن يكون المنسوب إليه أمرًا من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى اجتماع لمجلس المجمع بتاريخ ١٦ من ديسمبر ١٩٦٨ — وفى أثناء نظر مصطلحات المعجم الجغرافى — دارت مناقشة قصيرة حول لفظ رئيسى : هل يجوز استعماله بالياء المشددة ؟ وقد أحيل اللفظ فى هذه الجلسة على لجنة الأصول .

٢ — أخذت لجنة الأصول فى دراسة الموضوع فقدم الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة مذكرة صحح فيها الاستعمال وأيده بعديد من الأمثلة التى تشبه الرئيسى فى أنها وردت بياء مشددة يتأدى المعنى فى كل منها بدونها .

ووجه الأسلوب بأن ياء النسب فيه للتشبيه ، أو أن النسبة فيه من باب نسبة الشىء إلى نفسه ، أو من ورود الياء زائدة : للمبالغة ، أو التوكيد .

٣ — ولم يوافق الأستاذ عباس حسن على إطلاق الإجازة فكتب مذكرة ناقش فيها بعض الأمثلة التى تضمنتها مذكرة الأستاذ شوقى ، ورأى أن هذه الأمثلة لا تشبه لفظ (رئيسى) حتى يمكن القياس عليها . ثم انتهى إلى أن «كلمة رئيسى — فى غير الأساليب المعروضة ونظائرها — صحيحة فصيحة ، بشرط أن يراد منها النسب على الوجه الصحيح المحدد وبالشروط والطرائق التى وضعوها له ، والتى لا تنطبق على ما سبق .

٤ — ثم كتب الأستاذ محمد خلف الله أحمد بحثا فى الموضوع ، أورد فيه عددا من الشواهد والأدلة انتهى بعدها إلى أن الاستعمال صحيح ، «وأن الوصف برئيس غير الوصف برئيسى منسوبا ، وأن النسب فيه على بابه ، وأن هناك أشباها كثيرة له فى صيغ النسب ، وأن هذا الاتساع فى النسب إلى رئيس ، يضيف دلالة جايدة إلى مدلول رئيسى . . . . . » .

٥ — تناقشت اللجنة فى هذا كله ثم انتهت إلى القرار التالى :

«يستعمل الكتاب مثل قولهم : العضو الرئيسى ، أو الشخصيات الرئيسية فى مكان : رئيس ورئيسة .

وترى اللجنة تسويغ مثل هذا الاستعمال ، بشرط أن يكون المنسوب إليه أمرا من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة» .

ومع هذا :

١ — بحث الأستاذ محمد شوقى أمين : القول فى رئيسى .

٢ — بحث الأستاذ عباس حسن : بحث لغوى فى استعمال صيغتى : رئيس ، ورئيسى .

٣ — بحث الأستاذ محمد خلف الله أحمد : حول رئيس ورئيسى .

القول فى « رئيسىّ »(*)

يتوارد على أقلام الكاتبين مثل قولهم : هذا عمل رئيسى ، وتلك وظيفة رئيسية ، نسبة إلى رئيس . يريدون أن العمل له صدارة وتقدم ، وأن الوظيفة لها شأن وخطر ، فالعمل أو الوظيفة لهما فوقية واستعلاء ، بالإضافة إلى غيرهما من الأعمال والوظائف .

ولم يرتض بعض نقاد اللغة — فى عصرنا الحاضر — مثل هذا التعبير ، آخذين عليه إقحام تلك الياء ، قائلين بأن التعبير لا يصح إلا بدونها ، فيقال : عمل رئيس ، ووظيفة رئيسة .

وسنتكلم — حول هذا التعبير — فى نقاط ثلاث :

الأولى : هل عرفت العربية فى عصورها المواضى هذا التعبير؟وعلى أى وجه كان استعمالها له ؟

الثانية : هل عهد فى سنن العربية مثل هذه الياء موقعاً ودلالة ؟ وهل للنحاة واللغويين فيها توجيه ؟ وما أمثلتها من فُصَح العربية ؟

الثالثة : هل يجاز القول بصواب التعبير على أن الياء فيه متمحضة للدلالة على نسبة صفات المنسوب إليه للمنسوب ، وحملها عليه ؟

١ — أما الكلام فى النقطة الاولى : فهو أن الوصف بالرئيسة دون نسبة ، ورد فى رسالة لابن شرف القيروانى ، إذ قال : « ذوو النفوس النفيسة ، والأخلاق الرئيسة[١] » كما ورد فى مقدمة معجم الأدباء لياقوت ، إذ قال : « ربيع النفوس النفيسة ، ورأس مال العلوم الرئيسة[٢] » .

وكما ورد أيضاً فى شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد ، إذ قال : « والجوع المفرط يضعف الأعضاء الرئيسة[٣] » .

ولم أقف — فيما أذكر مما قرأت — على ورود التعبير بياء النسبة ، ولست أعنى بهذا نفى وروده ، فلعله مستعمل لم يتيسر لى العثور عليه .

(*) بحث للاستاذ محمد شوقى امين — خبير اللجنة .

(١) رسائل البلغاء (رسالة ابن شرف) .

(٢) ج ١ ص ٦٤ .

(٣) ج ٣ ص ٤٤ .

٢ ـ وأما الكلام فى النقطة الثانية ، فقد جاءت هذه الياء فيما يحتج به من الشعر .

ومن أمثلة ذلك قول امرئ القيس : « فقل فى مقيل نحسه متغيبى »

وقول النابغة : « وبذاك خبرنا الغداف الأسودى »

وقول الأعشى : « سخامية حمراء تحسب عندما »

وقول دريد بن الصمة : « وحتى علانى حالك اللون أسودى ».

وقول رؤبة : « والدهر بالإنسان دوارىّ »

وقول النظام : « بادر يتوّجه الليل البهيمى [١] »

وهذه الياء فى موقعها ودلالتها فى تلك الأمثلة كالياء فى رئيسى ، من حيث إن الكلمة تؤدى معناها بدونها ، فإن اللغويين والنحاة حين عرضت لهم هذه الألفاظ المنسوبة وأمثالها عبروا عن معنى الياء فيها بعبارات مختلفة ، ولكنها تتأدى جميعاً إلى مدلول متشابه .

قالوا : إنها للمبالغة [٢] .

وقالوا : إنها تزاد فى الأوصاف للتوكيد [٣] .

وقالوا : إن ذلك من إضافة الشىء إلى نفسه [٤] .

وقالوا : إنه قد يضاف الشىء إلى نفسه توكيدًا ، وإن كان لو لم يضف إليه لعلم أنه له [٥] .

وقالوا : إن ذلك من المنسوب إلى نفسه [٦] .

وقال « الأصمعى » فى « سخامية » ـ أى خمر ـ لا أدرى إلى أى شىء نسبت . وقال أحمد بن يحيى هو من المنسوب إلى نفسه [٧] .

وقالوا : إن العرب تجعل كثيرًا من النعت على أفعلىّ ، فيصير كأنه نسبة [٨] .

---

(١) المحاسن والمساوئ ٤٣٧

(٢) شرح ديوان بشار ج ٢ ـ ١٦١ ، ج ٣ ـ ٢٦٩ ، شفاء الغليل ٨٩ ، صبح الأعشى ج٦ ـ ١٧ ، ٢٢٢ ، بحر العوام ١٢٩ نقلا عن المرشح شرح الكافية .

(٣) الخصائص ٢ ـ ٤٩٧

(٤) المغنى ١٥ (دوزى) .

(٥) المخصص ٧ ـ ٥٦

(٦) الخزانة ٣ ـ ١٤٧ ، عبث الوليد ٨ ، ٤١ ، شرح التصريف ٤٨١ ، اللسان : شقص ، الموشح (النابغة) .

(٧) اللسان (سخم) و (دوس) .

(٨) اللسان (ربع) .

وقالوا : إن الأعجم والأعجمى بمعنى واحد ، كأحمر وأحمرى ، وأنت تريد الأحمر الذى هو صفة ، ولا تريد النسب ، كما لا تريد بكرسى الإضافة إلى شىء[1] .

وقالوا : إن الياء زائدة ، فلا اعتبار بها[2] .

وقالوا : إن زيادتها لغير علة[3] .

هذا وقد تطاول بى الجهد إلى أن أبلغ بعدة الألفاظ المنسوبة على هذا الغرار إلى نحو أربعين وتلكم هى :

(١) أحمرى

(٢) الأجنبى

(٣) الأحوذى

(٤) الأفلجى

(٥) الأرجى

(٦) الدوّى

(٧) الأسودى (دريد)

(٨) الصيدحى

(٩) الشعشعانى

(١٠) القسورى (لبشار)

(١١) الأريحى

(١٢) الأصلتى

(١٣) الألمعى

(١٤) الخارجى (شفاء الغليل)

(١٥) الدرارى (شفاء الغليل)

(١٦) الأوحدى

(١٧) الصلبى

(١٨) الأعجمى

(١٩) الدوّارى (رؤبة)

(٢٠) القلبى

(٢١) الحوّلى

(٢٢) البشّى

(٢٣) الضحضاحى (الفاخر)

(٢٤) السخامية

(٢٥) المنواسى

(٢٦) المتغيبى (امرؤ القيس)

(٢٧) القعسرى

(٢٨) البازى

(٢٩) اليخرجى

(٣٠) الجونى

---

(١) المخصص ٢ – ١٢٠ . (٢) اللسان (دوى) . (٣) اللسان (شم) .

(٣١) القمرى	(٣٤) الوهمى (النظّام)
(٣٢) الكريمى	(٣٥) الشيخى (صبح الأعشى)
(٣٣) البهيمى (النظّام)	(٣٦) الفريدى (صبح الأعشى)

وقد ترددت الأقوال حول هذه الياء وتعليلها فى كثير من أمهات التآليف ، أذكر منها على سبيل التمثيل للاستشهاد :

المحتسب ج ١ ص ٣٨٦

شرح التصريف ٤٨١

الخصائص ٢ — ٤٩٧

الخزانة ٣ — ١٤٧

عبث الوليد ٨ ، ٤١

الموشح (النابغة)

شرح ديوان بشار ٢ ص ١٦١ ، ٣ ص ٢٦٩

المغنى ١٥ (دوارى)

شفاء الغليل (الخارجى) .

كذلك رجعت إلى المخصص ، وإلى لسان العرب ، فى المواد المتضمنة لمعظم الألفاظ المنسوبة .

٣ — بقى الكلام فى النقطة الثالثة ، أعنى تعليل قول الكتاب : عمل رئيسى ، بأن الياء هنا للنسبة الحق ، فلا هى زائدة ، ولا مؤكدة ، ولا للمبالغة ، ولا اللفظ من قبيل إضافة الشىء إلى نفسه ، أو المنسوب إلى نفسه . لأن الكاتب حين يصف الشىء بأنه رئيسى يقصد إلى أن ينسب إلى الشىء صفات المنسوب إليه ، على وجه التشبيه . فإذا قال : « هذا عنصر رئيسى فى الموضوع » عنى أن العنصر ينزل من عناصر الموضوع منزلة الرئيس ممن يليه فى الترتيب قدرًا ومكانة ، فالكاتب إنما يريد تشبيه العنصر فى مكانه من العناصر بالرئيس فى مكانه ممن لا يقومون مقامه ، وهو مكان الرياسة والتصدر .

لو أن كاتباً قال : هذا عنصر رئيس دون ياء ؛ لجاء بالوصف مباشرًا ، ولا تثريب عليه لو أراد ، ولكن الكاتب يلجأ إلى النسبة — إذا لجأ — عامدًا متعمدًا ، حينما يريد أن يشعر قارئه بأن الوظيفة الرئيسية مثلها بالنسبة للوظائف كمثل الرئيس بالنسبة للمرءوسين ، ولست أرى فى هذا التوجيه ما تنكره العربية من جهة أوضاع اللغة أو من جهة أنماط البيان .

بل يمكن القول بأن الكاتب الذى يتوخى النسبة للتشبيه فى قوله : « عمل رئيسى » إنما يتوخى ذلك لدقة حسه اللغوى ورهافة ذوقه البيانى ؛ إذ أن لفظ الرئيس أصبح لقبًا يوصف به الأشخاص عادة ، ويدل فى الاستعمال على منصب ووظيفة ، فهو حين يريد استخدامه للمعانى ولغير الأشخاص يعمد إلى النسبة للتشبيه ، تفرقة بين وصف الأشخاص ووصف المعانى والأدوات وما إليها .

وأيا ما كان الأمر ، فإن استعمال الكتاب لكلمة « رئيسى » منسوبة ، لا نكير عليه :

إما على أن ياء النسب — كما أوضحت — للتشبيه قصدًا ، وإما على أن النسبة هنا من باب نسبة الشىء إلى نفسه ، أو من باب ورود الياء زائدة للمبالغة أو التوكيد . كما جاء فى عشرات الأمثلة التى سقتها من فصح العربية ، وكما جاء فى تعليل اللغويين والنحاة للياء فى هذه الأمثلة الفصحى .

بحث لغوى فى استعمال صيغتى : « رئيس ، ورئيسى »(*)

أولا — أثير هذا البحث بمناسبة عرض المصطلحات الكيمياوية على مجلس المجمع ، وفيها أمثال التعبيرات الآتية المشتملة على اللفظ « رئيسىّ » :

(الأكسجين عنصر رئيسى فى تكوين الماء) — (هذا المحلول مركب من عنصرين ، هما الرصاص الذائب ، والفضة الذائبة ، وكلاهما عنصر رئيسىّ فى التركيب) (الأزوت عنصر رئيسىّ فى تكوين الهواء حيث يتركب من أزوت وأكسجين) ..... و.......

ومجال البحث هو السؤال الآتى :

ما الحكم على لفظ « رئيسى » — المختوم بالياء المشددة فى العبارات السالفة — أصحيح لغويا أم غير صحيح ؟

لابد قبل الإجابة الفاصلة من معرفة نوع هذه الياء ؛ أهى « للنسب » ، أم لنوع آخر ؟ على هذه المعرفة وحدها يتوقف الحكم السليم ، والإجابة المسددة .

(أ) فأما أنها « للنسب » فى تلك العبارات فأمر لا سند يؤيده من اللغة وفروعها ، لأن النسب يستلزم أمرين مختلفين فى الدلالة ، هما : « منسوب » و « منسوب إليه » . ولا أعرف فى هذا خلافاً .

ولما كان كل لفظ من الألفاظ المعروضة هنا مقصوراً على أمر واحد هو ذاته ، ومعناه المستقل ، (لأنه أصل بذاته فى التكوين الكيمياوى ، لا بالنظر إلى شىء آخر) ، وأنه — بنفسه — أساس فى ذلك التركيب ، لا بملاحظة أساس آخر ينتسب إليه ... ، لما كان كذلك وجب القطع بأن هذه الياء ليست للنسب ولزم إخراجها من أحكامه ، وإلا فسد المعنى المراد .

(ب) وأما اعتبارها لغير النسب — بإدخالها تحت نوع من أنواعها الأخرى — فيمنع منه منعا قاطعاً ما نصت عليه المراجع المتداولة نصًّا صريحاً لا غموض فيه ولا إبهام من أن وجودها فى تلك الأنواع شاذ مقصور على السماع ، سواء أكانت هذه الياء للمبالغة أم للتركيب ، أم للزيادة اللازمة (كالتى فى كرسىّ) أم غير اللازمة (كالتى فى دوّارىّ) .

(*) بحث للأستاذ عباس حسن — عضو المجمع .

وإنى أكتفى من سرد النصوص المدونة فى المراجع والمطولات بما ورد فى الهمع — جـ ٢ ص ١٩٨ (، باب : « النسب » — حيث ذكر هذه الأنواع المختلفة ، وصدَّرها وختمها بحكم فيصل فيها ، فقال فى التصدير ما نصه :

(ما سمع من النسب مُتَغيراً تغييراً لم يذكر فى هذا الباب ، أو متروكا فيه التغيير المقرر فيه لم يقس عليه ، وعد فى شواذ النسب التى تحفظ ولا يقاس عليها) أ هـ

وقال فى الختام — بعد أن سرد الأنواع السابقة الخارجة على ضوابط النسب وصرح باسم كل نوع — ما نصه : (لا يقاس على شيء مما ذكر) أ هـ

(جـ) مما تقدم — فى « أ » و « ب » — يتبين الجواب المراد ، وهو ، أن زيادة الياء المشددة فى العبارات السالفة فى صدر البحث ، وأشباهها خطأ لا تجيزه الضوابط القاعدية ، ولا تدع — فى غير المسموع — لتصويبه منفذا .

(د) معاجم اللغة ؛ والمأثور من الأساليب الأدبية القديمة ؛ تؤيد ماقررناه دون سواه ، وتذكر لفظ « الرئيس » صريحاً جليًّا بغير الياء المشددة فى آخره حيث لا وجه لذكرها وفيما يلى بعضها .

(١) فى القاموس وتاج العروس ما نصه :

(الأعضاء الرئيسة : القلب والدماغ والكبد . . .) أ هـ .

(٢) وفى المذكرة الأخرى المعارضة لما تقدم ، النصوص التالية مسندة إلى مراجعها : (الجوع المفرط يضعف الأعضاء الرئيسة) — (ذوو النفوس النفيسة ، والأخلاق الرئيسة) (ربيع النفوس النفيسة ورأس مال العلوم الرئيسة .) . . .

(هـ) هل يصح القول بأن الياء هنا إن لم تصلح للنسب فقد تصلح للتشبيه ؟

لايصح هذا مطلقًا لأن هذا النوع مقصور على السماع ، ولأن التشبيه يقتضى طرفين محتومين لايقوم بغيرهما معًا : هما :

« المشبه والمشبه به » ، وكلاهما غير الآخر حتمًا . فكيف يتحقق فى العبارات المعروضة التشبيه ، وليس فى واحدة منها إلا « طرف » واحد لا يصلح أن يكون « مشبهاً » ، لأنه أصل فى مكانه لايشبه بغيره ، فلوجعلناه « مشبهاً » لفسد المعنى طبقاً لما أوضحناه من قبل.

ثانيا : استمعنا لمذكرة تجيز ما منعناه .وتصحح : « رئيسىّ » فى الأساليب المروضة وأشباهها ، وتملأ المذكرة خمس صفحات كبيرة انتهت بالتلخيص الدقيق التالى المتضمن لكل ما حوته . وفيما يلى التلخيص الذى قامت به ، وانفردت بتسجيله :

ــ أياما كان الأمر فإن استعمال الكتّاب لكلمة « رئيسىّ » منسوبة لا نكير عليه . إما على أن « ياء النسب » ــ كما أوضحت ــ للتشبيه قصدا » . وإما على أن النسبة هنا من باب نسبة الشئ إلى نفسه ، أو من باب ورُود الياء زائدة للمبالغة أو التوكيد كما جاء فى عشرات الأمثلة التى سقتها من فصح العربية . وكما جاء فى تعليل اللغويين والنحاة للياء فى هذه الأمثلة الفصحى ا هـ . التلخيص الحرفى قامت به المذكرة .

والأمور الثلاثة السالفة مدفوعة فى سهولة ويسر .

(ا) فأما أنها للتشبيه فأمر يأباه ما قدمناه قريبا : فى « هـ » .

(ب) وأما أنها للنسب والنسبة هنا من باب نسبة الشيء إلى نفسه ــ كما جاء فى نص المذكرة ــ فلا أعلم أحداً أو مرجعا أباحه قياسا وصرح به . وفوق هذا فهو مخالف كل المخالفة للغرض من النسب ، هذا الغرض الذى يحتم فى « النسب »القياسى وجود أمرين مختلفين فى الدلالة هما « المنسوب » و « المنسوب إليه » وأن يكون كل منهما مخالفا للآخر فى الدلالة . ولأن الشيء لا ينسب إلى نفسه قياسا ؛ لفوات الغرض من النسب ، كما قالوا . وفيما يلى بعض النصوص الصريحة القاطعة التى سجلوها فى هذا عن نتائج النسب وما يحدث بسببه . ويعنينا منها الأمر الثانى وهو المعنوى .

١ ــ قال التصريح ما نصه :

يحدث بالنسب ثلاثة أمور ، أولها : « لفظى » . . .

ثانيها : « معنوى » وهو صيرورته اسما لما لم يكن له من قبل .

٢ ــ وقال الصبان : ما نصه : يحدث بالنسب ثلاثة أمور أولها . « لفظى » . . . ثانيها « معنوى » وهو صيرورته اسما لما لم يكن له .

٣–وقال الهمع ما نصه : أولها : « لفظى » . . . ثانيها : « معنوى » وهو صيرورته اسما لما لم يكن له .

٤–وقال الخضرى ما نصه : أولها « لفظى » . . . ثانيها ؛ « معنوى » ، وهو صيرورته اسما لما لم يكن له ، وهو المنسوب بعد أن كان اسما للمنسوب إليه .

(ج) وأما القول بأن الياء للمبالغة والتوكيد وأن هذا من تعليل اللغويين والنحاة فأمر لاأعرفه عنهم ، وقد نقلت – فيما سبق – ما قالوه وصرحوا به فى غير خفاء ولا إبهام وهو الحكم القاطع بالشذوذ والاقتصار فيه على المسموع وعدم القياس .

من كل ما تقدم يكون الرأى – كما أراه – هو الحكم بالخطأ المحض على وجود المشددة فى مثل : « رئيسىّ » الواردة فى التعبيرات المعروضة ونظائرها ، ولا سند من اللغة وفروعها يعضد وجودها ، لأن الغرض المقصود من أمثال تلك التعبيرات إنما هو « التكوين » أساسا و « التركيب » الأصيل الذاتى الذى ليس فيه نسبة شىء إلى شىء ، وإنما هو القطع بأن هذا الشىء أصل وأساس بذاته ونفسه ، فليس فيه نسبه شىء إلى آخر .

وعلى ضوء ما تقدم نسأل السؤال التالى : أيقال انعقد مجلس الكلية بكامل أعضائه ومنهم عضو رئيسىّ هو العميد ؟

أو انعقد مجلس الجامعة وبين أعضائه عضو رئيسىّ هو المدير ، أو انعقدت لجنة التر يات بوزارة التربية ومن أعضائها عضو رئيسى هو الوزير ...و ...و ...

الجواب : لا ، فلايصح هنا إلا لفظ رئيس ، لا رئيسى للأسباب السالفة .

« ملاحظة » لا يقال : « إن رئيسى » مثل كلمات أخرى منها : « معتزلى » – فى كلامهم – و « معتزلىّ » هو نفسه « معتزل » مع أنه منسوب إلى معتزل أيضا .

لايقال هذا لوجود فرق واسع بين الاثنين فى هذا المقام السالف ، فالياء فى « معتزلى » لنسب والمعنى عليه حقا ، إذ معنى معتزلى هو : المنسوب إلى « معتزل » ، فالمعتزل ، (المنسوب إليه) هو واصل بن عطاء الذى اعتزل حلقة شيخه الحسن البصرى ، الذى قال حكما لم يرض عنه تلميذه واصل ، وترك الحلقة منصرفا . فقال أستاذه الحسن : قد اعتزلنا

« واصل » ، فقيل عنه « معتزل » ، والنسبة إليه « معتزلى » للمفرد ، والجمع : «معتزلة » وسميت فرقته « المعتزلة » . جاء فى المعجم الوسيط ما يطابق هذا ونصه : (المعتزلة : فرقة من المتكلمين ينفون القدر ، ويخالفون أهل السنة فى بعض العقائد ، وعلى رأسهم واصل ابن عطاء الذى اعتزل بأصحابه حلقة الحسن البصرى ـ الواحد معتزلى) ا هـ .

(د) جاء فى المذكرة السالفة المقدمة للجنة الأصول أسماء متعددة مختومة بالياء المشددة للاستشهاد على صحة « رئيسىّ » فى التعبيرات المعروضة ، والذى أراه أن هذه الأسماء لاتؤيد الدعوى مطلقا ، لأنها لا تخرج عما يأتى مما لا يفيد التأييد ، وفيما يلى البيان :

١ ـ بعض هذه الألفاظ قد ذكره النحاة نصا بلفظه وحروفه على أنه شاذ ، مثل : أحمر ، وأعجم (كما فى الهمع) ومثل الدّوارىّ (كما فى الصبان وغيره) .

٢ ـ وبعض منها نصوا على أن الياء فيه ليست للنسب مطلقاً ، مثل « الأحْوذىّ » كما فى الصبان جـ ١ ص ٩٠ عند الكلام على نون المثنى) .

ومثل دَوّارىّ (الصبان ـ النسب) .

٣ ـ وبعض منها ليست الياء فيه مشددة وإنما هى للإشباع ، فليست مما نحن فيه ، مثل : (حالك اللون أسودى . . .) .

٤ ـ وبعض للنسب الصحيح مثل « الأرحبى » ، قال المصباح ما نصه : (أرحب ، وزان : أحمر ، قبيلة من همدان . وقيل موضع ، وإليه تنسب النجائب) ا . هـ ، ومثل « السخامية ، ففى الأساس مانصه : « . . طلاه بالسخام ، وهو سواد القدر والفحم » ا هـ

٥ ـ وبعض منفرد بنفسه منزوع من السياق الذى يوضح المراد منه ، ويحدد نوع الياء ولايمكن تحديد هذا النوع فى غير سياقه ليتبين أمر الكلمة ، أهى مشددة أم غير مشددة ؟ وإذا كانت مشددة أهى للنسب الحقيقى ـ الأصلى ـ أم لغيره . . . و . . لاأمارة على شىء من هذا ، لأنها معزولة مفصولة من سياقها .

وفوق هذا كله : أهى صادرة ممن يحتج بكلامه ؟

وإذاً : كيف تساق كلمات كهذه لتأييد دعوى ، أيا كان نوع هذه الدعوى .

وبعد . فكل ما سبق يقطع بعدم صحة الاستشهاد فى القضية المعروضة .

ثالثاً : كلمة : « رئيسى » فى غير الأساليب المعروضة – ونظائرها – صحيحة فصيحة ، بشرط أن يراد منها النسب على الوجه الصحيح المحدود له ، وبالشروط والطرائق التى وضعوها له والتى لاتنطبق على ما سبق من تلك الأساليب .

ولا يفوتنا – فى ختام البحث – أن نشير إلى أمر هام ، هو أن الحكم على إحدى الكلمتين بأنها للنسب أو لغير النسب ، يستتبع نتائج عميقة معنوية وإعرابية متعددة ، فللبحث ونتيجته أهمية كبيرة ،وليس الأمر مجرد جدل لفظى لا أثر له ، ولا خلافاً شكليا لا نتيجة وراءه .

حول « رئيس ، ورئيسى »(*)

أثيرت فى إحدى جلسات المجمع مناقشة حول صحة « رئيسى » (بالياء المشددة) فى عبارات كثر ورودها على ألسنة المحدثين وفى كتاباتهم ، من مثل قولهم .

العناصر الرئيسية : فى موضوع كذا أو مُركب كذا ، والاتجاهات الرئيسية فى فن كذا . والشخصيات الرئيسية فى مؤتمر كذا أو رواية كذا :

وكان الاعتراض الذى وجه إلى تلك الصيغة (الواردة على هيئة النسب) أنها ليست مما ينطبق عليه مفهوم النسب من كون المنسوب غير المنسوب إليه فى الدلالة . هذا إلى أنها لم ترد فى الكتابات القديمة . ولكن الذى ورد هو الوصف برئيس (وزن فعيل) فى مثل قولهم : (الأعضاء الرئيسة) ، وأذكر أننى شاركت فى النقاش المشار إليه ؛ محاولا أن أبين أن هناك فرقا فى الدلالة يدركه الحس اللغوى بين الوصف من الرياسة على صيغة فعيل وبين الوصف منها بصيغة النسب . فالرئيس — فى دلالته اللغوية : الشريف وسيد القوم : ويوصف به — على سبيل التشبيه — الشخص المبرز فى عمله أو فنه أو فضله (الشيخ الرئيس ابن سينا — مثلا) ، والشىء الذى ينزل من غيره من الأشياء منزلة السيد من قومه كالدماغ أو القلب — مثلا — بين أعضاء الجسم . ولكن الحياة حافلة بالأشخاص والأشياء والظواهر والعناصر والأفكار والنزعات والاتجاهات والمذاهب . . إلخ ؛ ذوات الأهمية الخاصة فى بابها أو التميز على أشباهها ، أو التأثير فى سواها ، وكل منها بهذا ينتمى إلى مفهوم « رئيس » ويأخذ بحظ منه ، وكأنه فرد من أفراده . والدلالة على ذلك يستعمل المحدثون الوصف الذى يدل على الانتماء أو الارتباط أو الصلة أو الشبه ، وهو الوصف بصيغة النسب فيقولون : (الشخصيات أو العناصر ، أو العوامل ، أو الأبواب ، أو الاتجاهات) الرئيسية . وواضح أن النسب هنا على بابه ، وأن المنسوب فيه غير المنسوب إليه . ومثل النسب هنا مثله فى أساسى وحتمى ، وأولى وثانوى ، وجوهرى وعرضى ، وظاهرى وباطنى ؛ وداخلى وخارجى . وما إلى ذلك مما لايحصى كثرة . ومما يلاحظ أن صيغة رئيسى هذه — الواردة على طريق

(*) بحث للأستاذ محمد خلف الله أحمد — عضو المجمع .

النسب ـ قد استقرت فى دلالتها المشار إليها ، واتسع استعمالها فى العصر الحديث حتى لقدأصبح من النادر أن ينسب إلى الرئيس فى أصل معناه ، بأن يقال ـ فى وصف أمر خاص برئيس الدولة (أو رئيس الوزارة أو رئيس الجامعة أو المجلس ، أو أمر صادر منه ـ كقرار أو بيان مثلا) : قرار رئيسى ، أو بيان رئيسى ، بل المألوف أن يقال قرار الرئيس أو قرار جمهورى أو بيان من الرياسة وهكذا .

وقد وكل المجلس بحث هذا الموضوع إلى لجنة الأصول بالمجمع . فناقشته ، وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة بحثاً عنه بعنوان « القول فى رئيسى » تحدث فيه عن هذا التعبير وضمنه ثبتاً بألفاظ منسوبة على غراره ـ تقارب الأربعين عدًّا ـ وردت فى المعاجم وفى المراجع اللغوية والأدبية ، وانتهى فيه إلى أن استعمال الكُتاب لكلمة رئيسى منسوبة لاتنكير عليه ، إما على أن ياء النسب للتشبيه قصدا ، وإما على أن النسبة هنا من باب نسبة الشىء إلى نفسه ، أو من باب ورود الياء زائدة للمبالغة أو التوكيد .

والرأى عندى ـ كما أوضحت سابقاً ـ أن النسب فى رئيسى على بابه وأن الوصف بالنسب فى اللغة العربية ـ وفى غيرها من اللغات ـ يتسع لتأدية أغراض كثيرة متنوعة ، وهو يؤدى تلك الأغراض فى إيجاز مفيد : فبدلا من أن نقول مثلا : إن فلاناً ينتمى إلى قبيلة تغلب : نقول : تغلبى ، وبدلا من قولنا : فلان مواطن من بلاد مصر ، نقول : مصرى . وحين نريد مثلا بيان المذهب الفقهى الذى يتبعه أو يقلده أو الميدان العلمى الذى يتخصص فيه ، نقول : مالكىّ أو حنفىّ ، ونحوىّ أو بلاغىّ . ونقول فلان الروائىّ واقعى بياناً لنزعته فى فنه ، وفلان الكاتب عباسى ، بيانا للعصر الأدبى الذى عاش فيه ، وفلان العالم سلفى ، للدلالة على أنه يجرى فى طريقة على بحثه مناهج السلف من علماء الدين أو اللغة مثلا ، ونَصِف المسلم الذى عاصر الرسول عليه الصلاة والسلام ولقيه بأنه صحابى ، ونصف الذين جاءوا بعد عصر الصحابة بأنهم تابعون ، والواحد تابعى . ونقول عن واصل بن عطاء وأصحابه ـ والذين أخذوا برأيهم فى المنزلة بين المنزلين وغيرها من المسائل ـ إنهم معتزلة ، والواحد معتزلى ؛ ومثل ذلك فى « الخارجى » و « الرافضى » و « الجاهلى » ،

ونسمى الأديب الذى يقول الشعر ويعرف به شاعرا ، فإذا أردنا أن نصف أديباً كاتبا بأنه يميل نحو استخدام الأساليب أو الصور التى يستعملها الشعراء ، أو أن له حسًّا وعاطفة أدبية مرهفة كالذى يكون للشعراء ، أتينا بصيغة النسبة : فقلنا إنه شاعرىّ الأسلوب ، أو شاعرىّ الوجدان .

ويوصف الشىء بأنه أول أوثان ، ولكن صيغة النسب إلى كل من هاتين الصيغتين تأتى بدلالة جديدة ، فالأولىّ مثلا : توصف به بداية مراحل التعليم ، وتوصف به البديهيات أو القضايا التى لايحتاج التسليم بها إلى جدل أو نقاش .

والثانوىّ : يوصف به التعليم الذى يجىء بعد الأولىّ وقبل العالى ، وقد يدل أحيانا على الأمر غير الأساسىّ أو غير الرئيسىّ أو غير الجوهرىّ .

هذه النماذج التى أوردناها من صيغ النسب – وهى قليل من كثير – توضح ما أشرنا إليه سابقاً من إيجاز النسب واتساع بابه ، وتنوع دلالاته . وأنه قد يجىء من الصيغ الوصفية كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، فينقل الدلالة نقلة جديدة ويضيف مسالك أخرى للاتساع فى التعبير عن دقائق المعانى .

وفى الأمثلة الآتية مزيد من الإيضاح لما تقدم :

فالدهرىّ . . أو الدهرىّ (بفتح الدال أو ضمها) . . مثلا يستعمل صفة القائل ببقاء الدهر ، والعبقرىّ ، نسبة إلى عبقر ، (وهو كما تقول المعاجم موضع كثير الجن ، وقرية ثيابها فى غاية الحسن) يعنى الكامل من كل شىء ، والسيد ، والذى ليس فوقه شىء ، والشديد ، وضرباً من البُسط .

ومن دلالات القدس كما تذكر المعاجم الطهر ومصدر ، وجبل عظيم بنجد ، والبيت المقدس ، وجبريل ، فإذا قلنا – على النسب إليه – «حديث قدسى » عنينا به الحديث الذى يتحدث به الرسول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل . ومن مظاهر الاتساع فى باب النسب أنه يجىء من أعلام الأشخاص ، والأماكن ، وأسماء الأجناس ، والأنواع ، والأشياء والظواهر الحسية والمادية ، والأحوال النفسية والعقلية ، والمذاهب والنحل والفرق ، وضروب

العلوم والفنون ، ويجيء من المشتقات الوصفية كاسم الفاعل والصفة المشبهة ويكثر خاصة فى العصر الحديث مجيئه من المصادر : فى مثل : الاشتراكى ، والاتحادى ، والشيوعى ، والصناعى والزراعى ، والادعائى ، والاحتمالى ، والعملى ، والنظرى ، والفرضى ، والشرطى ، والتحكمى ، والتطورى ، والتقدمى ، والتحررى ، والتعسفى ، والسمعى ، والبصرى ، والقصدى ، والعمدى ، والاضطرارى ، والاختيارى ، والإرادى ، والقسرى ، والقضائى ، والخلافى ، والتشريعى ، والتطبيقى ، والتقريرى ، والتقديرى . . . إلخ .

ومن مظاهر الاتساع فى صيغ النسب ما قرره المجمع من جعل المصدر الصناعى قياسياً ، فإذا أريد صنع مصدر من كلمة زيد عليها ياء النسب والتاء ، وجاء فى الاحتجاج لهذا القرار أن « هذا المصدر ضرورى فى التعبير عن المعانى العلمية الدقيقة ، مثل الأحوال والصفات التى تقوم بأسماء الجواهر والأعيان ـ كالخشبية ، والحجرية ، أى : كون الشىء خشباً أو حجرا ، ومثل الأحوال التى تقوم بغيرها ولا مصدر لها فى اللغة : مثل الفاعلية والمفعولية كالضاربية والمسئولية ، فاقتدى العلماء منذ الصدر الأول بمحاكاة العرب فى عدة أسماء وردت عنهم زادوا فيها ياء النسب على الكلمة المراد وضع مصدر لها يبين حالها ، وزادوا تاء التأنيث على ياء النسب لبيان الحال والصفة وهما مؤنثتان ، فالنسب بالياء قياسىّ ، وزيادة تاء التأنيث فى آخر اللفظ المؤنث المنسوب قياسية أيضاً . وعلى هذين الأصلين جعل المجمع المصدر الصناعى قياسياً ، علاوة على الاستدلال بنصوص ذكرها علماء اللغة . . . (مجلة المجمع ج ٢ سنة ١٩٣٥ ص ١٠)

وإذا كان النسب ـ أصلا ـ خاصاً بالأسماء فقد ورد فى أمثلة معدودة ـ من الأفعال والضمائر والأدوات والحروف : فمن ذلك ما ذكره القاموس فى الكلام على الأزل إذ قال إن معناه « القِدم » وهو أزلى أو أصله يزلى منسوب إلى لم يزل ، ثم أبدلت الياء ألفاً للخفة . كما قالوا فى الرمح المنسوب إلى ذى يزن أزنى . ومنه أنى وأنانى (فى النسبة إلى أنا) والهوية (فى النسبة إلى هو) والكيفى (نسبة إلى كيف) والكمى (نسبة إلى كم) والواوى واليائىُّ (نسبة إلى الواو والياء) .

وهناك أمثلة يبدو فيها الوصف والنسب الوارد فى بابه متطابقين فى الدلالة : فمن ذلك الأجنب والأجنبى للغريب ، والسرمد والسرمدى للدائم والطويل من الليالى ، والأرقب

والرقباني للغليظ الرقبة ، وديار وديور ودارى ، يقال : ما به دارى وديار وديور : أى أحد)
ومما سمع من إضافة المنسوب إليه إلى منسوبه : لا آتيه أبد الأبدية .

* * *

ذهبنا فى هذا البحث القصير إلى أن «رئيسى» فى الاستعمالات الحديثة صحيح ، وأن الوصف برئيس غير الوصف برئيسى منسوبا ، وأن النسب فيه على بابه ، وأن هنالك أشباهاً كثيرة له فى صيغ النسب ، وأن هذا الاتساع فى النسب إلى رئيس يضيف دلالة جديدة إلى مدلولها ؛ وأن النسب فى اللغة العربية – وفى غيرها من اللغات – باب كبير من أبواب الوصف ، وأداة طيعة للتعبير عن معان كثيرة مستحدثة ، وأنه أساس للمصدر الصناعى ، ويمتاز بما فيه من إيجاز مفيد ؛ وأن النسب المشتق من الوصف – مثل رئيس ورئيسى ، وأول وأولى ، وثان وثانوى . . . طريق مشروع من طرق التعبير عن المعانى ؛ وأن النسب إلى الأسماء والمصادر لا حصر له ، وقد يجىء من الفعل والضمير والأداة والحرف ، وعلى أساس من ذلك كله نقترح القرار التالى :

يقرر المجمع صحة «رئيسى» فى النسبة إلى رئيس وصفا للأشخاص والأشياء والظواهر والعناصر والاتجاهات والأفكار وما إليها من ذوات الأهمية الخاصة فى بابها أو التميز على أشباهها أو التأثير فى سواها .

« أَنْجَب » بمعنى « ولد »(*)

(يخطِّئ بعض الباحثين استعمال « أنْجب » متعديا بنفسه بمعنى « ولد » .

وترى اللجنة جواز ذلك لما يأتى :

١ – وروده فى الشعر العربى فى قول حفص الأموى :

أنجبه السوابق الكرام من منجبات مالهن ذام

٢ – ورد فى اللغة نجب (بضم الجيم) أى اتصف بالكرم والحسب ، فإذا قلنا : أنجب الرجل بإدخال الهمزة على هذا الفعل صار متعديا ، وكان معناه : ولد ولدا حسيبا كريما .

ولا مانع بعد ذلك من أن يكون المراد : ولد ولدًا مطلقاً ، من باب تعميم الخاص) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وفى الجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – قدم الأستاذ محمد بهجة الأثرى إلى مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين بحثا بعنوان .كيف تستدرك الفصاح فى فى المعجمات الحديثة ، وعرض فيه لثلاث كلمات يرى أنه قد شاع استعمالها على غير وجه الصواب فيها . وكان (أنجب) هو أول هذه الكلمات :.

وعند الأستاذ الأثرى أن «أنجب» – فى اللغة – فعل لازم معناه . ولد له أولاد نجباء .

أما استعماله متعديا بمعنى ولد فهذا ما تأباه اللغة الفصيحة ، لأن فيها غيره: ولده ، ونجله ، ونسله، ولأن الشواهد القليلة التى ورد فيها متعديا لا تسلم من التجريح ، ولا تثبت أمام التمحيص .

٢ – عرضت لجنة الأصول لهذا الرأى وناقشته ورده الأستاذ عباس حسن بأن الفعل – بهذا المعنى – صحيح فصيح يؤيده السماع والقياس .

أ – أما السماع فقد ورد فى شعر من يحتج به . ولا يدفع شاهد من هذه الشواهد بورود رواية أخرى خالية من هذا الفعل المتعدى بنفسه ، إذ من المقرر أن رواية لا تدفع رواية إلا بتجريح فى السند ، فاذا خلت الروايتان من التجريح فلا ترجيح لإحداهما على الأخرى .

كذلك لا يقدح فى إحداهما أن تشتمل – فى وصف ما عرضت له – على عدد مبالغ فيه، لا يكاد يسايره الواقع ، فان هذه المبالغة مقبولة نقلا وواقعاً ، لما هو معروف لغوياً «أن العدد لا مفهوم له إلا بقرينة خارجة عن لفظه » .

ب – وأما القياس فلأن (نجب) – بضم الجيم – ثلاثى لازم ، وكل ثلاثى لازم يصح تعديته بالهمزة .

٣ – وفى أثناء عرض الموضوع ، قال الأستاذ محمد شوقى أمين . إن المشكلة ليست فى التعدية أو اللزوم ، وإنما هى فى نقل المعنى من خصوص النجابة إلى عموم الولادة . . وهذا هو ما يحتاج إلى إجازة من اللجنة .

الهُروب مصدرا لهرب(*)

(يذهب بعض الدارسين إلى تخطئة استعمال الهروب مصدرا لهرب ، على أساس أن هذا المصدر ليس من بين المصادر التى أثبتتها كتب اللغة لهذا الفعل .

وترى اللجنة — استنادا إلى النص على الهروب فى أفعال ابن القطاع ، وإلى إثبات صاحب المصباح له — أن استعمال الهروب مصدرا لهرب صحيح لاحرج فيه) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى بحث الأستاذ محمد بهجة الأثرى الذى قدمه إلى مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين كان الفعل (هرب) ومصادره هو ثانى الألفاظ الثلاثة التى عرض لها فى البحث بالنقد والتمحيص .

ويرى الأستاذ الأثرى أن اللغة لم تثبت للفعل (هرب) من المصادر إلا الهرب والمهرب ، وكذلك الهربان ، ولكنه قليل بل غريب ، أما الهروب فلم يثبته إلا ابن القطاع فى (الأفعال) دون أن يوثقه بشاهد .

٢ — درست اللجنة هذا وراجعت ما أثبتته معجمات اللغة من مصادر هذا الفعل ، فوجدت فى المصباح نصاً على الهروب فى قوله : «هرب يهرب هرباً وهروباً : فر» .

٣ — يضاف إلى ذلك أن الفعول مصدر مقيس للفعل الثلاثى اللازم .

الصُّمود بمعنى الثبات (*)

(يخطِّئُ بعض الباحثين استعمال الصمود بمعنى الثبات مصدرا لصمد بمعنى ثبت ، بناءً على أنّ (صمد) مصدره الصمْد ، ومعناه القصد ، أو الصلابة .

وقد درست اللجنة ذلك ، وراجعتْ مافى القاموس والمقاييس وأيضا ما ذكره ابن الأثير ، فوقفت على أن معنى الثبات غيرُ بعيد من الصلابة التى هى أحد أصلى الصمد . كما أن الصمود ليس من الخطأ جعله مصدرا لصمد ، لما ذكره ابن القطاع ، ولأن الفُعُولَ مصدر قياسى لفَعَل اللازم المفتوح العين فى بعض دلالاته)

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى بعض جلسات مجلس المجمع ومؤتمره دارت مناقشات عابرة حول « صمد » ومعانيه ومصادره ، وكلها قد اتجه إلى رفض استعماله بالمعنى الشائع ، واستبدال ألفاظ أخرى به ، كالصمود والثبات .

٢ — كذلك كان هذا الفعل ومعناه ومصادره هو أحد الكلمات التى بحثها الأستاذ محمد بهجة الأثرى فى بحثه الذى قدمه إلى مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين بعنوان «كيف تستدرك الفصاح فى المعجمات الحديثة» وخلاصة رأيه فيه أن الثبات بعيد من معناه ، وأن الصمود ليس من مصادره ، وإنما معناه يدور بين أصلين :

القصد والصلابة ، ومصدره الصمد وحده أما الصمود فلا تعرفه كتب اللغة ، ولعله تحريف السمود .

٣ — درست لجنة الأصول هذا الكلام ، واستمعت إلى ما نقله الأستاذ محمد خلف الله أحمد عن القاموس والمقاييس وأيضاً ما نقله الأستاذ عباس حسن عن ابن الأثير ، فرأت أن معنى الثبات غير بعيد من الصلابة التى هى أحد أصلى الصمد أما الصمود فليس من الخطأ جعله مصدرا لصمد لأن «الفُعول» مصدر قياسى لفعل اللازم المفتوح العين فى بعض دلالاته . هذا إلى إثبات ابن القطاع له .

وبعد مناقشة انتهت اللجنة إلى قرارها .

المدخول الباء فى « بَدَّلت كذا بكذا » (*)

— قرار للجنة لم ير المجلس داعيا لوضعه —

(ينص كثير من اللغويين على أن « باء البدل » لاتدخل إلا على المتروك . . .

وهناك من ثقاتهم من يقول إنها كذلك تدخل على المأخوذ ، (كما جاء فى المصباح المنير ، ومختار الصحاح ، وتاج العروس) .

وترى اللجنة أن « باء البدل » يجوز دخولها على المتروك أو على المأخوذ . والمدار فى تعيين ذلك على السياق) .

(*) عرض قرار اللجنة على مجلس المجمع بالجلسة الثانية والعشرين من الدورة الثامنة والثلاثين ، فلم ير المجلس داعيا لوضعه .

١ — فى بعض اجتماعات لجنة الأصول دارت مناقشة حول الباء ومدخولها : أيتحتم أن تدخل على المتروك ، أم يجوز دخولها على المأخوذ أيضاً ؟

٢ — قدم الأستاذ عباس حسن إلى اللجنة مذكرة عرض فيها طائفة من أقوال اللغويين التى تفيد عدم لزوم دخول الباء على المتروك ، كما تقضى القاعدة المشهورة .

صحة دخول باء الجر على المتروك وعلى المأخوذ(*)

من معانى «باء الجر» أن تكون بمعنى كلمة «بدل» بحيث يصح إحلال هذه الكلمة محل الباء كقوله تعالى: (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى . .) وقولهم: «ما يرضينى بعملى عمل آخر» وتدخل على الشىء المتروك كما فى المثالين، ويصح دخولها على المأخوذ، لا المتروك ولو كان التركيب مشتملا على مادة: «البدل والإبدال» وفروعها، فقد جاء فى المصباح المنير، مادة بدل، مانصه. (أبدلته بكذا إبدالا نحيت الأول، وجعلت الثانى مكانه) وفى مختار الصحاح مانصه فى مادة «بدل» (الأبدال: قوم من الصالحين لاتخلو الدنيا منهم، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر . . .) اهـ، وجاء فى تاج العروس — مادة: بدل، مانصه: (قال ثعلب: يقال أبدلت الخاتم بالحلقة، إذا نحيت هذا وجعلت هذه مكانه، وبدلت الخاتم بالحلقة، إذا أذبته وسويته حلقة، وبدلت الحلقة بالخاتم، إذا أذبتها وجعلتها خاتماً. قال: وحقيقته أن التبديل: تغيير الصورة إلى صورة أخرى والجوهرة بعينها. والإبدال: تنحية الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى. وقال أبو عمرو: فعرضت هذا على المبرد فاستحسنه، وزاد فيه فقال: وقد جعلت العرب «أبدلت» مكان «بدلت».

وجاء فى تفسير الألوسى لقوله تعالى: (ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب) اهـ، مثل ما سبق من كلام ثعلب؛ وهذا مثال آخر لدخول الباء على المأخوذ هو قول طفيل لما أسلم:

* وبدل طالعى نحسى بسعد *

هذا ولا فرق بين أن يكون ما تعلق به الجار والمجرور هو الفعل: «بدل» وفروعه وما تصرف منه، أم غيره بقرينة، كبعض الأمثلة التى سبقت كقول عروة بن الورد:

فلو أنى شهدت أبا سعاد غداة غدا بمهجته يفوق
فديت بنفسه نفسى ومالى ولا آلوك إلا ما أطيق

يريد: فديت بنفسى ومالى، نفسه: أى قدمتهما فداء له، وبدلا منه.

(*) بحث الأستاذ عباس حسن — عضو المجمع.

ذكر « ذا » بعد « كم » (*)

(يذهب بعض الباحثين إلى تَخْطِئة وقوع (ذا) بعد « كم » فى نحو : « كم ذا نَصَحْتُك . » وترى اللجنة أنه تعبير صحيح ، يُوَجَّه على أن « ذا » زائدة فيه ، استناداً إلى ما جاء فى اللسان عن ابن الأعرابى من أن العرب تصل كلامها بذى وذا ، فتكون حشواً لايُعتدُّ به) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى اجتماع لجنة الأصول بتاريخ ٢٤ من أبريل ١٩٥٨م قدم الأستاذ الشيخ محمد على النجار — رحمه الله — بحثا عرض فيه لقول الكتاب (كم ذا نصحتك) وبعد أن ناقش الشواهد التى ورد فيها هذا الأسلوب انتهى إلى أنه خطأ سرى إلى المولدين من التأليف بين « ماذا » « وكم ذا » وظنهم أنهما سواء وليسا سواء ، وأن أى توجيه يمكن أن يوجه به ، فهو مدفوع لا يؤيده سماع ولا يستقيم على قياس .

٢ — وفى اجتماعات لجنة الأصول فى الدورة الحالية كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان : تحرير القول فى عبارات ثلاث وكانت ثالثتها : أسلوب «كم ذا» وقد عرض لكلام المرحوم الأستاذ الشيخ محمد على النجار ثم انتهى إلى أنه يمكن تسويغ استعمال «كم ذا » ووجه ذلك بأنه على زيادة «ذا» ، قياساً على زيادتها فى (ما) و(من) . أو على تقدير مضاف محذوف ، أى : كم مثل ذا .

٣ — درست اللجنة هذا كله واستمعت إلى نص نقله الأستاذ محمد شوقى أمين عن ابن الأعرابى : أن العرب تصل كلامها بذا وذى فتكون حشواً لا يعتد به ، (أى تزيد) .

وبعد المناقشة انتهت إلى القرار التالى :

«يذهب بعض الباحثين إلى تخطئة وقوع (ذا) بعد (كم) فى نحو : كم ذا نصحتك ؟

وترى اللجنة أنه تعبير صحيح ، يوجه على أن (ذا) زائده فيه ، استنادا إلى ما جاء فى اللسان عن ابن الأعرابى من أن العرب تصل كلامها بذى وذا وذو ، فتكون حشواً لايعتد به ، وذلك فى مادة « جرم » عند تعليل قول العرب : « لاذا جرم » .

أو على أن (ذا) منادى محذوف الحرف ، أو مفعول به مقدم إذا صلح المثال لشىء من ذلك .

٤ — وافق المجلس على قرار اللجنة ، ثم رأى المؤتمر تعديله .

٥ — ومع هذا :

١ — بحث المرحوم الأستاذ الشيخ محمد على النجار :

« كم ذا نصحتك »

٢ — مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين :

« تحرير القول فى عبارات ثلاث »

« كم ذا نصحتك »(*)

يستعمل هذا الأسلوب كثيرا ، ولا يحس مستعملوه حرجا ولا يضيقون به ، ويقول شاعر النيل حافظ إبراهيم ، رحمه الله :

كم ذا يكابد عاشق ويلاقى   فى حب مصر كثيرة العشاق

وإذا تأمله الباحث وعرضه على قوانين العربية ، أعياه أن يجد له تخريجا يجعله فى عدادها ويسلكه فى نطاقها .

ذلك أن « كم ذا » لم يرد بها سماع ولا يسوغها قياس ، وذلك أن « ذا » زائدة لايتغير المعنى بسقوطها ، فيستوى أن نقول : كم نصحتك وكم ذا نصحتك ، وزيادة الأسماء ليست بالمنهج المعبد يركبه كل من يريد .

على أن مثل هذا ورد بعد « ما » فى نحو قولك : ماذا صنعت ؟ فهو يؤدى معنى ما صنعت ؟ وللعرب فى هذا منهجان :

الأول : أن يقولوا : ماصنعت أخير أم شر ؟ يرفعون البدل . وجاء من هذا قول لبيد :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول   أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

ويخرج النحويون هذا على أن « ذا » اسم موصول خبر « ما » الاستفهامية ، وكأنه قيل :

ما الذى صنعت ؟ فالجملة اسمية . وقد جاء على هذا الوجه قوله تعالى فى الآية ٢١٩ من سورة البقرة : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » برفع « العفو » فى قراءة أبى عمرو .

فتقدير الكلام : ماذا ينفقون ، أى ما الذى ينفقونه ؟ قل هو العفو ، فجاء الجواب جملة اسمية كجملة السؤال .

(*) بحث المرحوم الأستاذ الشيخ محمد على النجار قدم الى لجنة الاصول بجلسة ١٩٥٨/٤/٢٤

والثانى : أن يقولوا : ماذا صنعت أخيرا أم شرا ؟ ويخرج بعض النحويين هذا على أن « ما » و « ذا » مزجتا حتى صارتا كلمة واحدة ، كما هو الأمر فى « إنما » و « حيثما » .

ويخرجه بعضهم على أن « ذا » زائدة فى الكلام . والأداة ذات المعنى هى « ما » فحسب ، وهذا مذهب كوفى ، يشيح البصريون بأوجههم عنه ، ويرغبون عن زيادة الأسماء . وأيا ماكان الأمر فالعبارة المصدر بها الجملة والتى أدت معنى الاستفهام مفعول مقدم للفعل . والجملة فعلية ، وجاء على هذا قوله تعالى : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » بنصب « العفوَ » فى قراءة الجمهور . أى يسألونك أى شىء ينفقون ؟ قل ينفقون العفو . فجاءت جملة الجواب فعلية لتوافق جملة السؤال .

ويرى بعضهم مثل هذا مع « من » ، ويستشهد بقول الشاعر :

وقصيدة تأتى الملوك غريبة   قد قلتها ليقال من ذا قالها ؟

وأعود بعد هذا لموضوع البحث كم ذا فأقول : إنى لم أر من ذكر وروده ولا من عرض له .
فإن قال قائل . وما تنكر أن يحمل « كم ذا » على « ماذا » ، ويقاس على هذا الأسلوب الوارد . والقياس منهج متلئب فى العربية .

فالجواب أن ورود « ذا » بعد « ما » أو « من » مزيدة على خلاف القياس ، فلايقاس عليه ، والمرجع فى هذا السماع ، فحيث لا سماع لا ينبغى القول به ولا اعتماده .

ويقول الشاعر :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم   ياأشبه الناس كل الناس بالقمر

والقارئ يحس أن « قد » حشو فى الكلام أوردها الشاعر لإقامة الوزن ، وكان يغنيه أن يقول : كم ذا لو كان تأليفا صحيحا وقولا معروفا .

والذى يخلص إليه الباحث أن هذا التأليف خطأ سرى إلى المولدين من التأليف بين « ماذا » و « كم ذا » ، وظنهم أنهما سواء وليسا سواء .

ومن آثار الوهم أنى استنشدت كثيرا من الأدباء بيت أبى الطيب :

وماذا بمصر من المضحكات   لكنه ضحك كالبكا

فكلهم ينشده :

وكم ذا بمصر من المضحكات ....

ولا يوجد هذا فى نسخة من نسخ الديوان المتنوعة .

وأقدم ماوقفت عليه من هذا الأسلوب قوله :

يامعـــــرضا بهــــواه لمـــا رآنى ضريـــــرا
كم ذا رأيت بصـــيرا أعمى وأعمى بصـــيرا

وهذان البيتان لإسماعيل منصور التميمى المصرى الضرير الفقيه الشافعى المتوفى سنة ٣٠٦ هـ عزاهما له المرزبانى فى معجم الشعراء ٣٧٣ ، ولمنصور هذا ترجمة مبسوطة فى طبقات الشافعية ونكت الهميان ، وكان من الشعراء المجيدين .

ويرى بعض الباحثين تصحيح « كم ذا نصحتك » بأن يكون « ذا » منادى حذف منه حرف النداء وهو جائز عند الكوفيين . ويصحح قول حافظ « كم ذا يكابد عاشق » بهذا الوجه أى : كم يكابد ياهذا .

ويزيد وجها آخر :

وهو أن يكون « ذا » مفعولا مقدما ، أى : كم يكابد ذا الألم . والقارئ يحس تكلفا فى هذا وبعداً عن مقصود المتكلم ، وهو لا يطرد ولا يستمر لو قيل : كم ذا نصحتك ، وهذا مستساغ عند المولدين الذين ينطقون بهذا الأسلوب إذ كان قياسه أن يقال : كم هؤلاء نصحتكم .

تحرير القول فى عبارات ثلاث[*]

١ — ينقصنى الشىء[١]

قدم المرحوم الأستاذ الشيخ محمد على النجار إلى مؤتمر المجمع — فى دورته الرابعة والعشرين — بحثاً بعنوان « لغويات » ، تناول فيه قول الكتاب : « ينقصنى الشىء » ، وقد رأى أن يعلل التعبير بأنه على حذف مضاف ، أى : ينقصنى فقد الشىء .

ويمكن الاتجاه فى تصويب ذلك التعبير إلى اعتباره تضمينا ، فيضمَّن فعل ينقص معنى يعوز ، ولا عبرة بالاعتراض بأن الفعلين متعديان ، وهو مانع من التضمين عند بعض النحاة ، فقد يجرى التضمين بين فعلين كلاهما متعد ، كما فى نَبَّأَ ؛ إذ تتعدى بتضمنها معنى أعلم ، وكلتاهما تتعدى بالباء ، فإذا تضمنت معنى أعلم تعدت إلى ثلاثة مفاعيل . وقد يجرى التضمين بين فعلين كلاهما لازم ، كما فى « شهد الله » المضمنة معنى « أقسم » . ومن تضمين المتعدى معنى المتعدى : « علفتها تبنا » أى أطعمتها .

على أنه لامانع من تعليل هذا التعبير بأنه من باب الحذف والإيصال ، فينقصنى الشىء ، أى ينقص منى الشىء .

وعلى أية حال لابأس بتصويب التعبير العصرى : « ينقصنى الشىء على أحد توجيهات : الأول : أن يكون على تأويل مضاف ، أى ينقصنى عدم الشىء ، والثانى : أن يكون من باب الحذف والإيصال ، أى ينقص منى الشىء ، والثالث : على تضمين ينقص معنى يعوز .

٢ — أعتذر عن الحضور[٢]

قدم المرحوم الأستاذ الشيخ محمد على النجار إلى مؤتمر المجمع — فى دورته الرابعة والعشرين — بعنوان « لغويات » بحثاً فى قول الكتاب : « أعتذر عن الحضور » .

وقد علل الأستاذ صحة التعبير بأنه على حذف مضاف ، أى : أعتذر من عدم الحضور .

---

(١) لم تبت اللجنة فى هذا التعبير بعد .

(٢) أقرته اللجنة ؛ ولم يوافق عليه المجلس أو المؤتمر .

(*) تقرير مقدم من الأستاذ محمد شوقى أمين (خبير اللجنة) .

ويمكن تعليل صحة التعبير من باب التضمين ، فيضمن فعل أعتذر معنى أمتنع .ويعترض على هذا القول بأن بعض اللغويين والنحاة لايعتدون التضمين في فعلين ، إلا إذا اختلفا في التعدية واللزوم ، وفعل اعتذر متعد ، فلا يضمن معنى فعل متعد . ويجاب عن هذا الاعتراض بأن الفعل قد يضمن معنى آخر وإن كان كلاهما متعديًا ، ومن الأمثلة « نبأ » فهى تتعدى إذا تضمنت معنى « أعلم » وكلتاهما تتعدى بالياء ، وبتضمين « نبأ » معنى « أعلم » تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل . وفى القرآن « شهد الله » وهو مضمن معنى « أقسم » وكلاهما فعل لازم . ومن تضمين المتعدى معنى المتعدى : « علفتها تبناً » أى أطعمتها .

والأمر يحتمل أن يكون هناك رأيان : الأول : أن معنى « أعتذر » أى أبدى عذرا مانعاً عن الحضور ، أو أعتذر ، أى أبدى اعتذارا نائباً عنه أو بديلا منه . والثانى : أن يكون الكلام على حذف مضاف وتقديره « أعتذر عن عدم الحضور » .

٣ ـــ كم ذا نصحتك

قدم المرحوم الأستاذ الشيخ محمد على النجار بحثاً فى قول الكتاب : كم ذا نصحتك ؟ ، وقد ورد فى بيت « حافظ » :

كم ذا يكابد عاشق ويلاقى فى حب مصر كثيرة العشاق

وكذلك جرى الناس على أن ينشدوا بيت « أبى الطيب » :

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبـــكا

ولكن هذه الرواية لم ترد فى نسخة من نسخ الديوان ، وإنما الرواية : « وماذا بمصر من المضحكات » .

على أنه ورد فى شعر التميمى الضرير الفقيه الشافعى المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، إذ عزا إليه المرزبانى فى معجم الشعراء قوله :

يامعرضـــاً بهـــواه لما رآنى ضريـــــرا
كم ذا رأيت بصـــيرا أعمى وأعمى بصـــيرا

وعند الأستاذ « النجار » أن هذا الاستعمال خطأ سرى إلى المولدين من التنظير بين « ماذا » و « كم ذا »، وليسا سواء، فلا يصح تخريجه بأن « ذا » زائدة كزيادتها فى «ماذا صنعت » و « من ذا قالها » لأن هذه الزيادة على خلاف القياس فلا يقاس عليها ، وكذلك لا يصح تخريجه بأن « ذا » مفعول مقدم ، ففيه تكلف وبعد عن المقصود ، وهو لايطرد ، لوقيل : كم ذا نصحتم ، لأن قياسه : كم هؤلاء نصحتم . ومن الباحثين من يقول بأن « ذا » منادى حذف منه حرف النداء ، وهو جائز عند الكوفيين .

وأضيف إلى ماقاله الأستاذ النجار أن كون « ذا » منادى لايصلح تعليلا إذا قال كاتب « كم ذا قلتما » و « كم ذا قلتم » و « كم ذا قلتن » ؛ لأن « ذا » منادى للمفرد المذكر لاغير . فلا تصلح للتعليل فى تصاريف العبارة وإسناداتها .

ويمكن تسويغ استعمال : « كم ذا »، ويخرج على أن « ذا » زائدة ، قياسا على زيادتها فى « ما » و « من » أو على تقدير مضاف محذوف ، أى « كم مثل هذا » . ويستأنس له بما ورد فى قول التميمى المتوفى سنة ٣٠٦ هـ :

كم ذا رأيت بصيرا أعمى وأعمى بصيرا

جواز قول الكتّاب : « فعلت كذا رَغْماً عنه »(*)

(يستعمل الكتاب هذا التعبير : « فعلت كذا رغم كذا » أو « رغماً عن كذا » ، والمسموع الفصيح فى مثل هذا : « فعلت كذا على الرغم من كذا » ، أو « برغم كذا » ويمكن أن يعلل استعمال « فعلت كذا رغم كذا » أو « رغما عن كذا » بأن « رغم » هنا حال مصدر بمعنى اسم الفاعل ، أو منصوب على نزع الخافض . كذلك يمكن تعليل استعمال « عن » مكان « من » بأن الأولى تنوب مناب الأخرى ، فإن « عن » توافق « من » وترادفها وتكون بمعناها كما صرح بذلك النحاة) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – تناولت المسألة الثانية من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المعنون « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » – وهو من بحوث مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين – قول الكتاب : فعلت كذا رغما عنه ، وتخطئة النقاد لهم ، وإلزامهم أن (يقولوا) فعلت كذا بالرغم منه ، أو على الرغم منه ، بحجة أن حذف حرف الجر ليس قياسا ، على حين أنه يمكن تصويب قول الكتاب على اساس الحذف ، لورود أمثلة كثيرة منه ، أو على أساس أن «رغم» مفعول مطلق .

٢ – درست لجنة الأصول الموضوع .

٣ – وقد كتب الأستاذ عباس حسن مذكرة عنوانها «حول تعبير رغما عن كذا «عن» فى معنى «من» .

حول : تعبير : رغما عن كذا — « عن » هنا فى معنى « من »(*)

(ا) تكون « عن » بمعنى « من » تطبيقا للنصوص الآتية :

١ — قال الأشمونى : المعنى السادس من معانى « عن » موافقة « من » نحو قوله تعالى : « وهو الذى يقبل التوبة عن عباده » وقوله تعالى : « أولئك الذين يتقبل الله عنهم أحسن ماعملوا . . . . » اه .

٢ — جاء فى التصريح : (تكون « عن » مرادفة « من » نحو قوله تعالى : « وهوالذى يقبل التوبة عن عباده » أى : منهم) اه .

٣ — جاء فى الهمع عند الكلام على معانى « عن » مانصه : « . . . وتكون بمعنى « من » نحو قوله تعالى: « يقبل التوبة عن عباده » وقوله تعالى : « يتقبل الله عنهم أحسن ماعملوا » بدليل فتقبل من أحدهما . . . الآية » اه .

(ب) ورودها سَماعا فى فروع المادة اللغوية للفعل « رَغَم » ، ما يدل على ورود « عَنْ » سماعا فى بعض تلك الفروع فيؤذن بصحة استعمالها فى غيره قياسا . جاء فى الأساس مانصه : (مالى عنك مُرَاغَم) ثم قال :

إذا الأرض لم تجهل علىَّ فُرُوجُها وإذْ لِىَ عن دار المذلة مَرْغَمُ

(*) بحث للأستاذ عباس حسن — عضو المجمع .

جواز قول الكتاب : « حدث هذا أثناء كذا »(*)

(جرى الكتاب على استعمال « حدث هذا أثناء كذا » بحذف حرف الجر ، ولا بأس بذلك : إما بنصب « أثناء » على الظرفية باعتبار أن أثناء ليست مكانا مختصا ، بل مبهما ، وإما بالاستناد إلى ورود قولهم « أنفذت كذا ثِنْيَ كتابي » فى نسخة من الصحاح واللسان وغيرهما بنصب ثنى على الظرفية المكانية سماعا ، وثنى مفرد أثناء فيقاس على نصبه نصب جمعه ، ويقوى ذلك وروده فى نصوص تدل على استعماله فى القديم) .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – تضمنت المسألة الثالثة من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن ، المعنون«مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » — وهو من بحوث مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين — قول الكتاب : « حضر أثناء المحاضرة » وتخطئة النقاد لهم لأنهم لم يذكروا حرف الجر « فى » قبل « أثناء » ، وعند هؤلاء النقاد أنه لا يصح نصب « أثناء » على الظرفية المكانية .

٢ – وقد عقب الأستاذ عباس حسن عند نظر البحث فى المؤتمر بأن الأستاذ أحمد العوامرى عضو المجمع تناول فى بحوثه فى المجلة هذا التعبير (فى الجزء الثانى) . وأثبت نصا من المعجمات جاء فيه « ثنى » منصوبة على الظرفية ، وهى مفرد أثناء . وزاد الأستاذ عباس حسن أن « أثناء » مسموعة جمعا بالنصب على الظرفية فى قول الشاعر الجاهلى ، يهجو عمرو بن ماجد :

ينام عن التقوى ويوقظه الخنا فيخبط أثناء الظلام فسول

إلى نصوص أخرى فى ذخيرة ابن بسام — المجلد الأول — القسم الرابع ص ٩٨ و ص ١١٤

٣ – درست لجنة الأصول الموضوع ، وانتهت إلى قرارها فيه .

جواز قول الكتّاب : « هل هذا الأمر يعجبُك ؟ » (*)

(يجرى على أقلام الكتاب مثل هذا التعبير : هل الكذوب يصدق ؟ » بدخول هل على اسم مخبر عنه بجملة فعلية ، وجمهور النحاة على أن ذلك جائز فى ضرورة الشعر ، على أنه جاء فى « الهمع – ج ٢ ص ٧٧ – تجويز الكسائىٌّ دخولَ « هل » على الاسم الذى يليه فعل فى الاختيار ، ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التعبير) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – كانت المسألة الخامسة من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المقدم إلى المؤتمر فى الدورة الرابعة والثلاثين، و عنوانه «مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر» قول الكتاب : هل هذا الأمر يعجبك ؟ بتقديم الاسم على الفعل ، فقد منع النقاد ذلك بحجة أن «هل » لا تدخل على اسم بعده فعل فى الاختيار ،وفى تعليل النحاة لذلك تكلف وصناعة . وعلم المعانى يفيد تقديم المسند إليه للاهتمام ، فلا داعى لحظر التعبير .

– نظرت لجنة الأصول فى الموضوع ؛ وانتهت إلى قرارها فيه .

جواز قول الكتاب : « جاءوا واحدًا واحدًا » (*)

(يخطىء فريق من النقاد قول بعض الكتاب : جاءوا واحدا واحدا ، على أساس أن الصواب فى مثله : جاءوا أحاد أو موحد . وقد درست اللجنة هذا فرأت أن أحاد وموحد معدول بهما عن : واحدا واحدا . وهذا العدول لا يمنع من الأصل ، لأن استعمال المعدول والمعدول عنه جائز كما فى عامر وعمر .

ولهذا تقرر اللجنة أن التعبير ومايشبهه صحيح) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين بحثا له عنوانه « جولة فى كتاب درة الغواص » للحريرى . وكان من المسائل التى أثارها فى بحثه تخطئة «الحريرى» لقول الكتاب : تقدم الحجاج واحدا واحدا ، واثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، وتصويبه ذلك بأن يقال : جاءوا أحادوثناء وثلاث ورباع . أوجاءوا موحد ومثنى ومثلث ومربع .

– وقد أوضح الأستاذ عبد الحميد حسن فى بحثه أنه لا مانع من استعمال عبارات يستعملها العرب بأسلوب آخر ، مادامت هذه العبارت بغير هذا الأسلوب لا تجافى نهج اللغة ، وأشار إلى أن النحاة يمثلون لمجىء الحال جامدة بقولهم : ادخلوا رجلا رجلا .

– وعرض الأستاذ عبد الحميد حسن فى بحثه لرأى الأستاذ الشيخ محمد على النجار ، وهو أن العرب يأتون بلفظ واحد بدلا من العدد المكرر ، ولهذا يستهجن الأسلوب الذى يرد فيه مثل : دخل الطلبة المدرسة اثنين اثنين ، حتى يثنيه عن رأيه وجه صحيح .

– وقد نشر بحث الأستاذ عبد الحميد حسن فى مجموعة البحوث والمحاضرات الدورة الخامسة والثلاثين بعنوان (جولة فى كتاب درة الغواص) .

– نظرت لجنة الأصول فى الموضوع وانتهت إلى قرارها فيه .

جواز قول الكتّاب : « هب أنّى فعلت كذا »(*)

(يخطىء بعض العلماء إيراد « أن » ومعموليها بعد (هب) فى نحو : « هب أنّى فعلت كذا » ، ويقولون : إن الصواب فى مثله : « هبنى فعلت » و « هبه فعل » بوصل الفعل بالضمير . . . .

ترى اللجنة أن التعبير بهذه الصورة صحيح ، لما يأتى :

١ — لما نقله « الشهاب الخفاجى » عن « ابن برى » من أنه غير ممتنع إذا جعل «هب» بمعنى « احسب » .

٢ — ولما جاء فى « المغنى » من تصحيحه وروده فى قول القائل فى المسألة المعروفة بالحجرية أو المشرّكة ، وقد ذكرت أيضًا فى « اللسان » فى مادة « شرك » .

٣ — ولأن « هب » من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين . ومن المقرر أن هذه الأفعال تسد فيها « أن » ومعمولاها مسد المفعولين) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين، بحثاً له عنوانه « جولة فى كتاب درة الغواص » للحريرى ، وكان من مسائله تخطئة الحريرى لقول الكتاب : هب أنى فعلت ، وهب أنه فعل ، وتصويبه ذلك بإلحاق الضمير المتصل به ، فيقال : هبنى فعلت ، وهبه فعل .

— وأوضح الأستاذ عبد الحميد حسن أن «الشهاب الخفاجى» نقل عن « ابن برى » تنظيره بين « هب » و « احسب » التى تتعدى إلى مفعولين ، وتسد «أن» ومعمولاها مسدهما . وأضاف الأستاذ أن الأفعال التى تنصب مفعولين فى باب ظن وأخواتها يسد فيها «أن» واسمها وخبرها مسد المفعولين، وفعل «هب» من بين هذه الأفعال . وبناء على ذلك تصح عبارة «هب أنى فعلت كذا» جريا على آراء النحاة .

— وقد نشر بحث الأستاذ «عبد الحميد حسن» فى مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين بعنوان : «جولة فى درة الغواص» .

تصويب « التأرجح » بمعنى « الترجح أو الارتجاح »(*)

(تقول اللغة فى معنى التذبذب بين أمرين : ترجح وارتجح ، وقد شاع على ألسنة المعاصرين قولهم فى مثل هذا المعنى تأرجح ، وكأنهم اشتقوا ذلك من الأرجوحة ، ولامانع من إجازة ذلك منعا للبس بين معنى التذبذب ومعنى الرجحان .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وكانت اللجنة قد عرضت على المجلس قرارا بالجلسة الثلاثين من نفس الدورة ، فرأى المؤتمر تعديله .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض على اللجنة أن النقاش يدور حول فعل «تأرجح» فى مثل هذا التعبير : هو يتأرجح بين الإقدام و الإحجام بمعنى التذبذب بين هذا وذاك ، ومن النقاد من يخطئون هذا التعبير ، ويرون صوابه : ترجح أو : ارتجح .

— وقد احتج الأستاذ عباس حسن لصحة هذا التعبير ، وفيما قاله إن فى اللغة : أرجحه فضارعه : يؤرجحه ، كمثل أكرم ، فقد سمع فيه : يؤكرم . ولا مانع من التنظير بين أرجح وأكرم فيكون المطاوع : تأرجح .

— وأشار الأستاذ محمد خلف الله إلى أن أكرم يؤكرم هو الأصل ، وقد قالوا بجواز الرد إلى الأصل فى الشعر . ولكن يقال فى السعة وفى غير الضرورة : يرجح ويكرم .

— وقال الأستاذ عباس حسن : إن الأرجوحة من أسماء الأعيان ، وقد أجاز المجمع الاشتقاق منها ، وعلى هذا نقول : أرجحه فتأرجح .

— وأيد الأستاذ عبد الحميد حسن ذلك بقوله باعتبار الأرجوحة كلمة جامدة ، فنشتق منها دون نظر إلى أصل مادتها وهو رجح .

— وقال خبير اللجنة إن الاشتقاق من أسماء الأعيان يقتضى النظر إلى صيغة الاسم ، وإجراء الاشتقاق منه ، والأرجوحة على وزن الأفعولة ، وهى من مادة رجح ، فالاشتقاق من الأرجوحة يقتضى النظر إلى «رجح» فيقال أرجحه فترجح أو ارتجح ، ولكن إجازة «التأرجح» يمكن أن تستند إلى قرار المجمع فى توهم أصالة الحرف ، وبناء على ذلك نتوهم أصالة الهمزة فى الأرجوحة فنقول : تأرجح ، كما قلنا تمذهب وتمنطق . وذلك لأن الترجح أو الارتجاح لا تدل على ما يدل عليه التأرجح ، إذ يعطينا صورة الأرجوحة فى تمايلها وتذبذبها ، وفى ذلك بلاغة الدلالة .

— وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى ما يأتى :

«تقول اللغة فى معنى التذبذب بين أمرين : ترجح ، وارتجح ، وقد شاع على ألسنة المعاصرين قولهم فى مثل هذا المعنى تأرجح ، وكأنهم اشتقوا ذلك من الأرجوحة ، ولا مانع من إجازة ذلك ، منعا للبس بين معنى التذبذب ومعنى الرجحان ، وسبيل تلك الإجازة ما أقره المجمع من جريان بعض الكلمات العربية على مبدأ توهم أصالة الحرف ، ومن قبول نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول ، مما يستعمله المحدثون ، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة» .

جواز قول الكتاب : « أكثر من واحد ، وما أشبهه » (*)

(ترى اللجنة جواز قول الكتاب : فعل كذا أكثر من واحد ، وما أشبهه ، لأن أفعل التفضيل قد يخرج عن الدلالة على المشاركة بين أمرين فى أصل المعنى مع زيادة أحدهما على الآخر فيه ، فيدل على مجرد الوصف بأصل المعنى ، وقد جاء أفعل التفضيل على هذا الوجه فى آيات من القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : « أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدى إلا أن يهدى » .

وقوله تعالى : « أفمن يلقى فى النار خير أم من يأتى آمنا يوم القيامة » .

كذلك ورد التعبير بأكثر من واحد فى فصيح الكلام ؛ مثل ما جاء فى قصة الغزو من كتاب الاشتقاق لابن دريد : « جدع الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة » ، وما جاء فى مادة خضر من صحاح الجوهرى : « كره بعضهم بيع الرطاب أكثر من جزة واحدة » .

وعليه قوله تعالى : « ... فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث » .

فإن معناه : « فإن كانوا أكثر من أخ واحد ، أو أكثر من أخت واحدة . . وعلى هذا المعنى كان الحكم الشرعى فى التوريث) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع فى الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة والعشرين من المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — تقدم الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج ببحث عرض فيه التعبير ، والأوجه تخطئته لدى نقاده ، ثم ناقش هؤلاء ، ورد ما ذهبوا إليه ، فى دراسة مستفيضة لصيغة «أفعل» وأوجه استعمالها ، وانتهى فى خاتمة البحث إلى أن التعبير صحيح تؤيد صحته قواعد اللغة ، وشواهد الكلام الفصيح .

٢ — فى مذكرة قدمها الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة ، أيد تصحيح التعبير على أن (أفعل) فيه على غير بابه ، وأورد طائفة من الشواهد جاء فيها أفعل غير مراد به التفضيل وأخرى جاء فيها التعبير « بأكثر من واحد» على الصورة التى تتجه التخطئة إليها ، ثم انتهى إلى أنه « استئناسا بما أوردناه من الأمثلة يجاز ما استساغه المحدثون من التعبير بقولهم : غاب أكثر من واحد ، وصام أكثر من يوم . . . الخ » .

٣ — درست لجنة الألفاظ والأساليب الموضوع وانتهت إلى قرارها فيه .

ومع هذا :

(١) بحث للأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج وعنوانه : هل من الخطأ فى اللغة أن يقال : كذا « اسم لأكثر من واحد ؟ »

(٢) بحث للأستاذ محمد شوقى أمين وعنوانه :

قولهم : رأيته أكثر من مرة ، أو إعمال أفعل التفضيل على غير بابه .

هل من الخطأ فى اللغة أن يقال: «كذا اسم لأكثر من واحد؟»[*]

يقول بعض العلماء إنه يجرى على ألسنة كثير من الباحثين وأقلامهم – عندما يعرض لهم فى بعض المقامات علم من الأعلام ، قد سمى به عدة أشخاص أو عدة أشياء – أن يقولوا : إنه « اسم لأكثر من واحد » وهذا تعبير خطأ لا تسمح به قواعد اللغة العربية .

وذلك أن صيغة « أفعل التفضيل » تقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فى المعنى المشترك بينهما ، كما يقال : « زيد أعلم من عمرو » و « بكر أكرم من خالد » .

فالمثال الأول يفيد أن زيدا وعمرا كلاهما عالم ، وأن ما عند زيد من العلم أعظم مما عند عمرو .

والمثال الثانى يفيد أن كلا من بكر وخالد كريم ، وأن بكرا أوسع كرما من خالد .

قالوا : وهذا المعنى الذى يقتضيه « أفعل التفضيل » لا يثبت فى العبارة التى هى موضوع البحث : « كذا اسم لأكثر من واحد » فإنه ليس فى الواحد كثرة يشترك بها مع ما فوقه من الأعداد .

فلا يصح حينئذ أن يصاغ فيه « أفعل التفضيل » من معنى الكثرة ، إنما الذى يمكن أن يكون صحيحا هو أن يقال : « كذا اسم لغير واحد » أى اسم لاثنين أو ثلاثة أو ما فوق ذلك .

هذا ما يقوله أولئك العلماء ، وهو قول يدل على أنهم لم يعطوا مسألة « أفعل التفضيل » حقها من الدراسة المستوعبة ، ولم يتتبعوا الاستعمالات المختلفة التى وردت بها صيغة « أفعل » فى اللغة العربية ، بل وقفوا عندما اشتهر من أحكام هذه الصيغة .

إن دلالة الصيغة على المفاضلة بين أمرين بزيادة أحدهما على الآخر فى المعنى المشترك بينهما ليست الحكم الوحيد لأفعل التفضيل ، وإنما ذلك إذا لم يقصد به شىء آخر غير تلك

(*) بحث الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج – عضو المجمع .

المفاضلة ، فإذا قصد به معنى آخر غير المفاضلة – وذلك كثير فيما ورد فى اللغة – فإن غاية ما يستفاد من الصيغة إنما هو ثبوت المعنى للطرف الذى يطلق عليه اسم المفضل ، ولا تفيد اشتراك الطرف الآخر فى هذا المعنى .

(ا) فإذا قيل : « زيد أقصر من عمرو » كان ذلك محتملا أمرين :

الأول : المفاضلة بين زيد وعمرو فى القصر على أساس اشتراكهما فى أصل هذا المعنى مع زيادة زيد فيه على عمرو .

الثانى : ألا يكون المقصود المفاضلة بينهما على هذا الوجه ، وإنما يكون المقصود إفادة ثبوت القصر لزيد ، على حين أن عمرا يكون طويل القامة ، وأن طول قامته بيِّن لا شبهة فيه ، ولكن لما كان الكلام فى معرض خاص ،هو بيان قامة كل منهما ،اجىء بالعبارة فى صورة المفاضلة ، أى أن المراد بها إفادة أن قامة زيد قصيرة ، على حين أن قامة عمرو طويلة بيِّنة الطول ، وأنها لا تشاركها فى القصر .

* * *

(ب) وإذا قيل : « كل إنسان أحق بماله » فليس المعنى فيه على أن صاحب المال يشاركه غيره فى ثبوت حق له على هذا المال ، وإن حق صاحب المال أكبر وأعظم من حق غيره عليه . ليس المعنى على ذلك ، فإنه ليس لأحد غير صاحب المال حق فيه أو عليه ، وإنما الحق كله لصاحبه .

(ج) ثم إنه لا ينكر فى اللغة ولا فى المنطق أن ينسب شىء إلى شىء آخر بالكبر أو الصغر أو المساواة فيقال : هذا أكبر من ذاك أو أصغر منه أو مساوٍ له ، بل إن كل شىء يمكن أن ينسب إلى غيره على هذا الوجه ، وهو حينئذ لابد أن يكون واحدا من هذه الثلاثة ، فهى لا تجتمع فيه جميعها ، ولا اثنان منها ، كما لا يمكن أن يخلو منها كلها .

والواحد مع ما فوقه من الأعداد لا يخرج عن هذا القانون ، فهو لابد أن يثبت له أحد هذه الأمور الثلاثة ، وينتفى عنه الاثنان الآخران ، فلا يمكن إن يقال : إنه مساوٍ لما فوقه

أو أكبر منه ، بل يتعين أن يقال : إنه أقل مما فوقه وأصغر منه ، وإذا صح أن يقال : إن الواحد أقل من الاثنين وأصغر منهما فإنه يصبح بالضرورة أن يقال : إن الاثنين أعظم من الواحد وأكبر منه وأكثر ، وذلك لا يوجب أن يكون هذا الواحد عظيما أو كبيرا أو فيه كثرة ، فإن وجوب مشاركة المفضل عليه للمفضل فى أصل المعنى الذى تجرى فيه المفاضلة بينهما إنما يكون فى « أفعل » الذى جاء على الوجه الذى اشتهر به كما قدمنا ، فأما إذا كان على غير هذا الوجه فإنه لا يوجب تلك المشاركة .

* * *

د) هذا واستعمال « أفعل التفضيل » على هذا الوجه الذى ليس فيه مشاركة بين اثنين فى أصل معنى الصيغة لا ينبغى أن يقال إنه شاذ أو ضعيف ، فإنا نجده قد ورد فى آيات كثيرة من الكتاب العزيز كما يتبين مما يلى :

١ ـ قال الله تعالى « أَفَمن يهْدِى إلى الحقّ أَحَقُّ أن يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَّا يَهِدِّى إلَّا أن يُهْدَى » . (٣٥ يونس) .

٢ ـ وقال تعالى : « أَفَمنْ يمْشِى مُكِبًّا علَى وجْهِهِ أَهْدى أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَى صِرَاط مسْتَقِيم » . (٢٢ الملك) .

ففى الآية الأولى إشارة إلى القول الذى يتعين أن يكون جوابا فى هذا المقام إذا كان مما يطلب فيه جواب ، وذلك القول المتعين هو أن الأحق بأن يتبع إنما هو ذلك الذى يهدى غيره إلى الحق ، وليس هو الذى لا يهتدى إلا إذا هداه غيره .

لكن ذلك لا ينبغى أن يفهم على أساس « أفعل التفضيل » الذى يقتضى المشاركة بين أمرين فى معنى مع زيادة أحدهما على الآخر فيه ، فإن من لا يهتدى إلا إذا هداه غيره ليس له جدارة أو أحقية أن يكون متبوعا يهتدى به غيره ، فليس هناك معنى مشترك بين الطرفين يزيد فيه أحدهما على الآخر .

فصيغة « أفعل » فى قوله سبحانه : « أحق أن يتبع » ليس المراد بها إلا أن من يهدى غيره إلى الحق هو الجدير وحده أن يتبع وأن يقتدى به غيره .

وكذلك الحال في آية الملك : « أفمن يمشي مكبا على وجهه أهدى أم من يمشي سويا على صراط مستقيم » .

فإن القول المتعين بإزاء هذه المقابلة- وهو ما ترشد إليه الآية الكريمة - هو أنه لاشك أن الذى يمشى سويًّا على صراط مستقيم هو الأهدى والأرشد ، وليس هو من يمشى مكبا على وجهه ، متخبطا فى سيره ، لا يدرى أين هو ولا أين يذهب . لكن هذه الصيغة « أهدى » لا يصح أن يفهم منها فى الآية أن كلامن السائر على الصراط المستقيم،والمتخبط الهائم على وجهه قد ثبتت له الهداية ، وأن حظ الأول منها أعظم من حظ الثانى ، فإن هذا الثانى ليس له حظ من الهداية أصلا .

* * *

(هـ) ومما وردت فيه صيغة « أفعل » لغير المفاضلة التى تقتضى اشتراك اثنين فى معنى مع زيادة أحدهما فيه على الآخر قوله تعالى :

٣ — « أفمن يلقى فى النار خير أم من يأتى آمنا يوم القيامة » . (٤٠ فصلت) .

٤ — وقوله سبحانه : « قل أذلك خير أم جنة الخلد التى وعد المتقون » (١٥ الفرقان) اسم الإشارة فى قوله سبحانه : « أذلك خير » راجع إلى السعير والعذاب به؛كما دل على ذلك: قوله تعالى : « بل كذبوا بالساعة وأعتدنا لمن كذب بالساعة سعيرا » .

٥ — ومن ذلك أيضا قوله تعالى : « أذلك خيرٌ نُزُلاً أم شجرة الزقوم » : (٦٢ الصّافات) واسم الإشارة فى هذه الآية راجع إلى أنواع النعم التى فصلتها الآيات قبل ذلك لعباد الله المخلصين ، والتى أشير إليها فى قوله سبحانه : « إن هذا لهو الفوز العظيم ، لمثل هذا فليعمل العاملون » .

٦ — وكذلك قوله عز وجل : « أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هارفانهار به فى نار جهنم » . (١٠٩ التوبة) .

ففى هذه الآيات وردت كلمة « خير » ، وهى « أفعل تفضيل » ، لكنها لا تفيد المفاضلة بين الأمرين المتقابلين على أساس اشتراكهما فى أصل الخيرية مع زيادة أحدهما فيها ، فإنه

خير مطلقا. فى جانب من يلقى فى النار ، أو من يكون جزاؤه عذاب السعير ، أو من يكون طعامه من شجرة الزقوم التى تنبت فى أصل الجحيم ، أو من أسس بنيانه على حافة جرف هار انهار به فى نار جهنم .

لا خير فى شىء من ذلك ، وإنما الخير كل الخير فى الطرف الآخر المقابل ، وهو من يأتى آمنا يوم القيامة ، ومن يكون جزاؤه جنة الخلد التى وعد الله المتقين ، والتى فيها نزله ومستقره الكريم ، وكذلك من أسس بنيانه على تقوى الله ورضوانه .

* * *

(و) ومما يتضح فيه المعنى الذى قررناه .. وهو أن صيغة « أفعل » قد ترد غير مراد بها المفاضلة بين أمرين ؛ بحيث يكونان مشتركين فى أصل المعنى مع زيادة أحدهما فيه .. قوله تعالى :

٧ — « الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم أولئك شرٌّ مكانا وأضل سبيلاً » . (٣٤ الفرقان) فإنه لا يمكن أن تكون صيغة « أفعل التفضيل » هنا فى كلمتى « شر وأضل » لإفادة المفاضلة التى تقتضى الاشتراك فى أصل معناهما مع زيادة أحد الطرفين فى هذا المعنى على الآخر ، فإن هذين الطرفين أحدهما الكفرة الفجار المنكرون للبعث وهم أصحاب النار ؛ أما الطرف الآخر فهو الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه المؤمنون الأخيار .

ولا شك أن « ضلال السبيل ، وشر المكان أمران مقصوران على فريق الكافرين الذين هم أصحاب الجحيم .

*

(ز) ومن هذا القبيل الذى يتضح فيه المراد ؛ قوله تعالى .

٨ — « أصحاب الجنة يومئذ خيرٌ مستقرًا وأحسنُ مقيلا » . (٢٤ الفرقان)، فإنه ليس المعنى على أن أصحاب الجنة لهم فى الآخرة مستقر ومقيل خير وأفضل من مستقر أصحاب النار ومقيلهم مع إثبات أصل الخيرية والحق لمستقر هؤلاء ومقيلهم .

ليس المعنى على ذلك ، فإنه ليس فى مستقر أهل النار أو مقيلهم شىء من الخير أو الحسن ، وإنما ذلك مقصور على مستقر أهل الجنة ومقيل أهل الجنة .

هذا — وإنى أرى هنا أن أنهى القول فى هذه المسألة التى قام عليها أكثر من دليل ، (ولا أحب أن أقول : التى قام عليها غير دليل) كما كان يريد المخالفون .

أرى أن أختم هذا القول بآية بينة من الكتاب العزيز ، وهى الآية الثانية عشرة من سورة النساء ، التى يقول الله تعالى فيها : « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أختٌ فلكل واحدٍ منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك ، فهم شركاء فى الثلث » .

فإن قوله سبحانه : « فإن كانوا أكثر من ذلك » معناه — الذى لا يصح خلافه — هو : فإن كانوا أكثر من أخ واحد أو أكثر من أخت واحدة .

ولا يجرؤ أحدٌ أن يقول إن معناه : فإن كانوا أكثر من الاثنين : الأخ والأخت معا . وذلك أن كلمة « أو » فى الآية هى للدلالة على أحد الشيئين ، وليست للدلالة على الاثنين جميعا .

هذا نص قرآنى فيه الدلالة الكافية الشافية ، التى تقطع الشك وتسد باب الجدل ، والله ولى التوفيق . . .

قولهم : رأيته أكثر من مرة ، أو : إعمال أفعل التفضيل على غير بابه (*)

مما عقب به نقاد اللغة على الكاتبين المحدثين مثل قولهم :

حضر أكثر من واحدة .

رأيته أكثر من مرة .

لا تتناول أكثر من حبة .

ويرى النقاد صحة التعبير فى أن يقال مثلا : حضر غير واحد أو فوق واحد ، ورأيته غير مرة أو فوق مرة ، ولا تتناول غير حبة أو فوق حبة .

وحجتهم فى هذا النقد أن : « الأكثر » على وزن أفعل التفضيل ، وهذا يقتضى أن تكون الواحدة أو المرة أو الحبة مفيدة للكثرة ، وليس الأمر كذلك ، فهى واحدة ، والواحد غير الكثير .

على أن هذا التعبير قد جاء فى سياق ما يدرسه « مجمع اللغة العربية » من المصطلحات وتعريفاتها ، فنى الجلسة التاسعة من مجلس الدورة الثانية عشرة :

« تأمين على رأس أو أكثر » .

وفى الجلسة الثالثة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين :

« ميل أو أكثر » .

وهذا الأسلوب العصرى يعنى نقل معنى الأكثرية إلى مجرد معنى الزيادة ، فإذا قلت : لا تشرب أكثر من كوب ، لم تعن إلا منع الزيادة على شرب الكوب الواحد ، والنقد لهذا التعبير قائم على أن الكثرة تقتضى التعدد ، وعلى هذا فالكثير لابد أن يكون متعددا ، أى : غير واحد أو فوق واحد . وذلك على حين أن من معانى الكثرة الوفرة والاتساع والكفاية . وفى فصح العربية وصف الواحد بأنه كثير ، فقد جاء فى المعجمات : خرق كثير ، أى : متسع ، ورجل كثير ، أى : كثرت له الآباء وضروب العلياء .

(*) بحث الأستاذ : محمد شوقى أمين — خبير اللجنة .

ولعل منه ما جاء فى الحديث النبوى فى شأن الرجل الذى أراد أن يوصى بماله للجهاد فى سبيل الله ، فقال له الرسول : « والثلث كثير » .

وبناء على ذلك يمكن تخريج التعبير بأن المراد بقولهم : أكثر من واحد ، أن الواحد كثير وافر ، والمراد بقولهم : لا تتناول أكثر من حبة ، أن الحبة كثيرة فيها غُنْية وبلاغٌ .

وطوعا لهذا التوجيه يكون أفعل التفضيل على بابه ، فالأكثرية هنا ذاهبة إلى معنى الزيادة على الشيء الكثير الوافى بالحاجة فى ذاته ، وإن كانت الصيغة فى التعبير عنه صيغة الوحدة العددية .

ومن العبارات الدائرة فى الاستعمال ما يتضمن كلمات متقابلة أو متطابقة مثل : الأكثرية والأغلبية فى مقابلة الأقلية . وهى على صيغة التفضيل ومع ذلك لايراد بها أن تكون تفضيلا ، بل يراد بها مجرد الزيادة أو النقص ، أو مجرد الفوقية أو التحية ، . وفى مصطلحات المجالس النيابية يقال : «ووفق على هذا بالأكثرية أو الأغلبية المطلقة » يعنون بها الزيادة على النصف ، ولو كان الزائد واحدا فقط ، ويعبرون بذلك بلفظ الأقلية عن العدد الذى ينقص عن النصف ، ولو كان الناقص واحدا فقط . فاستعمالهم للأغلبية لايراد به مافوق الغالبية ، بل لقد تستعمل الغالبية فى معنى الأغلبية الاصطلاحية ، وكذلك استعمالهم للأقلية لايراد به أن هناك قليلا فوقها ، بل يراد به مادون النصف من العدد .

* * *

وقد كان الشيخ « إبراهيم اليازجى » فى كتابه : « لغة الجرائد » ، أنكر قول الكتاب : « رأيته أكثر من مرة » منذ سبعين سنة ، وجاء الشيخ « محمد على النجار » منذ عشر سنوات فعارضه فى محاضرات له فى « الأخطاء اللغوية الشائعة » وقال فى توجيه معارضته : إن أفعل التفضيل قد يأتى على غير بابه ، وذكر من أمثلة ذلك ما فى « اللسان » ، مادة « عشش » ، لذى الرمة :

لنا الهامة الأولى التى كل هامة ... وإن عظمت منها أذل وأصغر

فقال ابن برى : إن فيه جواز قولهم : زيد أذل من عمرو ، وليس فى عمرو ذل ، على حد قول حسان : « فشركما لخيركما الفداء » .

وأضاف الشيخ « محمد على النجار » إلى ذلك أن هذا الاستعمال قديم، ففى الاشتقاق لابن دريد فى قِصّة القزر من تميم : « ألا إن معزى القزر سهب . جَدَعَ الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة . » وفى اللسان مادة (عزا) من كلام الشافعى « فى الكلام عن العرايا : أن يُعْرِى الرجلُ الرجلَ النخلةَ وأكثر من حائطه ليأكل ثمرها ويهديه ويُتَمِّره . . . فقوله : وأكثر، أى : أكثر من النخلة » .

وإنى أزيد على المثالين اللذين أوردهما الشيخ « النجار » دليلا على أن هذا الاستعمال قديم ، مثالا ثالثا جاء فى مادة « خضر » من صحاح الجوهرى ، وهو « كره بعضهم بيع الرطاب أكثر من جزة واحدة » .

وكذلك أزيد على الشاهد الذى ساقه الشيخ « النجار » لمجىء أفعل التفضيل على غير بابه شاهدا ثانيا ساقه « ابن هشام » فى « المغنى » وهو قول الفرزدق :

إذا غابَ عنكم أسودُ العين كنتم كراما وأنتم ما أقام ألائم

وشاهدا ثالثا هو قول الشاعر :

توسمته لما رأيت مهابة عليه ، وقلت : المرء من آل هاشم
وإلا فمن آل المرار ، فإنهم ملوك عظام من ملوك أعاظم

وقد عرض أستاذنا الشيخ « محمد محيى الدين عبد الحميد » لصيغة أفعل التفضيل ، وأنها قد تجىء غير دالة على التفضيل ، وذلك فى غضون بحثه المقدم إلى مؤتمر المجمع فى دورته الثانية والثلاثين ، فقال : « إن ذلك مذهب أبى عبيدة ، وأبى العباس المبرد ، وقد تبعهما عليه شراح الألفية » .

وبعد أن استشهد ببيت « الفرزدق » قال : إن مستند الاستدلال من وجهين : الأول أن الشاعر قابل « ألائم » جمع ألأم بكرام جمع كريم ، وكريم صفة مشبهة بغير تردد ، ومن تمام المقابلة أن يكون ألائم دالا على معنى الصفة المشبهة . والوجه الثانى أن ألائم مجرد من أل ومن الإضافة ، فلو كان اسم تفضيل لوجب إفراده وتذكيره .

وفى بخواتيم « المصباح المنير » مايزكى مجىء اسم التفضيل لمعنى اسم الفاعل منفردا بالوصف غير مشارك فيه ، وذلك أن « ابن الدهان » يجيز استعمال أفعل مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، قياسا عند المبرد سماعا عند غيره .

وأن منه عند جماعة قوله تعالى : « وهو أهون عليه » أى هين ، إذ المخلوقات كلها ممكنات ، وزيد الأحسن والأفضل ، أى : الحسن والفاضل ، ويقال لأخوين مثلا : زيد الأصغر والأكبر ، أى : الصغير والكبير ، وعلى هذا المعنى : « يوسف أحسن إخوته » أى حسنهم ، وقال «ابن السراج » : يراد بأفعل معنى فاعل ، ومنه قولهم : محاذاة الأسفل الأعلى ، أى : السافل العالى ، وقال تعالى : « أنتم الأعلون » أى : العالون . . .

* * *

واستنادا إلى كل ماتقدم من الآراء على وجه الإجمال ، مع الاستئناس بما أوردناه من الأمثلة الفصاح على وجه خاص — يجاز ما استساغه الكتاب المحدثون من التعبير بقولهم : غاب أكثر من واحد ، وصام أكثر من يوم ، ونحو هذا من التعبيرات التى يستعمل فيها لفظ الأكثر لمعنى مطلق الزيادة .

جواز قول الكتّاب : « ها أنا أفعل » وشبهه (*)

(ترى اللجنة أنه يجوز دخول « ها » التنبيه على الضمير ، دون أن يكون الخبر اسم إشارة نحو : ها أنا أفعلُ ، وها أنت تفعلُ ، مستدلين على صحة ذلك بالشواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يُحتجُّ بقولهم ، مثل قول الشاعر – وهو أبو كبير الهذلي – :

وَلُوعًا فشطّت غربةً دار زينبٍ   فها أنا أبكي والفؤاد قَرِيحُ

ومن النثر ما يُنسب إلى خالد بن الوليد : « ثم ها أنا أموت على فراشي » (١ – ١٦٥ . عيون الأخبار) .

وما ينسب إلى المستورِدِ بن عُلّفة الخارجيّ : « وها أنتم تعلمون ماحدث » (١ – ٤٨ الكامل للمبرد) .

ولهذا لا حرجَ على كاتبٍ أن يكتب : ها أنا ، وها أنتَ ، وها هو ، وما يشبه ذلك من الضمائر) .

(*) صدر في الجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ – قدم الأستاذ محمد شوقي أمين خبير لجنة الألفاظ والأساليب بحثا عنوانه : «ها أنا» استعرض فيه أقوال النحاة واللغويين الذين يمنعون ذلك بأن الصواب أن يخبر باسم الإشارة عن الضمير ، فيقال : ها أنذا . ثم أورد عشرين شاهدا من الشعر ، ومثلها من النثر على استعمال التعبير – بصورته المنقودة – في العصور الأولى ، وما تلاها على ألسنة الفصحاء من فقهاء اللغة ، وأعيان الشعراء .

وانتهى في ختام البحث إلى أنه « لا سبيل على كاتب أن يكتب : ها أنا ، وها أنت ، وها هو ، وما يناظر ذلك من سائر أمثلة الضمائر » .

٢ – نوقش هذا كله ثم انتهت اللجنة إلى القرار التالي :

«ترى اللجنة أنه يجوز دخول «ها» التنبيه على الضمير ، دون أن يكون الخبر اسم إشارة نحو : ها أنا أفعل ، وها أنت تفعل ، مستدلين على صحة ذلك بالشواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يحتج بقولهم ، مثل قول الشاعر وهو أبو كبير الهذلي : ولوعا فشطت غربة دار زينب   فها أنا أبكي والفؤاد قريح

وقول قتيلة : أمحمد ، ها أنت نجل نجيبة   من قومها ، والفحل فحل معرق

ومن النثر ما ينسب إلى خالد بن الوليد : «ثم ها أنا أموت على فراشي » (١ – ١٦٥ عيون الأخبار) ، وما ينسب إلى المستورد بن علفة الخارجي : (وها أنتم تعلمون ما حدث» (١ – ٤٨ الكامل للمبرد) ، ولهذا لا سبيل على كاتب أن يكتب : ها أنا ، وها أنت ، وها هو ، وما يشبه ذلك من الضمائر» .

وقد ووفق على قرار اللجنة بعد حذف بيت قتيلة ؛ لأنه مشهور برواية أخرى تشكك في الاستدلال به ، وتغيير عبارة «ولا سبيل على كاتب أن يكتب . . . » إلخ إلى : «ولا حرج على كاتب» .

ومع هذا بحث الأستاذ محمد شوقي أمين وعنوانه : « ها أنا ، وجواز الإخبار بغير اسم الإشارة عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه » .

ها أنا ، أو : جواز الإخبار بغير اسم الإشارة عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه (*)

يتوارد على أقلام الكاتبين من المعاصرين مثل قولهم :

ها أنا قائل ما أعتقد .

وها هما يفعلان ما يشاءان .

وها نحن نرى ذلك الرأى .

وقد نصب لهم نقاد اللغة من معاصريهم ينعون عليهم هذا التعبير ، ويريدونهم على أن يقولوا :

هأنذا

وهما هما ذان

وها هم أولاء

إلى غير ذلك من بقية الأمثلة الثمانية عشر ، باعتبار أنواع الضمائر مع التذكير والتأنيث ، ومع الإفراد والتثنية والجمع .

والنقاد فى هذا يذهبون إلى أن هاء التنبيه تدخل على الضمير ، بشرط أن يكون مخبرا عنه باسم الإشارة .

وما جرت به أقلام الكتاب المعاصرين فى هذا التعبير جرى مثله من قديم ؛ وما انتبه إليه النقاد المعاصرون فيه سبقهم إليه النقاد الأقدمون .

ونحن إذا استظهرنا ما قاله النحاة واللغويون فى هذا ، ألفينا جمهرتهم ينصون على أن الإخبار عن الضمير فى مثل ذلك التعبير بغير اسم الإشارة لايكاد يقال ، أو أنه شاذ .

(*) بحث الاستاذ محمد شوقى امين — خبير اللجنة .

ولكننا إذا تقصينا ما استعمله الفصحاء فى عصور العربية من مبتدئها إلى يوم الناس هذا ، صادفتنا أمثلة تجرى على الوجه الذى يتوجه عليه النقد ، وهى كثرة كاثرة فى الشعر والنثر ، ومن بينها ما ينسب إلى العصر الجاهلى وماتلاه .

ومن طريف هذه الأمثلة ما استعمله ناقد لغوى هو الحريرى ، ومؤلف معجمى ، هو الفيروزابادى ، وعالم نحوى ، هو ابن هشام . وثلاثتهم من الناعين عليه ، أو القائلين بشذوذه!

ودونك — أولا — طرفا من أقوال النحاة واللغويين .

وثانيا — أربعين من الشواهد مناصفة بين الشعر والنثر .

وثالثا — ما يهدى إليه البحث والنظر من الحكم بإجازة التعبير المنقود .

فأما « أولا » فقد جاء فى مبحث حروف التنبيه من « شرح المفصل » : « المبهم من الأسماء ماافتقر إلى غيره فى البيان عن معناه ، فتقول : هاأنا ذا ، فهى داخلة عند سيبويه على المضمر الذى هو أنا لشبهه بالمبهم . وعند الخليل أنه داخل على المبهم تقديرا . والتقدير هذا أنا ، فأوقعوا أنا بين التنبيه والمبهم ، وكذلك ها هو ذا ، فسيبويه يرى أن دخولها على المضمر كدخولها على المبهم ، والخليل يعتقد دخولها على المبهم ، وإنما قدموا التنبيه ، والتقدير هذا هو ، ونحوه : هاأنت ذا ، وها هى ذه . . . » .

وجاء فى مبحث « ها » من مغنى اللبيب : « تكون للتنبيه ، فتدخل على ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة ، نحو : ها أنتم أولاء ، وقيل إنما كانت داخلة على الإشارة فقدمت ، فرد بنحو : ها أنتم هؤلاء ، فأجيب بأنها أعيدت توكيدا . . . » .

وجاء فى مبحث اسم الإشارة من شرح الأشمونى « يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه ، نحو : ها أنا ذا . . . . وبغيره قليلا » .

وفى تعليق الصبان على هذا يقول : « أفهم كلام الشارح منع إدخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذى ليس خبره اسم الإشارة ، وبه صرح الدمامينى نقلا عن ابن هشام ،

فإنه قال فى حاشيته على المغنى : وقع للمصنف إدخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل ، مع أن خبره ليس اسم إشارة ، كقوله فى ديباجة الكتاب : « وها أنا بائح بما أسررته » .

وقد صرح المصنف فى حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك ، مشيرا إلى أن قول صاحب التسهيل : وأكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة ، معترض بأن ظاهره أن الإخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط ، وليس كذلك ، فإن تخلفه إنما يقع شاذا . . . »

وجاء فى « لسان العرب » فى مبحث « ذا » :

« قال الفراء : العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى قد وصف بهذا فرقوا بين ها وذا ، وجعلوا المكنى بينهما ، وذلك فى جهة التقريب لا فى غيرها . يقولون : أين أنت ؟ فيقول القائل : هأنذا ، فلا يكادون يقولون : ها أنا ، وكذلك التنبيه فى الجمع . . .

وجاء فى مبحث « ها » من « لسان العرب » أيضا :

« وقالوا : ها أنت تفعل كذا ، وهأنت مقصور . . .

وجاء فى « درة الغواص » للحريرى : « ويقولون : هو ذا يفعل ، وهو خطأ فاحش ، والصواب : ها هو ذا يفعل ، وكأن الأصل : هو هذا يفعل ، ففصل حرف التنبيه من الإشارة ، وصدر به الكلام ، وأقحم الضمير : ويسمى هذا تقريبا » .

وجاء فى « كشف الطرة » للألوسى : « إذا اجتمع ا ـ الاشارة وغيره ، نجعل اسم الإشارة مبتدأ وغيره خبره ؛ لأن العرب اعتنت بمكان التنبيه والإشارة ، ففلهته ، ولا يجوز أن يجعل خبرا إلا مع المضمر ، فإن الأفصح فيه أن يقدم فيقال : ها أنا ذا » :

وعرض الأستاذ عبد الحميد حسن فى بحث « المرونة فى اللغة » المقدم إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية فى دورته التاسعة والعشرين لقول الكتاب : ها نحن من غير اسم إشارة وأن اللغويين يمنعون ذلك ، وقال : « إننا لو راعينا أن استعمال كلمة « ها » التى للتنبيه جائز فى مواطن أخرى لأجزنا هذا التعبير » .

* * *

وأما « ثانيا » ، فهذه عشرون من شواهد الشعر :

١ – قال « أبو كبير الهذلى » وهو شاعر جاهلى أدرك الإسلام .

(معجم ياقوت – الجزء السادس عشر – الصفحة ١٤١) :

وَلُوْعًا ، فشطت غربةٌ دارَ زينبٍ فها أنا أبكى والفؤاد قَرِيحُ

٢ – قالت « قتيلة » على عهد النبوة (كما فى رواية كتاب العمدة « لابن رشيق » ص ٣١) :

أمحمد ها أنت نجل نجيبة من قومها والفحل فحل معرق

٣ – وفى رسالة الغفران ص ٢٦ من الطبعة الأولى يسوق « المعرى » شاهدا على تصيير الهمزة ألفا خالصة ، هو قول الشاعر :

يقولون مهلا ليس للشيخ عيِّل فها أنا قد أعيلت وَانَ رقوب

٤ – ومن شعر العباس بن الأحنف :

وها أنا من بعدكم لم أزل فى دولة الأحزان والوجد

٥ – ولإبراهيم الصولى قوله (كما ورد فى معجم ياقوت ، جزئه الأول) :

وكنت أعدك للنائبات فها أنا أطلب منك الأمانا

٦ – وللحسن بن وهب قوله (كما فى كتاب « الطرائف الأدبية » للراجكوتى) .

ها نحن وفيناك أربعةً والأربعون لديك منتظره

٧ – وللبحترى قوله :

« ها هو الشيب لائما فأفيقى »

٨ – وللمتنبى قوله :

« فها أنا قد ضربت وما أحاكا »

وقوله :

* فها أنا فى السماح له عذول *

وقوله :

* فها أنا فى محفل من قرود *

٩ — ولأبى فراس الحمدانى قوله :

وها أنا قد حلى الزمان مفارقى وتوجنى بالشيب تاجا مرصعا

١٠ — وللمعرى قوله :

فإن قعدت عنه الحوادث حقبة فها أنا فيما لا يشاء قيام

وله :

كأنى حيث ينشأ الدجن تحتى فها أنا لا أطل ولا أجاد

١١ — ولأبى بكر الخوارزمى قوله :

بآمل مولدى وبنو جرير فأخوالى ويحكى المرء خاله

فها أنا رافضى عن تراث وغيرى رافضى عن كلاله

١٢ — وللحريرى قوله فى المقامات :

وها أنا الآن على ما يرى منى ومن حرفتى المكديه

١٣ — وفى ذيل الأمالى يروى :

فها أنا للعشاق يا عز قائد وبى تضرب الأمثال فى الشرق والغرب

١٤ — ولعبد الله بن عبد الرحمن الدينورى (كما فى الجزء الرابع من اليتيمة ، ص ١٢٨) :

مضى الإخوان وانقرضوا فها أنا للردى غرض

١٥ — ولأبى بكر محمد بن عبد الله القرطبى :

أبا قاسم والهوى جنة وها أنا من مسها لم أفق

١٦ ـ وللرقيق القيرواني (كما في معجم ياقوت ، جزئه الأول ، ص ٢١٧) :

فها أنا تائب منها فزرني تبصر العجبا

١٧ ـ ولابن نباته المصري :

« فها أنا في الدنيا قتيل مصبر »

١٨ ـ وللتعاويذي كما في الجزء الثاني من شرح ديوان ابن الرومي (٢٢ من التعليقات)

وها أنا لا قلبي يراع لفائت فيأسى ولا يلهيه حظ فيفرح

١٩ ـ وللبارودي :

فإن أك عشت فردا بين آصرتي فها أنا اليوم فرد بين أندادي

٢٠ ـ ولولي الدين يكن :

وكانت صبوة ونزعت عنها فها أنا لا أدين ولا أدان

* * *

وتلك العشرون من شواهد النثر :

١ ـ ينسب إلى خالد بن الوليد قوله (كما في ص ١٦٥ من الجزء الأول من عيون الأخبار) :

« ثم ها أنا أموت على فراشي » .

٢ ـ ينسب إلى المستورد بن علفة الخارجي قوله (كما في ص ١٤٨ من الجزء الثاني من كامل المبرد) .

« وها أنتم تعلمون ما حدث »

٣ ـ وفي رسالة من سفيان بن أبي العالية إلى الحجاج ؛ (كما في ص ٢٢٥ من الجزء السابع من تاريخ الطبري) :

« فها أنا بها ...... »

٤ – وفى « كليلة ودمنة » لابن المقفع (كما فى ص ٢١٤ من طبعة مطبعة المعارف) :

« وها أنا قائم بين يديك »

٥ – وفى كتاب أخبار القضاة لوكيع ، صفحة ٣٤٢ من الجزء الثانى :

« ها هو الآن أقر .... »

٦ – وفى الكامل للمبرد ، صفحة ٧١ من الجزء الأول من طبعة مصر :

« قال : هاهى عندى .. »

٧ – وفى مروج الذهب للمسعودى ، الجزء الثانى ، صفحة ٢٦٦ :

« وها أنا يا أمير المؤمنين »

وفى صفحة ٣٣٧ ، على لسان المنصور :

« وها أنت ترجع »

٨ – وفى حديث من عهد المنصور (كما فى صفحة ١١٣ من كتاب « الوزراء والكتاب » للجهشيارى)

« وها هو اليوم يقبل رأس كاتبى » .

٩ – ومن رسالة أبى حيان التوحيدى : فى مثالب الوزيرين (كما فى معجم ياقوت الجزء الثانى ص ٢٩٧ من الطبعة الأولى) :

« فها أنا أصدق عن نفسى ، وأقول ما عندى »

١٠ – وفى كلام للهمذانى (كما فى زهر الآداب ، الجزء الرابع ، صفحة ٢٠٧) :

« فها هى .... »

١١ – وفى تاريخ بغداد ، الجزء ١٣ ، صفحة ٢٤٨ :

« فقال : ها أنت حرة لوجه الله »

١٢ – وفى القاموس المحيط للفيروزابادى الجزء الرابع ، صفحة ٢٥٢ :

« تقول : وها هو عرض عين : أى قريب »

١٣– وفى ذيل طبقات الحنابلة :

صفحة ١٣٤ : « وها هو قائم »

صفحة ١٣٦ : « ها هو ورائى »

صفحة ٢٣٣ : « وها أنا قد جاوزت التسعين »

١٤– وفى مقدمة الحريرى لكتابه « درة الغواص » :

« وها أنا قد أودعته من النخب كل لباب ، ومن النكت ما لا يوجد منتظما فى كتاب . . . »

وفى مقامات الحريرى ، جاء فى المقامة الحلوانية :

« وها أنا .... »

وفى مقامة الألغاز النحوية :

« فها أنا .... »

وفى صفحة ٤٣٩ : « ها نحن قد تساعينا ..... »

وفى صفحة ٤٨١ : « ها هو من المبصرين .... »

وقد اطلعت على نسخة من المقامات خاصة بالمرحوم الشيخ حسين والى : ، فألفيت على ورقة غلافية فيها أرقام الصفحات التى ورد فيها مثل هذا التعبير .

وفى رسالة انتقاد « ابن الخشاب » للمقامات قال : « إن الحريرى استعمل هذه الكلمة ، وقد نهى عنها فى درة الغواص ، فلعله عرف خطأها بعد وضع المقامات ، أو شبيه بحاله هذا ما تم فى كتب العلماء باللغة من النهى عن استعمال ما ، ثم يستعملونه فى خطب كتبهم ، لغلبة العادة ، هذا ابن قتيبة ... الخ » .

١٥ –وفى مقدمة القاموس المحيط للفيروزابادى ، قال : « ها أنا ... » فانتقدها الشارح ، لأن صاحب القاموس اشترط أن يقال : هأنذا ، فى مبحث ها . وقد عاود الكلام فى ذلك صاحب كتاب « الجاسوس على القاموس » فى الصفحة ١٢٢

ونص ما فى القاموس فى فصل الهاء من الحروف اللينة ، هو :

« ها : تدخل على ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة ، نحو : ها أنتم أولاء ...

١٦ – وفى مقدمة « معاهد التنصيص » للعباسى .

« وها هو فى ظل عزه ، رخى البال ، متميز الحال » .

١٧ – وللنويرى ، فى نهاية الأرب ، الجزء الخامس ، الصفحة ١٨٨ :

« وها نحن نذكرها .... »

١٨ – وللحجاج البلوى ، فى معجم ألف باء ، الجزء الأول ، الصفحة ١٠٤ :

« وها أنا أصنع بعمرو ما صنعت بزيد »

١٩ – وللشهاب الخفاجى فى شرح الدرة الصفحة الرابعة : « وها هو لديه مبتسم »

وفى صفحة ٦٨ : « وها أنا أبين لك .... »

٢٠ – وللسيد محمود الألوسى فى « كشف الطرة » ، الصفحة السادسة : « وها أنا أقول... »

* * *

وأما « ثالثا » فيتبين مما تقدم أن الإخبار عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه بغير اسم الإشارة ، تعرض له النحاة واللغويون فقها ودراية ؛ فمن النحاة من قال بأن العرب لا يكادون يقولون : ها أنا ، وذلك قول « الفراء » ومنهم من قال بأن الأكثر استعمال أداة التنبيه مع الضمير أو اسم الإشارة ، وتلك مقولة صاحب التسهيل ، ومنهم من قال بشذوذ : ها أنا ، وذلك هو « ابن هشام » . ومن اللغويين من أثبت أن العرب قالوا : ها أنت نفعل كذا ، كما نقله صاحب اللسان .

ولكن إجازة هذا الاستعمال تستند سماعا ورواية إلى ما التقطناه من الأبيات الشعرية والفقرات النثرية ، وهى نصوص تشهد بأن الإخبار عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه بغير اسم الإشارة جرى فى العصور الأولى والعصور التوالى على ألسنة الفصحاء من فقهاء اللغة وأعيان الشعراء وخاصة الأدباء ، على السواء .

ورعيا لهذا لا سبيل على كاتب أن يكتب : « ها أنا ، وها أنت ، وها هو » ، وما يناظر ذلك من سائر أمثلة الضمائر . .

جواز قول الكتاب : الباب «العشرون» . ونحوه

استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد(*)

(ترى اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع من استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد ، فيقال : الكتاب العشرون ، والباب الثلاثون ، ونحو ذلك .)

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع فى الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة والعشرين من المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – فى بحث بعنوان : «فى ألفاظ العقود» للأستاذ محمد شوقى أمين ، تحدث عن استعمال ألفاظ العقود فى الدلالة على الواحد ، وقال : إنه لا يعرف لهذا الاستعمال وجها فيما نصت عليه اللغة ، ولا يذكر له شاهدا يتحقق الاحتجاج أو الاستئناس به ، ومع هذا جرت به أقلام بعض العلماء فى القديم والحديث فقالوا : (الباب العشرون والنوع العشرون) ، على نحو ما صنع الثعالبى فى «فقه اللغة وسر العربية» ولكن المحققين جروا على الأصل فقالوا : تمام الأربعين أو المتم العشرين كما فعل ابن هشام فى مغنى اللبيب.

ثم انتهى إلى وجوب إقرار استعمال لفظ العقد وصفا للمفرد ، لشيوعه ، ولقدم استعماله ، ولدفع الصعوبة فى التعبير عن معناه بلفظ المتم أو المكمل أو الموفى . . . الخ .

٢ – أضاف الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى أن هذا الاستعمال جرى عليه جماعة من قدامى العلماء على رأسهم سيبويه والفراء، ونقل عن ابن سيده فى المخصص (١٧– ١١١) «ومن قول سيبويه والفراء: هذا الجزء العشرون، وهذه الورقة العشرون. على معنى : تمام العشرين ، فتحذف التمام ، وتقيم العشرين مقامه . . وكذلك تقول : هذا الجزء الواحد والعشرون ، والأحد والعشرون . وهذه الورقة الإحدى والعشرون . ، والواحدة والعشرون ، وكذلك الثانى والعشرون ، والثانية والعشرون وما بعده إلى قولك : التاسع والتسعون » .

٣ – ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار الآتى :

«ترى اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع من استعمال ألفاظ العقود وصفا للمفرد فيقال : الكتاب العشرون، والباب الثلاثون ونحو ذلك»

ولما عرض القرار على المجلس رأى حذف كلمة (وصفا) واستبدل بها كلمة (بعد)

ومع هذا «بحث الأستاذ محمد شوقى أمين : فى ألفاظ العقود».

فى ألفاظ العقود(*)

١ – جواز دلالتها على المفرد كدلالتها على الجمع .

٢ – جواز لزومها الياء فى حالة الرفع .

٣ – جواز النسب إليها على لفظها .

٤ – جواز جمعها جمع تأنيث .

٥ – جواز دلالة النسب إليها على الأعداد المعطوفة عليها .

* * *

يتصرف أصحاب الأساليب الكتابية العصرية فى ألفاظ العقود ألوانا من التصرف ، تدعو الناقد اللغوى إلى التوقف .

وهذه التصرفات على خمسة أنحاء :

الأول : أنهم يدلون بلفظ العقد على الواحد كما هو دال على الجميع ، فيقولون مثلا : الكتاب العشرون ، أى : الكتاب الذى موقعه من العدد هو الموقع التالى للتاسع عشر . والأصل أن يقال : الكتب العشرون ، أى : التى مجموعها عشرون كتاباً .

الثانى : أنهم يلزمون لفظ العقد وضعاً واحدا على اختلاف موقعه الإعرابى ، فيجعلونه بالياء فيقولون : جاء العيد الخمسينى ، ووقعت الحرب السبعينية . والمشهور فى ألفاظ العقود لحوقها بجمع المذكر السالم وسريان حكمه عليها فى الإعراب بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرا .

الثالث : أنهم ينسبون إلى ألفاظ العقود على وضعها ، فيقولون : وقعت الحرب السبعينية ، وجاء العيد الخمسينى ، والأصل فى النسب أن يكون إلى المفرد لا إلى الجمع ، فيقال : الحرب السبعية ، والعيد الخمسى .

(*) بحث الأستاذ محمد شوقى امين — خبير اللجنة .

الرابع : أنهم يجمعون ألفاظ العقود جمع مؤنث سالما ، فيقولون : السبعينات والأربعينات ونحو ذلك ، والأصل فى ألفاظ العقود أنها تدل على الجمع ، وهى ملحقة بجمع المذكر السالم ، وهذا الجمع وما ألحق به لايجمع جمع تأنيث ، فلا يقال الكاتبونات ، ولا العالمونات .

الخامس : أنهم يريدون بجمع لفظ العقد الدلالة على المعطوف عليه من العدد ، فإذا قالوا : حدث هذا فى السبعينات ، كان مرادهم الأعداد المعطوفة على السبعين من الواحد إلى التاسع ، أى حدث هذا فى غضون العقد الثامن من السنين .

فأما التصرف الأول : وهو دلالة لفظ العقد على الواحد ، فلا أعرف له وجهاً فيما نصت اللغة عليه . ولا أذكر له جمعا من الشواهد يتحقق الاحتجاج أو الاستئناس به . . . .

بيد أن من المؤلفين السابقين من كانوا يجرون فى تعداد أبواب كتبهم أو تعداد ما فيها من الأنواع على أن يقولوا : الباب العشرون ، أو النوع العشرون ونحو ذلك . وممن استعمل هذا « الثعالبى » فى كتابه « فقه اللغة وسر العربية » . والمصاحف التى بأيدينا فيها : « الجزء العشرون » و « الجزء الثلاثون » . . . . ومن المؤلفين المحققين . من يجرى على الأصل فى هذا المقام ، فيقول : الباب المتم للثلاثين ، أو المكمل للثلاثين ، أو الموفى للثلاثين ، ونحو ذلك . ومن هؤلاء « ابن هشام » فى « مغنى اللبيب » حيث يقول فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها : « يحضرنى منها الآن كذا موضعاً » فلما جاء الموضع الأخير قال : « تمام الأربعين » ، وفى مكان آخر من كتابه (ج ٢ ص ١١٣) يقول : « المتم العشرين » .

وكيفما كان الأمر ، فهذه الإضافة إلى معنى ألفاظ العقود ، إضافة دلالتها على الواحد ، وهو آخر العقد ، مما يجب أن يسجل فى اللغة ، وأن يقارّ عليه الكتاب المعاصرون ، وذلك لشيوعه ولسبق استعماله فى خوالى العصور ، ولدفع الصعوبة فى التعبير عن معناه بلفظ المتم أو المكمل أو الموفى ، أو غير ذلك من العبارات .

وأما التصرف الثانى : وأعنى به لزوم ألفاظ العقود وضعاً واحدًا على اختلاف موقعها من الإعراب ، وهو أن تكون بالياء . مثل : جاء العبد الخمسينى « بدلا من » « الخمسونى »

فذلك مخالف للسنن المعهود فى إعراب جمع المذكر السالم ، وملحقاته . ولكن من النحاة من يرى أن لزوم الياء فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه مسموع ، ومن النحاة من يرى أنه مطرد ، وبين القائلين باطراده «الفراء» . . . وفى هذا متنفذ ح لإجازة المنحى العصرى الذى ألف إلزام ألفاظ العقود الياء على تباين مواقع الإعراب .

وأما التصرف الثالث ، وهو النسب إلى لفظ العقد على وضعه ، حيث يقال :العيد الخمسينى ، والذكرى الأربعينية ، والانتخاب الثلاثينى ، فالنحاة يكادون يجمعون على أن النسب إلى ألفاظ العقود يردها إلى الإفراد ، وأن حكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحاً حكمهما ، فتقول فى النسب إلى اثنين ثنوى واثنى وإلى عشرين عشرى ، واللغويون لم يخرجوا عن ذلك فيما سجلوه من مستعمل اللغة ،وفى باب النسب إلى العدد من «المخصص» فى جزئه السابع عشر ، وكذلك فى ص ٢٤٣ من الجزء الثالث عشر ما يعزز أقوال المؤلفين من النحاة .

ولكن جاء فى الاستعمال من قديم قولهم : الصحن التسعينى ، والبيت الستينى ، كما فى صفحة ١٠٤ ، ١٠٥ من الجزء الأول من «تاريخ بغداد» وفى الأعلام نجد «ابن الثمانينى» .

ولا مرية أن هنالك حرجاً أشد حرج فى رد ألفاظ العقود إلى الإفراد عند النسب ، فإن دلالة المجموع تلتبس بدلالة المفرد إذا قلنا : العيد الخمسى ، للعيد الخمسينى ، وإذًا لا تظهر التفرقة بين النسبة إلى الخمسة والنسبة إلى الخمسين .

وقد أجاز «مجمع اللغة العربية» من قبل النسب إلى الجمع ، وهو يعنى به جمع التكسير بلا ريب ، فالأمر يقتضى التوسع فى القرار ، بحيث يجاز معه النسب إلى ألفاظ العقود ، نزولا على ضرورة الإيضاح ، والتمييز ، ودفعاً للالتباس الذى ينشأ من رد اللفظ إلى مفرده ، والنسب إليه .

وأما التصرف الرابع : فهو جمع ألفاظ العقود ، جمع تأنيث ، إذ يقال : السبعينات والتسعينات ، والأصل أن الجمع لا يثنى ولا يجمع ، وربما ألجأت الضرورة التعبيرية إلى تثنيته وجمعه ، وقد سمعت تثنية الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين ، وجاء فى

الحديث : « كالشاة العائرة بين الغنمين » وجاء « عشرونان » فى شعر نقله « المرزبانى » فى « الموشح » وأنكره « الأخفش » . ويروى لأبى النجم العجلى

* بين رماحى مالك نهشل *

وسمع جمع الجمع بالتأنيث ، فقيل فى جمال : جمالات : وفى الجزء ٦ الصفحة ٢٧٢ من « نهاية الأرب » قوله : « رد الغصوبات »

وقد أقر « مجمع اللغة العربية » أن جمع الجمع مقيس عند الحاجة ، كما أن الجمع بالألف والتاء هو القياس فيما لا يعقل ، كما يقول الكندى ، فيما نقله صاحب « كشف الطرة » عند الكلام على جمع « جوالق » ، ولابن الأنبارى قوله : إن جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس ، فيقال فى منزل منزلات ، كما فى مادة « بنو » من المصباح المنير .

وأما التصرف الخامس الأخير ، فهو دلالة لفظ العقد مجموعاً على الأعداد المعطوفة عليه من الواحد إلى التاسع . فيقال مثلا : حدث هذا فى الثلاثينات ، أى : فى الأعوام من الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين . ولعل هذا التعبير من أثر الترجمة للعبارات الأجنبية فى غير اللغة العربية ، وجمع لفظ العقد لا يعطى هذا المعنى المقصود ، لأن قائله لا يريد جمع الثلاثين وإنما يريد أعداد العقد الذى يلى الثلاثين .

وربما كانت إفادة ذلك المعنى تتحقق بالنسب ، فيقال : حدث هذا فى الثلاثينيات ، أى : فى الأعوام التى تحمل أعدادا معطوفة على الثلاثين ، وإذن فهذه الأعداد منسوبة إلى لفظ العقد ، فالواحد المعطوف على الثلاثين ثلاثينى ، وهكذا إلى التاسع . وكذلك الشأن فى سائر الأعداد مع سائر ألفاظ العقود .

* * *

وقصارى ذلك كله أن تسويغ الاستعمالات العصرية ، يتطلب ما يأتى :

أولا : إقرار أن ألفاظ العقود تحمل معنى العدد المفرد إلى جانب حملها المعنى المجموع الذى تدل عليه ، فيقال : الكتاب العشرون للمفرد ، كما يقال : الكتب العشرون للجمع .

ثانياً — إجازة استعمال ألفاظ العقود ملازمة للياء فى حالة الرفع ، فيقال مثلا : تم الانتخاب الثلاثينى ، وجاء العيد الخمسينى .

ثالثاً — إجازة النسب إلى لفظ العقد ، دون رده إلى مفرده ، فيقال : الحرب السبعينية .

رابعاً — إجازة جمع لفظ العقد جمع تأنيث عند الحاجة ، فيقال : الخمسينات جمعاً لخمسين .

خامساً — إقرار أن لفظ العقد المنسوب يدل على العدد المعطوف عليه من الواحد إلى التاسع ،فيقال : حدث هذا فى الأربعينيات ،أى : فى الأعوام المعطوفة على الأربعين من الواحد والأربعين إلى التاسع والأربعين .

جواز قول الكتاب : «العيد الخمسيني» . وشبهه (*)

التزام الياء عند النسب إلى ألفاظ العقود

(ترى اللجنة صحة إلحاق الياء بألفاظ العقود عند النسب إليها ، وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب ، فيقال : هذا هو العيد الخمسينيُّ) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع، في الدورة التاسعة والثلاثين ، وعرض الموضوع على المجلس في الجلسة السادسة والعشرين من الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ – بحث ألفاظ العقود للأستاذ محمد شوقي أمين ـ تكلم على التزام ألفاظ العقود شكلا واحدا على اختلاف مواقعها من الإعراب ، وذلك أن تكون بالياء ، فيقال العيد الخمسيني موافقة لمن ذهب إلى أن لزوم الياء في جمع المذكر السالم وملحقاته مسموع ، ولآخرين – بينهم الفراء – يرون أنه مطرد .

ثم ذكر أن النسب إلى العقد يكون على لفظه ملتزمة فيه الياء .

٢ – تقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ببحث في الموضوع ، أورد فيه طائفة من أقوال النحاة في جمع المذكر السالم وما ألحق به ، ثم انتهى إلى أن أسماء العقود أسماء جموع لا وحدان لها من ألفاظها ولا من معانيها ، ولذلك يتعين أن ينسب إليها على ألفاظها فيقال : عشريني وثلاثيني إلى تسعيني ، ولا يصح في النسب إليها غير هذا الوجه .

٣ – تناقشت لجنة الألفاظ والأساليب في هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

«ترى اللجنة التزام الياء في ألفاظ العقود عند النسب إليها ، وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب ، فيقال : العيد الخمسيني » .

وقد وافق المجلس على ذلك ، ورأى المؤتمر تغيير «التزام الياء» وجعلها «صحة إلحاق الياء»

ومع هذا :

(١) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي :

« حول ما قيل في اطراد لزوم الياء في جمع المذكر السالم وما ألحق به » .

(٢) بحث الأستاذ محمد شوقي أمين :

« في ألفاظ العقود » (انظره في هذه المجموعة) .

حول ما قيل فى إطراد لزوم الياء فى جمع المذكر السالم وما ألحق به(*)

جمهور النحاة على أن الواو والياء مع النون المفتوحة إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به.

وقوم من النحاة منهم الفراء يجرونه وما ألحق به مجرى (غِسْلين) فى لزوم الياء ، وفى جعل النون معتقب الإعراب ، وثبوتها مع الإضافة . أفاد ذلك الأشمونى وصاحب التصريح ، فقال الأشمونى :

(وهو) أى مجىء الجمع مثل حين (عند قوم) من النحاة منهم الفراء (يطرد) فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وخرّجوا عليه قوله :

رُبَّ حَىٍّ عَرَنْدَسٍ ذِى طَلَالٍ ... لا يَزالُون ضاربِينَ القِبابِ[1]

وقوله « وقد جاوزت حَدَّ الأربعين » . والصحيح أنه لا يطرد ، بل يقتصر فيه على السماع[2] انتهى . وقال صاحب التصريح ص ٧٧ :

(وبعضهم) أى النحاة (يطرد هذه اللغة) وهى لزوم الياء والإعراب على النون منونة (فى جمع المذكر السالم) وفى (كل ماحمل عليه) لأن باب الياء أوسع من باب الواو . وهذا أعم من قول الناظم . (وهو) يعنى باب سنين (عند قوم يطرد) ويخرّج عليها قوله .

« ربّ حىّ عرندس . . . . » (البيت)

الرواية ضاربين بإثبات النون مع الإضافة إلى القباب ، فدل على أن ضاربين معرب بالفتحة على النون كمساكين ، لا بالياء وإلا لحذفت النون للإضافة وقيل : ضاربى . . . . .

وأورد على البيت احتمالات رجحها « ابن اباز » ، ورجح أن النون فى البيت معتقب الإعراب ، ثم قال : (وقوله) وهو سحيم :

وماذا تبتغى الشعراء منى ... (وقد جاوزت حد الأربعين)

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى – عضو اللجنة .

(١) العرندس : الشديد القوى – الطلال بفتح الطاء وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة .

(٢) فى الهمع ج ٢/١٩٧ وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه وخرج عليه قول الناس : فرائضى وكتبى وذهب هؤلاء إلى أن القمرى والدبنى منسوب إلى الجمع من قولهم : طيور قمر ودبس وعند الأولين منسوبة إلى القمرة وهى البياض والدبسة، وهى لون فى ذوات الشعر أحمر مشرب بسواد .

الرواية بكسر نون (الأربعينِ) على أنها كسرة إعراب ، وبه قال الأخفش الأصغر على ابن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها ، وجعله بمنزلة الجمع والكسر ، وجعل إعرابه فى آخره كما يفعل فى فتيان ، وقال الأعلم الشنتمرى : هو فى السنين والعقود أمثل منه فى المسلمين ونحوه ، لأنه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذى إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه .

لكنه قال — أى صاحب التصريح — ولا دليل لهما فى هذا البيت ، لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتى ، وبذلك صرح ابن جنى .

وقال فى ص ٧٩ : واختلف رأى ابن مالك (فى كسر هذه النون) فتارة حكم عليه — أى الأربعين — بأنه مجرور بالكسرة ، وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة ،وتابعه الموضح هنا ، فاستشهد أولا على الإعراب بالكسرة ، وثانيا على كسر النون فى الشعر ثم إعراب هذا النوع (أى باب سنين) إعراب الجمع لغة الحجاز وعلياء قيس ، أما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الإعراب فى النون ويلزم الياء :

* أرى مرّ السنين أخذن منّى *

ثم الأولون يتركون تنوينه ، والآخرون ينونونه ، فيقولون فى المنكّر : أقمت عنده سنيناً بالتنوين . . . وقال أحد شعراء خزاعة ، أو جرهم على مايظهر لأنهم كانوا ولاة للبيت (شارح الشواهد) .

ألم نسق الحجيج ، سَلى معدًا سنينا ما تعد لنـــا حسابا

وقال ابن مالك : ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا ، لأنها ليست جموعا ، فكان لها حق الإعراب بالحركات كسنين ، وأباه أبو حيان ، قال : لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم إليه شذوذا آخر .

فى الهمع ج ١ ص ٤٦ .

ومنها — أى مما ألحق بجمع المذكر السالم — عشرون والعقود بعده إلى تسعين ، وهى أسماء مفردة ، وزعم بعضهم أنها جموع ، وردَّ بأنها خاصة بمقدار معين ، ولا يعهد ذلك فى الجموع ،

وبأنّه لوكان عشرون جمع عشرة ، وثلاثون جمع ثلاثة لزم إطلاق الثانى على تسعة ، ولزم ألا يطلق الأول إلا على ثلاثين ، لأن أقل الجمع ثلاثة ، ذكره الرضى .

وبنحو هذا قال الأشمونى ج ١ ص ١١٤ :

(وبه) أى بالجمع السالم للمذكر (عشرون وبابه) إلى التسعين (ألحق) بالإعراب بالحرفين ، وليس بجمع وإلا لزم إطلاق ثلاثين مثلا على تسعة ، وعشرين على ثلاثين ، وهو (. . . أى اللازم . . .) باطل ، (أى فكذا الملزوم) .

وعلق الصبّان على قوله (وليس بجمع) فقال : هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه ، كما قاله الدنوشرى والرودانى .

وقال يس فى حاشيته على التصريح ج ١ ص ٧٢ :

(قوله عشرون) قال الزرقانى : أى فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، ولا من معناه .

وفى التصريح ج ١ ص ٣٣٦ :

(فصل) وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع له مفرد من لفظه أولا ، فالأول (كصحبى وركبى) ، والثانى (كرهطى وقومى) ولا يرد إلى مفرده فى اللفظ ، فلا يقال صاحبى وراكبى ، ولا إلى مفرده فى المعنى فلا يقال رجلى ، لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد .

وإذا كانت أسماء العقود أسماء جموع لا وحدان لها من ألفاظها ولا من معانيها كما نقله الصبان عن الدنوشرى والرمّانى ، وما نقله يس عن الزرقانى — إذا كانت كذلك — وهى بمنزلة المفردات تعين بلا نزاع أن ينسب إليها على ألفاظها ، فيقال : عشرينى وثلاثينى إلى تسعينى ، ولا يصح فى النسب إليها غير هذا الوجه خلافا لمن زعم ذلك .

وحينئذ يطرد جمعها ، فإن وصف بها جمع من يعقل جمعت جمع سلامة لمذكر وإلا فلمؤنث ، فيقال : (هم عمال عشرينيون) و (فلان جاوزت سنه السبعينيات) ، ولا يقال : (هم عمال عشرينون) ولا (فلان جاوزت سنه السبعينات) ، لأنه لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف كما فى التسهيل .

وقال الدماميني في شرحه للتسهيل ص ١٧٤ من المخطوطة :

واعلم أن العدد نوعان : محتاج إلى التمييز ، وغير محتاج ، وكل منهما نوعان : مايثنى ويجمع ، ومأليس كذلك ، فالذى يثنى ويجمع من القسم الأول المائة والألف كما تقدم ،والذى لايثنى منه ولايجمع البواق ،والذى يثنى ويجمع من القسم الثانى اسم الفاعل كواحد وثان وثالث ورابع وخامس ومؤنثاتها ، والذى لايثنى ولايجمع اثنان ، ويستفاد من كلام المصنف حكم القسم الأول بلا إشكال ، وأما القسم الثانى فما عدا الواحد والاثنين مستفاد من مفهوم كلامه هنا . انتهى .

والله أعلم .

جواز قول الكتاب : « العشرينيات » ونحوها (*)

(ترى اللجنة أن ألفاظ العقود يجوز أن تجمع بالألف والتاء إذا ألحقت بها ياء النسب ، فيقال مثلا : ثلاثينيات .. ويدل اللفظ حينئذ على الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين ، وفى هذا المعنى لا يقال : ثلاثينات بغير ياء النسب) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع فى الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة والعشرين من المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى بحث ألفاظ العقود ، اقترح الأستاذ محمد شوقى أمين أن يجمع العقد بالألف والتاء فيقال : عشرينات وأربعينات . . . الخ وقال : إن الضرورة التعبيرية قد تلجىء إلى الخروج عن الأصل فى الجمع بتثنيته أو جمعه ، ففى الحديث : كالشاة العاشرة « بين الغنمين » ، وسمع عشرونان وروى لأبى النجم العجلى : بين رماحى مالك ونهشل ، وجمع جمال على جمالات ، وكل هذا يسمح لنا بجمع العقد بالألف والتاء ، إذ هو القياس فيما لا يعقل .

٢ — وفى بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى فى المسألة ، تعرض لحكم الجمع فى ألفاظ العقود ، بعد احتجاجه لرأيه فى التزام الياء عند النسب إليها ، فيجيز عشرينيات وثلاثينيات ، دون عشرينات وثلاثينات ، لأن اطراد الجمع عنده نتيجة لإلحاق ياء النسب بلفظ العقد .

٣ — ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالى :

« ترى اللجنة أن ألفاظ العقود تجمع بالألف والتاء إذا ألحقت بها ياء النسب ، فيقال : ثلاثينيات . ويدل اللفظ حينئذ على الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين . » .

« وفى هذا المعنى لا يقال : ثلاثينات بغير ياء النسب » .

وقد وافق المجلس على هذا القرار ، ثم رأى المؤتمر أن تعدل الصيغة إلى تجمع يجوز أن . . . »

ومع هذا :

١ — بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى : حول ما قيل فى اطراد لزوم الياء فى جمع المذكر السالم وما ألحق به . (انظره فى هذه المجموعة)

٢ — بحث الأستاذ محمد شوقى أمين : « فى ألفاظ العقود » . (انظره فى هذه المجموعة)

جواز قول الكتاب : « عاش الأحداث » ونحوه(*)

(يستعمل بعض المعاصرين من الكتاب تعبير : عاش الأحداث . وقد درست اللجنة هذا التعبير ، وانتهت إلى أنه تعبير صحيح ، يقال لمن عاصر الأحداث سواء شارك فيها أم لم يشارك . وأن توجيهه على تضمين (عاش) معنى (لابس) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة والعشرين من المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – كان هذا الأسلوب واحدا من الأساليب المعاصرة التى عنيت اللجنة ببحثها ودراستها لنفى الخطأ عنها إن كانت صوابا ، أو ردها إلى الصواب إن كانت خطأ ، وقد ناقشت اللجنة هذا الأسلوب من شتى نواحيه ، واتجه الرأى فيها إلى أنه مقبول على تقدير : عاش زمن الأحداث ؛ أى عاصرها بنفسه لا تلقيا أورواية .

٢ – قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى مذكرة فى الموضوع انتهى فيها إلى قبول التعبير ، وتوجيهه على أنه من النوع الذى ناب فيه المصدر عن الزمان .

٣ – ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار الآتى :

ويستعمل بعض المعاصرين من الكتاب تعبير : عاش الأحداث .

وقد درست اللجنة هذا التعبير ، وانتهت إلى أنه تعبير صحيح ، ويقال لمن عاصر الأحداث سواء شارك فيها أم لم يشارك . .
وأن توجيهه على تضمين (عاش) معنى (عاصر) . أو أن الكلام على حذف مضاف ؛ والمعنى : عاش زمن الأحداث » .

وقد وافق المجلس على القرار . ثم رأى المؤتمر تعديله بالاكتفاء بتوجيه التضمين

ومع هذا ؛ مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى : « توثيق قولهم : عاش الأحداث »

توثيق قولهم : « عاش الأحداث »[*]

الأحداث : جمع حدَث ، وهو اسم مصدر « أحدث » ، ومعناه معنى المصدر ، وله من الأحكام التركيبية ماللمصدر ، وعلى هذا :

يكون هذا الأسلوب من النوع الذى ناب فيه المصدر عن ظرف الزمان المضاف ، إذ أن أصل التركيب (عاش فلان زمن الأحداث) فحذف المضاف ، وهو الظرف ، وأنيب المضاف إليه ، وهو الأحداث ، فانتصب انتصابه .

ويشهد لهذا ماقاله أكابر النحاة ، وفيما يأتى نصوص أقوالهم :

١ — قال سيبويه ج ١ ص ١١٤ :

« باب مايكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار . وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة العصر ، فإنما هو زمن مقدم الحاج ، وحين خفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار » .

٢ — وقال المبرد فى المقتضب ج ٤ ص ٣٤٣ :

« وكذلك ماكان من المصادر حينا ، فإن تقديره حذف المضاف إليه . وذلك قولك : موعدك مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وكان ذلك خلافة فلان ، فالمعنى فى كل ذلك : وقت خفوق النجم ، وزمن مقدم الحاج ، وزمن خلافة فلان . . . . » .

٣ — وقال الرضى ج ١ ص ١٧٣ :

« واعلم أنه يكثر جعل المصدر حيناً ، لسعة الكلام نحو انتظرنى جزر جزورين ، وسير عليه ترويحتين ، أى مثل زمان جزر جزورين ، ومثل زمان ترويحتين . قال تعالى : ﴿وإدبار النجوم﴾ أى وقت إدبارها ، وكل ذلك على حذف المضاف ، وعند أبى على أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف ، وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ؛

---

[*] بحث للأستاذ عطية الصوالحى — عضو المجمع .

ولذلك ينصب مبهمهما ومؤقتيهما ، بخلاف المكان ،وأما قولهم : كان ذلك مقدم الحاج ، فليس من ذلك ، لأن (مفعلا) يكون اسم زمان[1] .

ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى : (وذكرهم بأيام الله) أى بوقائعه . ثم قال : وقد يقوم المصدر المضاف إليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو «مشيت غلوة سهم » ، أى مسافة غلوة سهم ، وفى الحديث : أقطع النبى صلى الله عليه وسلم زبيرا حضر فرسه .. (الغلوة) الرمية ،وهى هنا :المرة من غلا بالسهم يغلو غلوا وغلوا إذا رمى به أقصى مايقدر عليه وأبعده .
والحضر بالضم : العدو ، وأحضر يحضر إذا عدا . (النهاية) .

٤ ـ وقال ابن مالك فى الخلاصة :

وقد ينوب عن مكان مصدر　　　وذاك فى ظرف الزمان يكثر

يقول الأشمونى : (وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر) فينتصب انتصابه نحو (جلست قرب زيد) أى مكان قربه ، ولا يقاس على ذلك لقلته ، فلا يقال (آتيك جلوس زيد) تريد مكان جلوسه ، (وذاك فى ظرف الزمان يكثر) فيقاس عليه ، وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار (من الزمن وإن لم يكن معيناً . « الصبان ») نحو : كان ذلك خفوق النجم ،وطلوع الشمس ،وانتظرته نحر جزور ،وحلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

وفى الخضرى : وقد يضاف ذلك المصدر إلى اسم عين فيقوم مقامه ، كلا آتيه الفرقدين : أى مدة بقائهما ، ولا أكلمه القارظين : أى مدة غيابهما . انتهى .

* * *

بهذه الأقوال المعتمدة جرى الأسلوب على القياس وتوثق . والله أعلم .

---

(١) هذا اعتراض منه موجه إلى سيبويه والمبرد فى تمثيلهما (بمقدم الحاج) والحق أن (مفعلا) الصالح لكونه مصدرا واسم زمان لا ينصب قياسا على الظرفية إلا إذا كان ناصبه ملاقيا له فى الاشتقاق ، وهنا ليس كذلك ، فتعين أن يكون (مقدم) فى المثال مصدرا نائبا عن الظرف ، لا اسم زمان ، فالاعتراض غير متجه .

تصويب قول الكتاب : « أقدر الجندى لاسيما وهو فى الميدان » ونحوه (*)

« الواو بعد لاسيما »

(تجرى أقلام بعض الكتاب بنحو قولهم : أقدِّر الجندى لاسيما وهو فى الميدان) .

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب ، وراجعت أقوال العلماء فيه ، ثم ذهبت إلى ترجيح قول الرضى والبغدادى والصبان ، وانتهت إلى أنه أسلوب عربى صحيح يجرى على الأصول النحوية ، وأن الجملة المقرونة بالواو بعد « لاسيما » فيه تصلح أن تكون حالا) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

١ بحثت لجنة الألفاظ والأساليب هذا الأسلوب ، لما يتوجه عليه من نقد بأن ذكر الواو بعد لا سيما ، قد يخالف المعروف من فصيح اللغة ، أو يخرج على المشهور من قواعدها .

٢ – قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى مذكرة بسط فيها القول عن : «ولا سيما » واستعمالاتها وعرض أقوال العلماء القدامى الذين يجيزون ذكر الواو بعدها ، وأقوال الذين يمنعون ذلك منهم. ثم انتهى إلى أن الأسلوب عربى يجرى على الأصول النحوية .

٣ – ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

تجرى أقلام بعض الكتاب بنحو قولهم : أقدر الجندى لا سيما وهو فى الميدان .

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب ، وراجعت أقوال العلماء فيه ، ثم ذهبت إلى ترجيح قول الرضى والبغدادى والصبان ، وانتهت إلى أنه أسلوب عربى صحيح ، يجرى على الأصول النحوية ، وأن الجملة المقرونة بالواو بعد «لاسيما» فيه موضعها النصب على الحال .

وقد رأى المؤتمر تعديل الصيغة إلى: «تصلح أن تكون حالا» بدلا من «موضعها النصب على الحال » .

ومع هذا :

مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى : «أقوال العلماء فى قول بعض المصنفين : لا سيما والأمر كذا »

أقوال العلماء فى قول بعض المصنفين: « لا سيما والأمر كذا »(*)

١ – قال الرضى فى جـ ١ ص ٢٢٩ مانصه :

قال الأخفش فى قولهم : إن فلانا لكريم لا سيا إن أتيته قاعداً : (ما) هنا زائدة عوضا عن المضاف إليه ، أى ولا مثله إن أتيته قاعداً .

ثم قال الرضى : واعلم أن الواو التى تدخل على (لاسيا) فى بعض المواضع كقوله :

« ولا سيا يوما بدارة جلجل »

اعتراضية كما فى قوله :

فأنت طلاق والطلاق عزيمة (ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم)

إذ هى مع مابعدها جملة مستقلة ، والسى بمعنى المثل ، فمعنى (جاءنى القوم ولا سيا زيد) ، أى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءونى ، أى هو كان أخص بى وأشد إخلاصاً فى المجىء وخبر (لا) محذوف .

وتصرف فى هذا اللفظ تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها ، فقيل (سيا) بحذف (لا) ، و (لاسيا) بتخفيف الياء مع وجود (لا) وحذفها .

وقد يحذف مابعد (لاسيا) على جعله بمعنى خصوصاً ، فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق ، وذلك كما مر فى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى ، فصار فى نحو (أنا أفعل كذا أيها الرجل) منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم (أى) ورفع (الرجل) ، كذلك (لاسيا) هاهنا يكون باقياً على نصبه الذى كان له فى الأصل حين كان اسم (لا) التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر ، لقيامه مقام خصوصاً ، فإذ قلت : (أحب زيدا ولا سيا راكبا أو على الفرس) فهو بمعنى وخصوصاً راكباً ، فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر ، أى وأخصه بزيادة المحبة

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى عضو المجمع

خصوصاً راكباً ، وكذا فى نحو :أحبه ولا سيما وهو راكب ، وكذا قولك : أحبه ولاسيما إن ركب ، أى وخصوصاً إن ركب ، فجواب الشرط مدلول خصوصاً ، أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة .

ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم ، أى اختصاصاً ، فيكون معنى وخصوصاً راكباً ، أى ويختص بفضل محبتى راكبا ، وعلى هذا ينبغى أن يؤول ماذكره الأخفش ، أعنى قوله : و (إن فلانا لكريم لاسيما إن أتيته قاعدا) أى يختص بزيادة الكرم اختصاصاً فى حال قعوده .

ويجوز مجىء الواو قبل (لاسيما) إن جعله بمعنى المصدر ، وعدم مجيئها أكثر ، وهى اعتراضية كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون عطفاً ، والأول أولى وأعذب ، وقد يقال : (لاسواء ما) مقام (لاسيما) .

٢ ـ وقال الصبان ج ٢ ص ٥٥ :

واعلم أن (لاسيما) تستعمل أيضا بمعنى خصوصا ، فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة ، وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى ، وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء (سى) على كونه اسم (لا) ، ويظهر أنه لا خبر لها ، كما فى نحو (ألاماء) بمعنى أتمنى ماء ، كما مرّ فى محله ، قال الدمامينى و (ما) على هذا كافة اه . نحو (أحبه ولاسيما وهو راكب) ، أو (ولاسيما إن ركب) وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر ، أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة ، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم ، أى اختصاصا ، فيكون معنى (لاسيما راكبا) يختص بزيادة محبتى راكبا .

فقول المصنفين (ولاسيا والأمر كذا) تركيب عربى خلافا للمرادى . قال الدمامينى : ونظير جعل لاسيا الذى بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء (سى) على كونه اسم (لا) التبرئة نقل (أيها الرجل) من النداء إلى الاختصاص مع بقائه على حالته فى النداء من ضم (أى) ورفع الرجل . أهـ .

٣ — وقال البغدادى فى الخزانة جـ ٢ ص ٦٤ :

(تتمة) فى شرح التسهيل : قد يقع بعد (ما) ظرف نحو(يعجبنى الاعتكاف لاسيا عند الكعبة) ، قال :

يسر الكريم الحمد لاسيا لدى شهادة من فى خيره يتقلب

وقد تقع فعلية كقوله :

فق الناس فى الخير لاسيا بنيلك من ذى الجلال الرضا

والغالب وصلها بالاسمية . وقال المرادى : إنه وقع بعدها الجملة الشرطية ، فما كافة بناءً على أن الشرطية لا تكون صلة للموصول ، وفيه كلام فى شروح الكشاف ، وهذا كما حكى الجوهرى (فلا يكرمنى لاسيا إن زرته) ولا يصح جعل (ما)زائدة ، لأنه يلزم إضافة (سى) إلى الجملة الشرطية ، ولا يضاف إلى الجمل إلا أسماء الزمان .

وقد يقع بعدها جملة مقترنة بالواو فعلية كما وقع فى عبارة الكشاف (لاسيا وقد كان كذا) ، أو اسمية كما فى قول صاحب المواقف (لاسيا والهمم قاصرة) . وفى شرح التسهيل : إنه تركيب غير عربى ، وكلام الشارح — الرضى — يخالفه . وفى شرح المواقف إن قولهم : (والهمم قاصرة) مؤول بالظرف نظرا إلى قرب الحال من ظرف الزمان ، فصح وقوعها صلة (لما) وهذا من قبيل الميل إلى المعنى والإعراض عن ظاهر اللفظ ، أى لا مثل اقتفائه فى زمان قصور الهمم . وهذا لا يرضاه نحوى ، كيف والجملة الحالية فى محل النصب ، والصلة لا محل لها ؟ انتهى .

وفى الأشمونى : قال ثعلب : من استعمله — أى لاسيا — على خلاف ما جاء فى قوله : « ولاسيا يوم » فهو مخطىء ، وذكر غيره أنها قد تخفف ، وقد تحذف الواو كقوله :

فمه بالعقود وبالأيمان لاسيا عقد وفاء به من أعظم القرب

٤ — قال ابن سعيد فى حاشيته على الأشمونى : (قوله قال ثعلب الخ) يوافقه قول الشيخ الأثير هو أبو حيان : ومن أحكامها أنها ترد بعدها الجملة مصحوبة بالعاطف ، وما يوجد فى كلام كثير من المصنفين من (لاسيا والأمر كذا والحالة هذه) فغير عربى ،

وكذا قال المرادى ،وسلمه البدر الدماميني وساق نص ماقاله الرضى ، ثم قال معقبا عليه :

فليس فيه حكاية ذلك عن العرب ، ولا عن أئمة اللغة ، فيحمل على أن ذلك من كلام المولدين كما قال بعضهم ،وإن كان ظاهر إطلاقه ربما اقتضى كون ذلك فى لسان العرب ، ولذلك قال البدر الدماميني على كلام الرضى : ولم يوجد إلا فى كلام المتأخرين من علماء العجم ، وهو بعيد ، فينبغى تحريره .

وقال بعض المتأخرين من شراح التسهيل : قد حررناه فوجدناه لا أصل له فى اللغة العربية أصلا ، وحسبك فى ذلك حصر أثير الدين وعدم اطلاعه على وروده مع تطلعه وغزارة مادته . ومن هنا تعلم أن من تمسك فى رد كلام المرادى بكلام الرضى فقد وهم . انتهى .

٥ ـ وقال الأمير فى حاشيته على المغنى ج ١ ص ١٢٤ :

وقد ذكر الرضى أن (لاسيا) تستعمل بمنزلة خصوصا ، ويقع بعدها الحال ، وناقشه فى ذلك المرادى وغيره . . . . (وقوله وناقشه المرادى وغيره) . . . . : ماذكره الرضى من أن (لاسيا) منقول من باب (لا) التبرئة إلى باب المفعول ، لا أعرف أحدا ذهب إليه انتهى .

٦ ـ وقال صاحب (الجنى الدانى) ما يوجد فى كلام المصنفين من قولهم : لاسيا والأمر كذا تركيب غير عربى ، وإن أجازه الرضى . انتهى .

* * *

وبعد ، فهذه أقوال طائفة من أساطين النحو ، منهم ثلاثة يجوزون قول المصنفين : (لاسيا والأمر كذا) وعلى رأسهم الشيخ الرضى ، فقد جوزه بناء على ماقرره من أن قوة الكلام حملت (لاسيا) معنى خصوصا أو اختصاصا وقام مقامها ، فصح حينئذ مجىء الحال بعدها مفردة ، أو جملة مقرونة بالواو ، وعلى هذا يكون التركيب كما قال العلامة الصبّان عربيا جاريا على الأصول النحوية ، خلافا للمرادى وأبى حيان وابن أم قاسم فى انكار عربيته ، وفى أنه من كلام المولدين ، وحسبنا أن الزمخشرى ـ وهو من أئمة النحو ـ استعمل هذا التركيب ، فليسعنا ما وسعه .

والله ولى التوفيق .

جواز قول الكتاب : « ثار ضد الحكم »(*)

(يخطئ بعض النقاد ما تجرى به أقلام المعاصرين من قولهم : ثار ضد الحكم ، ويرون أن الصواب هو أن يقال : ثار على الحكم .

وقد درست اللجنة هذا ، فانتهت إلى أن الأسلوب صحيح ، وأن كلمة (ضد) فيه يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع فى الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١- فى مقال بعنوان : قل ولا تقل «نشره العدد الثامن من مجلة اللسان العربى التى تصدر فى المغرب عن المكتب الدائم لتنسيق التعريب فى الوطن العربى » أورد الكاتب طائفة من الأساليب والألفاظ يذكر خطأ وما يراه من صواب فيها .

٢- عهدت اللجنة إلى محررها أن ينتخب من هذه الأساليب ما يدخل فى مجال دراستها ، فاختار عددا منها كان أولها هو هذا الأسلوب .

والخطأ الذى يراه كاتب المقال فى : «ثار ضد الحكم» ونحوه ، أن كلمة (ضد) — فى هذا الاستعمال — لا يسوغها إلا أنها ترجمة حرفية لكلمات أوربية ، قد تصلح فى لغاتها ، دون أن يكون ذلك سببا لا ستعمالها فى لغتنا التى لا تحتاج إليها والصواب — كما يراه الكاتب — أن يقال : «ثار على الحكم» أو نحو ذلك

٣ — ناقشت اللجنة فى هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالى :

«يخطىء بعض النقاد ما يجرى به أقلام المعاصرين من قولهم (ثار ضد الحكم) ويرى أن الصواب هو أن يقال : ثار على الحكم» .

وقد درست لجنة الألفاظ والأساليب هذا ، فانتهت إلى أن الأسلوب صحيح ، وأن كلمة (ضد) فيه يمكن أن تكون منصوبة على الحال بمعنى (مضادا) .

وقد رأى المجلس أن يضاف إلى قرار اللجنة : (أو مفعولا مطلقا) . ثم رأى المؤتمر تغيير عبارة (وأن كلمة «ضد» فيه يمكن أن تكون منصوبة على الحال) إلى : (يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف).

جواز قول الكتاب : « مشى بصورة جيدة »(*) أو « سار بشكل حسن »

(يخطِّىء بعض النقاد قول بعض المعاصرين : مشى بصورة جيدة ، أو سار بشكل حسن ، ويرون أن الصواب فيه : مشى مشيا جيدا ، أو سار سيرا حسنا .

وترى اللجنة أن الأسلوب الأول صحيح أيضا ، لأنه يتضمن بيانا لهيئة الحدث أو صاحبه) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع فى الدورة التاسعة والثلاثين، وفى الجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كان هذا الأسلوب واحدا من الأساليب التى خطأتها مجلة اللسان العربى فى مقالها المنشور فى العدد الثامن « قل ولا تقل » على أساس أن الصواب فيه : مشى مشيا جيدا ، أو سار سيرا حسنا . باستعمال المفعول المطلق .

٢ — ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

«يخطىء بعض النقاد قول بعض المعاصرين : «مشى بصورة جيدة» أو «سار بشكل حسن».

ويرون أن الصواب فيه : مشى مشيا جيدا ، أو سار سيرا حسنا .

وترى اللجنة أن الأسلوب الأول صحيح أيضا لأنه يتضمن بيانا لهيئة الحدث أو صاحبه فيكون الجار والمجرور فيه فى موضع الحال ، أو وصفا للمصدر .

ولما عرض القرار على مؤتمر المجمع رأى الاستغناء عن جملة فيكون الجار والمجرور فيه فى موضع الحال أو وصفا للمصدر »

جواز قول الكتّاب : « هو الآخر » أو : « هى الأخرى »(*)

(مما تجرى به أقلام كثير من المعاصرين نحو قولهم :

قد أدى واجبه ، ومحمد هو الآخر يؤدى واجبه .

فاطمة تصلى ، وهند تصلى هى الأُخرى .

درست اللجنة هذا الأُسلوب ، وناقشته من شتى نواحيه ، وانتهت إلى أنه لبيان المماثلة ، وقد يكون للتبكيت ، على نحو ما جاء فى تفسير الإمام الرازى من قوله : =

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — عرض المحرر على اللجنة أنه قد شاع فى كتابات بعض المعاصرين استعمال : هو الآخر أو هى الأخرى فى مكان أيضاً أو كذلك .. فيقولون : هو الآخر يؤدى واجبه ، أو هى الأخرى تذهب إلى المدرسة . ونقل عبارة لأحد الصحفيين يقول فيها : «مكاتب السياحة انتشرت هى الأخرى . . . . . »

٢ — درست اللجنة هذا الأسلوب ، ثم رأت ضرورة قبول التعبير وتوجيهه بعد أن شاع على الألسنة ، وجرت به الأقلام .

ومن رأى اللجنة أن المقصود بالآخر والأخرى فى الاستعمال الشائع هو مماثله الجزء السابق من الكلام ، فقولهم : هو الآخر يفعل كذا ، معناه : أنه يماثل غيره فيه ، فنحن هنا أمام شخصين أو لهما يفعل شيئا والآخر يماثله فيه . وهذا قريب مما أثبته المعجمات للآخر والأخرى .

٣ — نقل الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى نصا للإمام الرازى فى تفسيره استعمل فيه ما يشابه هذا التعبير فقال (جـ ٦ ص ٦٣ عند تفسير قوله تعالى : (ومناة الثالثة الإخرى) . .
ويحتمل أن يقال : الأخرى تستعمل لموهوم أو مفهوم ، وان لم يكن مشهورا ولا مذكورا . يقول من يكثر تأذيه من الناس — إذا آذاه إنسان — : الآخر جاء يؤذينا ، وربما يسكت على قوله : أنت الآخر ، فيفهم غرضه ، كذلك هذا .

٤ — زاد الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج على ذلك أن التعبير قد يساق فى بعض الأحوال للتبكيت وهو المتبادر إلى الذهن من عبارة الإمام الرازى ، وأن التوجيه النحوى له ، أن يكون الضمير فيه مبتدأ بعد الاسم ، فى مثل محمد هو الآخر يؤدى واجبه ، أو مؤكداً للفاعل بعد الفعل فى مثل : زينب خرجت هى الأخرى ، والآخر والأخرى بدل من الضمير فى الحالين .

= « يقول من يكثر تأذيه من الناس – إذا آذاه إنسان – : هو الآخر جاء يؤذينا ، وربما يسكت على قوله : أنت الآخر ، فيفهم غرضه ، كذلك هنا » .

هذا . . والضمير مبتدأ بعد الاسم فى المثال الأول ، ومؤكد للفاعل بعد الفعل فى المثال الثانى ، أما لفظ الآخر ، أو الأخرى ، فهو بدل من الضمير فى كلتا الصورتين .

ولهذا ترى اللجنة أن التعبير صحيح لا بأس على الكتاب فيه » .

قول الكتاب : « عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون طالبا » (*)

قرار اللجنة والمجلس أعاده المؤتمر إلى اللجنة

(مما تجرى به أقلام المعاصرين نحو قولهم :

عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون طالبا .

درست اللجنة هذا الأسلوب ، وانتهت إلى أنه أسلوب صحيح ، معناه : عدد الطلاب مع شيء متضمن فيهم هو الغائبون أو هم الغائبون) .

(*) وافق عليه المجلس بالجلسة الثلاثين من الدورة الأربعين ، ولما عرض على مؤتمر الدورة نفسها فى الجلسة العاشرة رأى المؤتمر إعادته إلى اللجنة :

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – قدم المحرر هذا الأسلوب من جملة أساليب عرضها للدراسة . وكان من رأيه أنه خطأ لوضع (بما فيهم) على هذه الصورة ، ذلك أن (ما) لا معنى لها فى التركيب . والصواب أن يقال : وفيهم الغائبون أو نحو ذلك .

٢ – تقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى بمذكرة درس فيها هذا الأسلوب وعرض لحديث النحاة عن « ما » بأنواعها ومعانيها المختلفة . ثم انتهى إلى تصحيح الأسلوب وتوجيهه بأن (ما) هنا نكرة ناقصة موصوفة بمتعلق الجار والمجرور بعدها ، وبأن « الغائبون » بدل منها على القطع باضمار مبتدأ أى هم الغائبون . ويدل لهذا الإضمار قوله تعالى : « بشر من ذلكم النار » برفع النار التى هى – على هذه القراءة – بدل مقطوع مما قبلها بالإضمار أيضاً .

٣ – ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا كله ثم انتهت إلى القرار التالى :

« مما يجرى به أقلام المعاصرين نحو قولهم : عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون .

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب ، وانتهت إلى أنه أسلوب صحيح ، معناه عدد الطلاب مع شىء متضمن فيهم هو الغائبون أو هم الغائبون » .

ومع هذا :

مذكرة الأستاذ الشيخ الصوالحى : « من الأساليب الشائعة »

من الأساليب الشائعة بين المتكلمين

قولهم « عدد طلاب الفصل بما فيهم الغائبون أربعون طالبا » (*)

بحث هذا الأسلوب ونحوه يستوجب البيان الآتى قبل الحكم عليه :

يقول ابن هشام فى المغنى وهو يتحدث فى أقسام (ما) الاسمية ; (الثانى) أن تكون نكرة مجردة من معنى الحرف .

(ما) هى التى تضمن معنى الحرف بخلاف التى ضمنت معناه كالشرطية والاستفهامية وهى نوعان ناقصة وتامة ، فالناقصة هى الموصوفة ، وتقدر بقولك (شىء)[1] كقولك : مررت بما معجب لك ، وقوله :

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشىء بعيد نفعه الدهر ساعيا

ثم قال : وقد قيل فى ﴿إن الله نِعمًّا يعظكم به﴾ إن المعنى :نعم هو شيئا يعظكم به ؛ فما نكرة ناقصة تمييز للضمير المبهم المستتر فى (نعم) والجملة — أى جملة : (يعظكم به)— صفة ، والفاعل — أى فاعل (نعم)— مستتر . . .

وقال سيبويه فى ﴿هذا ما لدىّ عتيد﴾ المراد شىء لدى عتيد ، أى معدٌّ ؛أى لجهنم بإغوائى إياه ، أو حاضر ، والتفسير الأول للزمخشرى ، وفيه أن (ما) حينئذ للشخص العاقل . . .

وقال أبوحيان : و(ما) نكرة موصوفة بالظرف (لدى) وعتيد ، . . . قال الزمخشرى : بدل أو خبر بعد خبر ، أو خبر مبتدأ محذوف . انتهى .

اتضح من هذا البيان أن (ما) النكرة الناقصة توصف بالمفرد ، وبالجملة ،وبشبه الجملة ، وبناء عليه يمكن أن تكون (ما) فى الأسلوب نكرة ناقصة موصوفة بمتعلق الجار والمجرور (فيهم) .

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى — عضو المجمع .

(١) الشىء فى اللغة عبارة عن كل موجود إما حسا كالأجسام ، أو حكما كالأقوال نحو : قلت شيئا (المصباح) وعلى هذا تكون (ما) النكرة الناقصة للمفرد ومذكرا ومؤنثا وللمثنى كل وجمعه للعاقل وغيره .

أما الغائبون فى الأسلوب فهو بدل من (ما) على القطع ، فيكون على إضمار مبتدأ ، أى هم الغائبون .

وفى قطع البدل يقول السيوطى فى الهمع ج ١ ص ١٢٨ :

(ويجوز القطع) على إضمار مبتدأ كالإتباع (فيما) أى فى بَدَل (فُصِّل به جمع أو عدد) نحو مررت برجال : طويلٌ وقصيرٌ ورَبْعة و « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله.. » الحديث (وكذا غيره) أى غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيد أخوك ، نص عليه سيبويه والأخفش (وقيل يقبح) فى غير التفصيل (مالم يطل الكلام) فيحسن نحو ﴿ بِشَرٌّ من ذلكم النارُ ﴾ انتهى . وما فى الأسلوب مماثل لهذه الآية ، وأولها : قوله تعا : ﴿ قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار وعدها الله الذين كفروا ﴾ .

قال أبو حيان فى البحر : وقرأ الجمهور (النارُ) رفعا على إضمار مبتدأ ، كأن قائلا قال : وما هو ؟ قال : النار ، أى : نار جهنم .. ثم قال : وقرأ ابن أبى إسحاق وإبراهيم ابن نوح عن قتيبة (النارِ) بالجر على البدل من (شرّ) .

* * *

يؤخذ من البيان السابق أن الأسلوب جار على منهج عربى قويم ، وأن شاهده قوله تعالى : « قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار » إذ أن ما فى حيز (الباء) فيه نظير ما فى حيز الباء فى الآية من حيث النمط الإعرابى غير أن الباء فيه تحمل معنى المصاحبة ، وعليه يكون التقدير الإعرابى للأسلوب كما يأتى :

عدد طلاب الفصل مع شىء موجود فيه هم الغائبون أربعون طالبا ، أو مع شىء موجود فيهم الغائبين وذلك على لسان من يجر (الغائبين)

ولما كان البدل هنا لمجرد التفسير بعد الإبهام ولم يكن فى المبدل منه فائدة ليست فى البدل كان البدل هو المقصود للمتكلم ، وصار المبدل منه عنده فى نية الطرح والترك كما يقولون ، وإن كان له وقع وتأثير ليس للإتيان بالبدل أولا ، وهو استشراف النفس إلى الإيضاح بعد الإبهام ، وهو من اللطائف البلاغية .

فلو طرح المبدل منه من التركيب واستبدل بالياء ما يؤدى معناها وهو لفظ (مع) لاتخذ التركيب أسلوبا آخر : هو قولك أعدد طلاب الفصل مع الغائبين أربعون طالبا . وهو الذى يعنيه المتكلم . وواضح أن الذي مهد هذا الأسلوب إنما هو إعراب الأسلوب الأول على نحو ما ذكر البيان السابق .

والله ولى التوفيق

جواز قول الكتاب : « حضر حوالى عشرين طالبا » (*)

« بدأ الحفل حوالى الساعة السابعة مساء » .

« حضر حوالى عشرين طالبا » .

« فى القاعة حوالى أربعين عضوا » .

يخطِّئ بعض النقاد استعمال لفظ حوالى فى هذه المواطن وأمثالها ويقولون : إن الصواب فيها كلمة (زهاء) أو كلمة (نحو) ، لأن (حوالى) ظرف غير متصرف ، ولا يستعمل إلا فى المكان .

=

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ - عرض المحرر هذا الأسلوب على اللجنة فى مذكرة ضمنها طائفة من أقوال علماء اللغة الذين يخصصون كلمة (حوالى) بالظرفية المكانية التى لا تتصرف ، ثم ناقش ذلك بأن الكلمة يمكن أن تنتقل إلى الزمان بصورة أو بأخرى ، أما استعمالها فى الفاعل أو المبتدأ فهذا هو موطن الإشكال إلا إذا جاز أن نجعلها كلمة مبنية فى موضع أى منهما ، وهو ما يحتاج إلى مواضعة وإقرار .

٢ - تقدم الأستاذ الشيخ الصوالحى بمذكرة انتهى فيها إلى تصحيح الأسلوب على أن الفاعل فيه ضمير العدد الذى يستلزمه لفظ العشرين ، وأن كلمة (حوالى) فى موضع النصب على الحال ، والمعنى : حضر هو ، أى العدد كائنا حوالى عشرين ، ومثل هذا يقال إذا كانت (حوالى) فى موضع المبتدأ مثل : فى القاعة حوالى أربعين ، فالتقدير هنا : فى القاعة (عدد) حوالى أربعين .

٣ - اتجهت الآراء فى لجنة الألفاظ والأساليب إلى توجيه الأسلوب على أساس حذف الفاعل ، وطلبت إلى المحرر أن يتتبع ذلك فى آراء العلماء فقام بنقل طائفة من أقوال النحاة والمفسرين منها ما جاء فى شرح المفصل : « . . . . ومن إضمار الفاعل أن الإنسان يقول لمن يخاطبه فى أمر يطلبه : إذا كان غدا فأتنى ، فكان هنا بمعنى الحدوث ، والتقدير إذا حدث هذا الأمر هذا فأتنى ، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه ، وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر . . . الخ (١ - ٨٠) .

٤ - تقدم الأستاذ محمد شوقى أمين بمذكرة بسط فيها القول عن آراء النحاة فى حذف الفاعل ، ثم انتهى إلى تصحيح التعبير على أن الفاعل محذوف ، استنادا إلى رأى فريق كبير من النحاة على رأسهم الكسائى ، أو على أن حوالى نفسها فى محل رفع على الفاعلية ، قياساً على ما قاله بعضهم فى نائب الفاعل من أن الظرف يكون فى محل رفع نائب فاعل ويكون أيضاً خبرا .

٥ - كتب الأستاذ الشيخ الصوالحى مذكرة ينفى فيها أن الكسائى أجاز حذف الفاعل ويحتج لذلك بأن جمهور الكوفيين — والكسائى إمامهم ومؤسس مدرستهم — لم يقولوا بحذف الفاعل ولو صح أن الكسائى أجاز الحذف لا تبعوه فيه .

ومع هذا :

= وقد درست اللجنة هذا وناقشته من مختلف جهاته ، ثم انتهت إلى ما يأتى :

أولا : إجازة استعمال (حوالى) فى غير المكان .

ثانيا : إجازة الأمثلة المتقدمة ونحوها .

والتوجيه فى الموضعين يرجع إليه فى المذكرات المرافقة .

= ١ - مذكرة بعنوان : «حول قولهم : حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوا» .

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى

٢ - مذكرة بعنوان : «أيقال إن الفاعل محذوف ؟

للأستاذ محمد شوقى أمين

٣ - مذكرة بعنوان : «إظهار الحق فيما نسب إلى الكسائى من إجازته حذف الفاعل» .

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى

٤ - مذكرة بعنوان «حوالى ومشكلاتها»

لمحرر اللجنة الأستاذ فتحى محمد جمعة

حول قولهم :

(١) حضر المؤتمر حوالى أربعين عضواً

(٢) فى المجلس حوالى أربعين عضوا *

يسأل فى التركيب الأول عن الفاعل، وفى التركيب الثانى عن المبتدأ ، فيقال : هل يمكن أن يكون لفظ (حوالى أربعين) هو الفاعل ، وهو أيضا المبتدأ ، أو يقال : الفاعل محذوف وكذا المبتدأ ، أو يقال : هما مضمران والتركيبان صحيحان ، أو أحدهما مضمر والآخر محذوف هذا ما يدور حوله البحث .

أما لفظ (حوالى أربعين) فلا يصلح أن يكون فاعلا ولا مبتدأ ، لأنه ومثناه ، وكذا لفظ (حول)ومثناه وجمعه كل ذلك من الظروف التى ألزمها العرب النصب على الظرفية وإن ورد جر (حول)بمن الابتدائية ،قال تعالى﴿ ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك ﴾.

١ — ففى الهمع جـ ١ ص ٢٠١ (باب الظروف) :

(الثالث) ما عدم فيه التصرف، فلم يخرج عن الظرفية أصلا ، ومنها حَوْل وحوال وحَوْلَىْ وأحوال ، قال تعالى : ﴿ فلما أضاءت ما حوله ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم : « اللهم حوالينا ولا علينا » ، وقال الشاعر (فى اللسان) : أنشد أبو زيد :

يا إبلى ما ذامُه[1] فتأبيه ؟ ماء رواء ونَصِىٌّ حَوْليه[2]

وقلل امرؤ القيس :

فقالت سباك الله إنك فاضحى ألست ترى السمار والناس أحوالى

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى — عضو المجمع .

(١) ذامه : عيبه ، فى اللسان : الذام مشدد : والدام مخفف جميعا : العيب .

(٢) النصى : نبت معروف ، يقال له النصى مادام رطبا ، فإذا ابيض فهو الطريفة ، فاذا ضخم ويبس فهو الحلى

٢ ـ وفى الارتشاف جـ ١ ص ٥٨٦ وص ٥٩٠ :

(القسم الرابع) ما هو عادم التصرف ، وذلك فوق وتحت . . وحول وحوال وحَوْلَىْ وحوالى وأحوال ؛ تقول : هم حواليك ، وكذا باقيها ، ولا تشفع التثنية هنا الواحد ، وقالت العرب : حوليك والناس أحوالك

ثم قال : وذكر سيبويه هو حواليك ، وهى تثنية ولا شفع للواحد ، معناه معنى أحوالك وحولك انتهى .

وعامل الظرف فى الأسلوبين سيأتى بيانه .

وأما حذفهما فالفاعل لا يحذف عن غير أن ينوب شىء منا به ، بإجماع النحاة[1] إذا استثنينا الكسائى فى أحد قوليه ، وعللوا امتناع حذفه بأن مدلول الفعل عرض قائم بمداول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه (الصبان) .

وقال ابن هشام فى كتابه شذور الذهب جـ ١ ص ١٥٦ :

« وأقول : ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه :

(الحكم الأول) أنهما لا يحذفان ، وذلك لأنهما عمدتان ومنزلان من فعليهما منزلة الجزء فإن ورد ما ظاهره أنهما محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر ، وإنما هو محمول على أنهما ضميران مستتران ، فمن ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مُؤْمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ففاعل (يشرب) ليس ضميرا عائدا إلى ما تقدم ذكره وهو الزانى ؛ لأن ذلك خلاف المقصود ، والأصل ولا يشرب الشارب ، فحذف الشارب (أى لا الفاعل) لأن الفاعل عمدة ، فلا يحذف ؛ وإنما هو ضمير عائد على الشارب الذى استلزمه (يشرب) وحَسّن ذلك تقدم نظيره ، وهو لا يزنى الزانى ، ثم قال : « وعلى ذلك فقس وتلطف لكل موضع بما يناسبه » .

---

(١) نعم يحذف الفاعل فى موضعين فقط ، أحدهما من فاعل المصدر كقوله تعالى : «(أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما)» والثانى فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو : «(ولا يصدنك عن آيات الله)» ، ومثله : فاعل فعل المخاطبة المؤكد بالنون نحو (ميدن بالخبر ياهند) لكن المحذوف لعله كالثابت

ومن الشواهد التى أضمر فيها الفاعل ما أورده صاحب التصريح فى ج ١ ص ٢٧١ و ٢٧٢ ونقله بإيجاز الشيخ عبادة العدوى فى حاشيته على الشذور فقال :

(قوله وعلى ذلك فقس) قال فى التوضيح وشرحه : إن لم يظهر الفاعل فى اللفظ فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور متقدم على المسند كزيد قام ، ففى قام ضمير مستتر عائد على زيد ، أو راجع لما دل عليه الفعل المستتر فيه الضمير ، كالحديث « لايزنى الزانى ... إلخ » أو راجع لما دل عليه الكلام نحو ﴿ كلا إذا بلغت التراقى ﴾ ففى (بلغت) ضمير مستتر راجع للروح الدال عليها سياق الكلام ، أو راجع للحال المشاهدة نحو قولهم ؛ « إذا كان غدا فائتنى » بنصب (غدا) وكان تامة[1] والفاعل ضمير مستتر ، أى إذا كان هو ، أى ما نحن الآن عليه من السلامة . انتهى .

وفى ذلك يقول ابن مالك فى الخلاصة :

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر

وبعد فبناء على هذه الشواهد ، وعلى ماصرح به ابن هشام من القياس عليها يكون قولهم (حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوا) صحيحا مقيسا على تلك الشواهد ، وجاريا على نهجها فى أن فاعل (حضر) فيه ضمير العدد الذى استلزمه لفظ (أربعين) ، وعلى هذا يعرب الظرف (حوالى ...) منصوبا بالياء ومتعلقا بمحذوف فعل لهذا الضمير ويكون التقدير الإعرابي للأسلوب هو ما يأتى :

(حضر المؤتمر هو أى العدد كائنا حوالى أربعين عضوا) .

أما المبتدأ فى قولهم « فى المجلس حوالى أربعين عضوا » فهو أيضا المحذوف المدلول عليه بكلمة (أربعين) ، وحذف المبتدأ مجمع عليه إذا علم . قال ابن مالك : « وحذف ما يعلم جائز » : وحينئذ يكون الظرف (حوالى ...) المنصوب بالياء متعلقا بمحذوف

---

(١) فى التصريح : ويجوز فى (كان) أن تكون تامة وأن تكون ناقصة ، فإن جعلتها ناقصة ، كان (غدا) فى المثال فى موضع خبرها ، وإن جعلتها تامة كان (غدا) منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ، وحكى سيبويه ؛ : (إذا كان غدا بالرفع على أنه فاعل كان) وقد قيل إن النصب لغة تميم ، والرفع لغة غيرهم .

صفة لهذا المبتدإ ، إن قدر نكرة ، وإن قدر معرفة فحالٌ له على مذهب سيبويه ، أو حال للضمير فى الخبر على مذهب الجمهور ، والتقدير الإعرابى للأسلوب هو ما يأتى :

(حاصل فى المجلس عدد كائن حوالى أربعين عضوا) أو (حاصل فى المجلس العدد كائنا حوالى أربعين عضوا) .

* * *

ويلاحظ أن (حوالَى) مستعمل فى الأسلوبين مجازا فى الإطافة الاعتبارية ، لأنه فى الأصل ظرف للمكان الحسى بمعنى الإطافة والإحداق ففى النهاية : رأيت الناس حوله وحواليه ، أى مطيفين من جوانبه وفى الكليات : (الحول) تأليفه للدوران والإطافة والله تعالى أعلم .

أيقال : إن الفاعل محذوف ،او :إن الفاعل هو الظرف في مثل : « حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوا »(*) ؟

١ ـ يعرض النحاة لتعليل الأساليب التى لا يكون فيها الفاعل ظاهرا ، أو لا يكون فيها ضميرا عائدا على مذكور قبل ، ويجرى خلافهم خاصة فى باب إعمال الفعلين ، وهو ما يعبر عنه بالتنازع ، فى مثل : ضربنى وضربت الزيدين .

ويتناقل النحاة فى هذا الصدد ما يراه « سيبويه » ومن تبعه من البصريين فى تعليل تلك الأساليب ،وهو أن هناك فاعلا مضمرا وراجعا لما دل عليه الفعل استتر فيه الضمير ، أو لما دل عليه الكلام ، أو لما شهدت به الحال ، أو عائدا على مذكور بعد .

وفيما يجرى على أقلام الكاتبين نحو قولهم : حضر المجلس حوالى أربعين عضوا ،وبقى على فلان حوالى مائة جنيه ، ومر حوالى ساعة . فهل يجب الاقتصار فى توجيه هذا الأسلوب على ما التزمه « سيبويه » والبصريون معه من اعتبار الفاعل ضميرا مدلولا عليه ؟ ألا يصح القول بأن الفاعل محذوف ، أو القول بأن الظرف هو الفاعل ؟

٢ ـ أما حذف الفاعل ، فمن النحاة من حصره فى خمسة أبواب ، ومنهم من زادها سادسا ، ومنهم من أضاف سابعا ، ومنهم من أسقط من هذه الأبواب ما أسقط بالتأويل .

(أ) على أن « الكسائى » أطلق القول بجواز حذف الفاعل ، مدلولا عليه بالظاهر ، وهو يستظهر على صحة قوله بأربعة شواهد : آية قرآنية ، وحديث نبوى ، ومثال من منثور كلام العرب ، وبيت من الشعر الأموى ، ولم يخصه بباب التنازع .

(ب) وقد تابع « الكسائى » فى مذهبه هذا ثلاثة من النحاة : هشام الضرير ، والسهيلى ، وابن مضاء .

(*) بحث الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة .

(ج) وينقل « يس » عن شرح الإيضاح : أن الفاعل عند « الكسائى » ليس محذوفا بل هو مستتر فى الفعل ، مفرد فى الأحوال كلها ، أى فى أمثلة من باب التنازع . .

(د) ويورد « الصبّان » قول الشاعر :

ما صاب قلبى وأضناه وتيّمه   إلا كواعب من ذهل بن شيبا

متمثلا به للتأويل بأنه من الحذف لدليل ، ويقول : لكن يلزم عليه حذف الفاعل ، وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور .

ويعتمد « الأشمونى » رأى البصريين فى تعليل الأمثلة التى يقولون فيها بعود الضمير على مذكور بعينه . ويحتج لذلك بأن الإضمار قبل الذكر وارد فى غير باب التنازع ، فيقاس عليه هذا الباب ، ويعقب « الصبان » على ذلك بأن هذا الدليل يعارض بالمثل ، فيقال : جاء حذف الفاعل فى غير باب التنازع ، فيقاس عليه هذا الباب .

ويُستخلص مما تقدم أن القول بحذف الفاعل مذهب غير منكور ، انتحاه « الكسائى » وتابعه فيه « هشام الضرير » و « السهيلى » و « ابن مضاء » ، واستظهر به « الصبّان » . وهؤلاء النحاة يعبرون عن هذا المذهب بعبارات شتى ، منها : أن الفاعل قد دلّ عليه الظاهر ، أو أن حذفه يجوز لدليل ، أو أنه مستتر فى الفعل ، أو أنه موجود معنى باعتبار المذكور .

٣ ــ وأما القول بأن الظرف فى ذلك الأسلوب العصرى هو الفاعل ، فلا أذكر أن أحدا من النحاة أجاز وقوع الظرف المنصوب غير المتصرف فى موقع الفاعلية .

ولكن النحاة عرفوا وقوع الظرف المنصوب غير المتصرف نائب فاعل ، وكذلك عرفوا وقوعه خبرا ، وكلا النائب عن الفاعل والخبر فى موقع الرفع لا مخالة .

فقد أجاز « الأخفش » وقوع الظرف غير المتصرف نائبا عن الفاعل ، فى مثل قولهم : (جُلِس عندك) بالنصب على الظرفية ، ويكون حينئذ فى محل رفع .

وقد أجاز الكوفيون وقوع الظرف غير المنصرف خبرا منصوبا بعامل المخالفة للمبتدإ ، دون أن يكون الظرف متعلقا بمحذوف هو الخبر ، فى نحو : (زيد عندك) .

وعلى سبيل التنظير بين الفاعل وبين نائب الفاعل والخبر فى جواز أن يكون كل من نائب الفاعل والخبر ظرفا غير متصرف، يجاز إيقاع الظرف غير المتصرف فاعلا فى الأسلوب العصرى المعروض للبحث .

٤ —وأخيرا لا مندوحة من الإشارة إلى أن الأمثلة التى يدور حولها تعليل النحاة وتأويلهم ليس فيها مثال يلى فيه الظرف الفعل دون ظهور الفاعل أو استتاره عائدا على مذكور قبل ، كما هو الشأن فى هذا الأسلوب العصرى المراد تخريجه أو تأويله ،فهو فى صورته الظرفية ليس فيما سمع على ما نعلم ، وليس فيما تناول النحاة تعليله فيما نقرأ ، وإنما يساق هذا التعليل أو ذاك تنظيرا بين الأسلوب المعروض والأساليب التى يتناول النحاة تعليلها لورودها غير ظاهر فيها الفاعل .

٥ —وفيما يلى النصوص التى تشهد لما أسلفناه :

أولا : إجازة حذف الفاعل :

فى حاشية «الصبّان» وتقرير «الإنبابى» فى باب الفاعل أنه : «يستثنى من عدم جواز حذف الفاعل خمسة أبواب : بناء الفعل للمجهول ، والمصدر ،والفعل المؤكد بالنون ، والتعجب ، والاستثناء المفرغ ، وبقى سادس وهو نحو : (ماقام وقعد إلا زيد) بل وسابع نحو :(فتلقفها رجل) .

وفى التوضيح والتصريح فى (باب الفاعل) :وعن ﴿ الكسائى ﴾ إجازة حذف الفاعل تمسكاً بنحو ماأولناه من الآية ، والحديث ، والمثال ، والبيت .

ويعنى التوضيح والتصريح بالآية : ﴿ كلا إذا بلغت التراق ﴾ وبالحديث : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ، وبالمثال قول العرب : «إذا كان غدا فأتنى » ،وبالبيت قول سوار :

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى ... إلى قطرى لا إخالك راضيا

وفى شرح « شذورالذهب »فى باب « الفاعل » : وعن « الكسائى » إجازة حذف الفاعل ، وتابعه على ذلك « السهيلى » و « ابن مضاء » .

وفى حاشية « عبادة » على « شرح الشذور » فى « باب التنازع » : ليس كلام « الكسائى » خاصا بباب التنازع ، فقول « الفيشى » إن حذف الفاعل عند « الكسائى » خاص بباب التنازع ، مخالف لما فى « التوضيح » وشرحه .

وفى التوضيح والتصريح « فى باب التنازع » : و « الكسائى » و « هشام الضرير » و « السهيلى » من الكوفيين يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية ، هربا من الإضمار قبل الذكر . وفى حاشية « يس » تعقيبا على هذه العبارة : « عبارة بعضهم : الكسائى وهشام الضرير من الكوفيين ، والسهيلى وابن مضاء من المغاربة » .

فى شرح المفصل « فى باب الفاعل » : ذهب سيبويه إلى أن فى (ضربنى وضربت زيدا) فاعلا مضمرا دل عليه الظاهر ، وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من الفاعل فى اللفظ. وذهب « الكسائى » إلى أن الفاعل محذوف دل عليه الظاهر .

وفى شرح « ابن عقيل » فى « باب التنازع » : « تقول : بغيًا واعتدى عبداك ، ولايجوز ترك الإضمار لأن تركه يؤدى إلى حذف الفاعل ، والفاعل ملتزم الذكر ، وأجاز « الكسائى » ذلك على الحذف بناء على مذهبه فى جواز حذف الفاعل » .

وفى شرح « الأشمونى » « فى باب التنازع » و (كيحسنان ويسىء ابناكا) منعه الكوفيون ، لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب ، فذهب « الكسائى » ، ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول والحالة هذه للدلالة عليه . وفى حاشية « الصبان » قوله : فذهب الكسائى . . هذا هو المشهور ، وفى شرح الإيضاح : ماحكى عن « الكسائى » من أنه يحذف الفاعل فى نحو : ضربنى وضربت الزيدين باطل ، بل هو عنده مستتر فى الفعل ، مفرد فى الأحوال كلها ، قاله « يس » .

وفى شرح الأشمونى فى باب التنازع : « لايتأتى التنازع فى نحو :(ماقام وقعد إلا زيد) ، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك فمؤول ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات » .

وفى حاشية « الصبان : « قوله : وما ورد . . . الخ) كقوله :

ماصاب قلبى وأضناه وتيّمه إلا كواعب من ذهل بن شيبانا

فيؤول أنه من الحذف لدليل ، لكن يلزم عليه حذف الفاعل .، وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور ، وفيه مافيه فتأمل » .

وفى شرح « الأشمونى » فى باب التنازع : « الإضمار قبل الذكر جاء فى غير هذا الباب نحو : (رُبَّه رجلا) ، وقد سمع أيضا فى هذا الباب » .

وفى حاشية « الصبان » : « قوله : فى غير هذا الباب ، أى فيقاس عليه هذا الباب ، وقد يعارض هذا الدليل بالمثل ، فيقال : جاء حذف الفاعل فى غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب ،وبحث فيه اللقانى أيضا بأن جواز الإضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب لغرض إيراد الشيء مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا ، ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الإجمال ثم التفصيل ، فتأمل » .

ثانيا : وقوع الظرف نائب فاعل وخبرا :

١ — وقوعه نائب فاعل :

فى « الأشمونى » فى باب النائب عن الفاعل : وأجاز « الأخفش » : (جُلس عندك) .

وفى حاشية « الصَّبان » : أى بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ فى محل رفع ، فليست الدال مضمومة كما توهم ، إذ « الأخفش » يجوِّز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب . صرح به « الدمامينى » .

٢ — وقوع الظرف خبرا :

فى شرح « ابن عقيل » فى باب الابتداء : « ذهب أبو بكر بن السراج فى أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسم برأسه ،وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو على الفارسى فى الشيرازيات » .

وفى شرح « الأشمونى » :وأخبروا بظرف أو بحرف جر مع مجروره ، نحو (زيد عندك) ، و(زيد فى الدار) ، ناوين متعلقهما ، إذ هو الخبر حقيقة . وفى حاشية « الصَّبان » : قيل : الظرف أو الجَار والمجرور ، وقيل المجموع ، والقائل بالظرف نظر إلى الظاهر . وفيه :

« القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور هم جمهور البصريين ... والأكثرون على أن الحكم للظرف حقيقة ... ويجب نصب غير المتصرف كفوق » .

وفى « شرح المفصل » : ذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت : زيد عندك أو خلفك . لم ينتصب عندك وخلفك بإضمار فعل ولا بتقديره ،وإنما ينتصب بخلاف الأول ،لأنك إذا قلت زيد أخوك ، فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر ،وإذا قلت : زيد خلفك ، فإن خلفك مخالف لزيد ، لأنه ليس إياه فنصبناه ، بالخلاف ... »

وبعد فلا بدع فى أن أقول فى مثل (بقى حوالى ساعة) أن الفاعل محذوف دل عليه الكلام . وذلك أخذا بمذهب نحوى قيل به ، ولا بدع كذلك فى أن أقول إن الفاعل هو الظرف ،قياسا على أن الظرف المنصوب غير المتصرف يقع موقع الرفع فى النيابة عن الفاعل وفى الخبر على مايرى بعض النحاة .

ولعل هذا التوجيه أو ذلك أظهر وأيسر من القول بأن فى الفعل ضميرا ، وأن مرجع الضمير مستفاد من الكلام ، وأن هذا المرجع متعلق بمحذوف يراعى فيه إمكان تعلق الظرف الموصوف به ، تمسكا بمذهب البصريين .

إظهار الحق فيما نسب إلى الكسائى من إجازته حذف الفاعل(*)

نقل بعض النحاة المتأخرين عن الكسائى أنه فى باب (الفاعل) يجوز حذف الفاعل ، وفى باب (التنازع) يوجب حذف الفاعل من العامل الأول إذا أعمل الثانى ، واشتهر هذا النقل عنه إلى اليوم ، وإنى لفى شك من ذلك .

فالكسائى شيخ الكوفيين ، ومؤسس مدرستهم ، فلو كان ما نسب إليه حقا لاتبعه جمهورهم فيه ، ونحن ما رأيناه اتبعه منهم فى ذلك إلا هشام الضرير — كما قالوا — وإلا السهيلى ، وابن مضاء من الأندلسيين ، وامتناع هؤلاء عن اتباعه فى هذا الحكم دليل عدم ثبوته عنه ويؤيد هذا ما سيجىء فى آخر هذه الكلمة من أن ما نقله البصريون عن الكسائى أنه يحذف الفاعل باطل ، على أن الناقلين عنه مختلفون ، فمنهم من نقلوا عنه هذا الحكم فى البابين ومنهم من نقلوه عنه فى باب (التنازع) فقط .

فمن الفريق الاول :

١ — ابن هشام : فقد قال فى شذور الذهب ج ١ ص ١٥٦ ، ١٦٧ فى باب الفاعل ونائبه : «وعن الكسائى إجازة حذف الفاعل وتابعه على ذلك السهيلى وابن مضاء » . .

وفى حاشية عبادة : (قول الشارح : وعن الكسائى إجازة حذف الفاعل الخ) ليس كلام الكسائى خاصا بباب التنازع .

٢ — وابن هشام فى التوضيح وخالد الأزهرى فى التصريح فى باب الفاعل قالا :

وعن الكسائى إجازة حذفه ، وتبعه السهيلى تمسكا نحو ما أولناه من الاية ، والحديث ، والمثال ، وقد ذكرت جميعها بتأويلها فى مذكرة « حضر المجلس حوالى أربعين عضوا » .

وقال فى باب التنازع :والكسائى وهشام الضرير والسهيلى يوجبون حذف الضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الإضمار قبل الذكر تمسكا بقوله ، وهو علقمة بن عبدة الحارثى يمدح جبلة الغسانى :

تعفق با رطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب

(*) بحث للاستاذ الشيخ عطية الصوالحى — عضو المجمع .

(إذ لم يقل تعفقوا) على تقدير إعمال الثانى (ولا أرادوا) على تقدير إعمال الأول ، عكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثانى ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع ، لأنه يجوز أن ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور ، ولهذا قول الموضح :(بظاهر قوله) ولم يقل بقوله .

٣ ـ وقال أبو الحسن الأشمونى فى باب الفاعل :

الثانى (أى من التنبيهين) كونه عمدة لا يجوز حذفه ، لأن الفاعل فعله كجزئى كلمة لايستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائى حذفه تمسكا بقوله :

فإن كان لايرضيك حتى تردنى * إلى قطرى لا إخالك راضيا

وأوله الجمهور على أن التقدير : فإن كان هو ، أى ما نحن عليه من السلامة .

وقال فى باب التنازع عند قول ابن مالك :

كيحسنان ويسىء ابناكا   وقد بغى واعتديا عبداكا

وهذا المثال الثانى متفق عليه ، والأول منعه الكوفيون ، لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب ، فذهب الكسائى ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول (أى الضمير الفاعل هو ألف الاثنين من قوله يحسنان) والحالة هذه للدلالة عليه تمسكا بظاهر قوله :

تعفق بالأرطى لها وأرادها   رجال فبذت نبلهم وكليب (١)

ومن الفريق الآخر :

١ ـ الفيشى : ذكر الشيخ عبادة العدوى فى حاشيته على شذور الذهب عند قول ابن هشام : (وعن الكسائى إجازة حذف الفاعل) ذكر قول الفيشى : إن حذف الفاعل عند الكسائى خاص بباب التنازع إذا عمل الثانى واحتاج الأول إلى مرفوع ، فكان عليه (أى على ابن هشام) :أن يقيده بباب التنازع ، وهو أحد قولين للكسائى ،وله قول آخر يوافق فيه الفراء ، وهو أن يضمر الفاعل ويؤخره ، فيقول : قام وقعد الزيدان هما .

---

(١) تعفق ،أى: استتر — الأرطى : شجر — بذت : غلبت — نبلهم(بالموحدة) : سهامهم — كليب(بفتح الكاف): جمع كلب كعبيد جمع عبد .

وقال عبادة : قول الفيشى مخالف لما فى التوضيح وشر-ه فلا يتم (وهذه المخالفة لا أثر لها فى قوله) .

٢ – ابن يعيش ، فقد قال جـ ٦ ص ٧٩ ما يأتى :

فتقول على مذهب سيبويه : (قاما وقعد أخواك) ، فتثنى الفعل الأول لأن فيه ضميرا ، وتقول : (قام وقعد أخواك) على مذهب الكسائى ، فتوحد الفعلين جميعا ؛ الأول لأن فاعله محذوف ،والثانى لأنه عمل فى الظاهر بعد ، وتقول على مذهب الفراء : (قام وقعد أخواك) ، فتوحد الفعلين جميعا أيضا ، لخلوهما من الضمير ، لأنهما جميعا عملا فى الاسم الظاهر ورفعاه . انتهى .

قال ذلك ولم يذكر فى باب الفاعل ولا نائبه شيئا عن الكسائى .

ويؤيد الفيشى صنيع ابن يعيش فى شرح المفصل ، وما قاله أبو حيان فى الارتشاف .

٣ – أبو حيان : قال فى الارتشاف جـ ١ ص ٥٢٠ (مخطوط) :

وذهب الكسائى إلى جواز حذفه (أى الفاعل) وحده دون عامله ،وذلك مشهور عنه فى باب الإعمال فى نحو (ضربنى وضربت الزيدين) وفى غير هذا الباب نحو قوله :

* فإن كان لا يرضيك حتى تردّنى *

أى ضربنى الزيدون ، ولا يرضيك شىء . . . . .

وظاهر كلام أبى حيان أن جواز حذف الفاعل لم يشتهر عن الكسائى إلا فى باب التنازع ، وأن حذفه فى باب الفاعل لم يشتهر عنه ، فهو حينئذ مقول بالتشكيك .

علمنا من الأقوال السابقة أن الفريقين متفقون على القول بأن الكسائى يوجب حذف الفاعل فى باب التنازع ، فإذا أبطل علماء آخرون ما نسب إليه فى هذا الباب ،أفلا ينسحب إبطالهم هنا على ما نسب إليه فى باب الفاعل ؟ الجواب (نعم) لأن موضوع النزاع واحد ، هو حذف الفاعل .

وإليك ما قاله : العلماء :

قال الصّبّان فى تعليقه على الأشمونى : (قوله فذهب الكسائى الخ) تفصيل لمحذوف ، أى واختلفوا فى كيفية إعمال الثانى مع طلب الأول الرفع ، قيل ما وقع (أى الكسائى) فيه أشنع مما فر منه ، لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ، هذاهو المشهور عنه ، وفى الإيضاح ماحكى عن الكسائى من أنه يحذف الفاعل فى نحو (ضربنى وضربت الزيدين) باطل ، بل هو عنده مستتر فى الفعل مفرد فى الأحوال كلها ، قاله يس . انتهى .

وما يأتى نص ما قاله يس فى حاشيته على شرح الفاكهى لقطر الندى ج ٢ص١٠١، ١٠٢ : (قوله وأوجب الكسائى حذفه) قيل : ما فر إليه أشنع مما فر منه ، فإن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ، لأنه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده ، وخطأ ، وهذه تخطئة فى القياس ، والتخطئة التى لا مدفع لها هى أن العرب تضمر ولا تحذف ، وهذا هو المشهور عن الكسائى . وفى باب الاستثناء من شرح الإيضاح : ما حكاه البصريون عن الكسائى أنه يجيز حذف الفاعل فى نحو (ضربنى وضربت الزيدين) باطل ، هو عنده مستتر فى الفعل مفرد فى الأحوال كلها . انتهى .

وقال أبو حيان فى الارتشاف ج ٢ ص ٩٦٦ (مخطوط) :

والمذهب الثانى — مذهب الكسائى فى مشهور ما نقل عنه وهشام ، وتابعهما من أصحابنا أبو زيد السهيلى ، وأبو جعفر بن مضاء صاحب كتاب المشرق فى النحو : أن الفاعل محذوف ولا يضمر ، وقد نقل عن الكسائى أنه مضمر مستتر فى الفعل مفرد فى الأحوال كلها . . أن ما نقله البصريون عن الكسائى أنه يحذف الفاعل لا يصح .

وبعد : فأقوال أولئك الأعلام أنصفت الكسائى وبرأته من تهمة حذف الفاعل التى ألصقها به البصريون ، وظلت قرونا طويلة ينقلها سلفهم عن خلفهم ، وهى اليوم مسجلة فى كتب النحاة المعاصرين ، وأرجو أن تطهر منها .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

« حوالى » ومشكلاتها(*)

حضر حوالى عشرين طالبا .

بدأ الحفل حوالى السابعة مساء .

كان العقاد فى حوالى الثامنة عشرة من عمره حينما احترف الكتابة الصحافية .

هذه تعبيرات يشيع مثلها كثيرا ، حيث لايكون المراد تحديد عدد أو تعيين زمان ، أو غير ذلك من المواقف التى لا يقصد فيها إلى التحديد أو التعيين .

والنقد الذى يتوجه على هذه التعبيرات وأمثالها ، إنما هو نقد لما قد يظن فيها من تحريف للفظ عن موضعه من اللغة فيما أثبتته معجماتها ، وما تقتضيه قواعدها .

ويبدو الخطأ فيها — لناقديها — من جهتين .

الأولى : استعمال حوالى فى غير المكان .

والثانية : تحويلها عن الظرفية .

فأصحاب المعجمات من لدن الأزهرى إلى صاحب أقرب الموارد ، يكادون يتفقون على أن « حوالى » ظرف مكان غير متصرف ، لا يزايل الظرفية المكانية إلى سواها .

فيقال : قعدوا حوله وحواليه وأحواله من غير قصد إلى حقيقة التثنية أو الجمع .

يقول صاحب التهذيب (٥/٢٤١ — حال) .

« والحول اسم يجمع الحوالى ، تقول : حوالى الدار كأنها فى الأصل حوالين ، كقولك : جانبين ، فأسقطت النون وأضيفت ، كقولك : ذو مال وأولو مال . قلت :العرب تقول : رأيت الناس حوله وحواليه وحوالَه ، وحوليه ، فحواله وحِدان حواليه . وأما حولَيْه فهو تثنية حوله » . اه

وفى الأساس : « وقعدوا حوْله وحوْليه وحواله ، وحواليه » .

(*) الأستاذ فتحى جمعة — محرر اللجنة .

وفى اللسان (١٣/١٩٨ ـ حول) : « . . . وهو حوله وحوليه ، وحواليْه ، وحوالَه ».

وفى المصباح (١/٢١٦) : «وقعدنا حوله بنصب اللام على الظر ،أى : فى الجهات المحيطة به ، وحواليه بمعناه ».

وفى أقرب الموارد (١ / ٢٤٧) : «قعد حوله ،أى :فى الجهات المحيطة به ،وقد يقال : حوليْه » . فلا عجب بعد هذا أن يعد الصّبان «حوالى » ظرف غير متصرف لا يفارق الظرفية المكانية إلى غيرها .

رأى للعلامة الأستاذ الشيخ محمد النجار :

تصدى ـ رحمه الله ـ لدراسة التعبير ، فأفرد له بضعة عشر سطرا من لغويّاته ، أورد فيها عبارتى اللسان والمصباح ، ونقل نص قول الصّبان ، ثم انتهى إلى القطع بتخطئة لتعبير فى جميع استعمالاته وأن يستبدل به كلمة (زهاء) أو كلمة (نحو) أ غيرهما مما الا يصطدم بقوانين اللغة ، أو يخالف ما أثبتته معجماتها .

وماذا بعد هذا ؟

أنرفض الكلمة ، ونردها على عقبها أم نقبلها ونتامس لها وجها لذيوعها وشيوعها ووضوح معناها ؟

قد يبدو للباحث الآن أن يقبل التعبير ، ويوجهه توجيها يعتمد على لازم المعنى ، إذ المراد بكلمة (زهاء) أو كلمة (نحو) إنما هو شيء غير محدد وهو ما يدل عليه التعبير بحوالى ، فقولنا : حضر حوالى عشرين رجلا ، معناه حضر قريب من هذا العدد . . . . وكذا الباقى !!

هذه واحدة .

والثانية : أن بعض الظروف تتعاقب عليه الزمانية والمكانية بحسب مايضاف إليه ، وذلك ما نراه فى قبل ،وبعد ، وعند ؛ فهى فى «قبل الفجر أو بعده ، أو عنده » للزمان ، وهى فى «قبل المسجد أو بعده أو عنده » للمكان . فماذا علينا لو جعلنا «حوالى » مثلهن : فحوا البيت للمكان ، وحوالى الصباح أو المساء للزمان ؟

ولكنا إن قبلنا هذا التفسير فى الاستعمالات التى تدور حول الزمان ، فإن المشكلة سوف تبقى فى نحو قولنا : حضر حوالى عشرين .

إذ كيف تراد «حوالى» هنا على موضع الفاعل ؟

وماذا يكون معناها حينئذ ؟

من جهة المعنى قد نجد لهذه المشكلة حلا ، إذ سوف يكون (العشرون) «كيانا» قائما بذاته كما قال أستاذنا الدكتور أنيس : والحاضرون حواليه . . !

ولكن التركيب والصياغة النحوية تقف دون ذلك ، لأنه لاوجه نحويا للكلمة فى هذه التراكيب . وقد نستطيع أن نلخص الحلول الممكنة لتلك المشكلة فى حلّين :

١ ــ الأول فى أن الفاعل محذوف أو مضمر والظرف صفة أو حال .

٢ ــ والثانى فى أن تجعل حوالى نفسها هى الفاعل .

أما الأول فإن الوقوف على ما كتبه النحاة الأقدمون يظهرنا على أن حذف الفاعل قضية شائكة ، وأن الذين سلموا بالحذف لم ينج تسليمهم من المناقشة والنقد .

وهذه طائفة من أقوال النحاة والمفسرين فى هذا الباب .

أولا : أقوال النحاة :

لعل أقوى ما قيل فى هذا المضمار هو ماجاء فى شرح المفصل :

قال صاحب الكتاب : (ومن إضماره قولهم : إذا كان غدا فأتنى ، أى : إذا كان مانحن عليه غدا) .

قال الشارح : يريد : ومن إضمار الفاعل أن الانسان يقول لمن يخاطبه فى أمر يطلبه : إذا كان غدا فأتنى . يريد : إذا كان ما نحن عليه غدا فأتنى . (كان) هنا بمعنى الحدوث . والتقدير إذا حدث هذا الأمر غدا فأتنى ، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه . وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر .

ونحوٌ منه قوله :

فان كان لايرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضيا

المراد : فان كان لايرضيك ما جرى فى الحال التى نحن عليها . أ هـ [1]

---

(١) المفصل وشرحه ص ٨٠ من الجزء الأول .

وفى الأشمونى :

وأجاز الكسائى حذفه تمسكا بنحو قوله :

فإن كان لايرضيك . . . . البيت

قال الصّبان فى حاشيته : «أى حيث جذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل يرضيك أيضا» .

وقال العينى : «والشاهد فى حذف فاعل كان الذى هو اسمه ، فإن التقدير : فإن كان هو لايرضيك أى مانحن عليه»[1] .

ولكن بعض العلماء يرى أن الذى هنا إنما هو استتار الفاعل لاحذفه ، ففى شرح التصريح يعرض أكثر الأمثلة التى يستشهد بها القائلون بحذف الفاعل ، ولكن كلامه كله يدور فى دائرة الاستتار لا الحذف[2] .

وفى الخضرى على ابن عقيل :

وأجاز الكسائى حذفه مطلقا تمسكا بحديث : «لايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» وبنحو قوله تعالى : ﴿كلا إذا بلغت التراقى﴾ ، وقولهم : إذا كان غدا فأتنى .

وردّ بأن الفاعل فى كلها مستتر لا محذوف :

ولقد كان الخضرى — بصفة خاصة — أكثر العلماء حسا فى هذا الباب حيث قال ، بعد أن ذكر المواضع الخمسة التى يرد فيها حذف الفاعل وهى :

١ — النائب عن الفاعل ، نحو : قُضِى الأمر .

٢ — المصدر نحو : ﴿أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما﴾ .

٣ — الفعل المؤكد بالنون مع واو الجماعة وياء المخاطبة .

---

(١) الأشمونى والصبان والعينى ٢ / ٤٥

(٢) شرح التصريح ١ / ٣٢٩ ، ٣٣٠

٤ ـ التعجب نحو : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ ، أى « وأبصر بهم »

٥ ـ الاستثناء المفرّغ نحو : ما قام إلا محمد ، والأصل ما قام أحد .

قال الخضرى فى مناقشة هذه المواطن :

« ... وقد ينازع فى الباقى بإمكان جَعْل مافى التعجب من الحذف والإيصال ، بأن يُجْعَل فاعل (أبصِر) مستترا فيه بعد حذف الجار ، لا محذوفا . . وأما المصدر فصحّح السيوطى تحمله للضمير لتأوله بالمشتق ، فضربا بمعنى اضرب ،وإطعام بمعنى أن يطعم ،ففاعله مستتر لا محذوف .

وأما فى الاستثناء المفرّغ فالفاعل اصطلاحا ما بعد إلا ، وكون الأصل ما قام أحد منظورٌ فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ . . والفعل المؤكد حذف فاعله لعلة تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره ، فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فإنما حذف فاعله لسد النائب مسدّه ».

ثم يرفض الحذف بصراحة فيقول :

« فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهرى ، وفى الحقيقة : لا حذف » . ا هـ [1]

ثانيا : أقوال المفسرين :

كان استشهاد بعض النحاة بنحو قوله تعالى : ﴿ كلا إذا بلغت التراقى ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فلولا إذا بلغت الحلقوم ﴾ هو الذى دفعنى إلى تتبع أقوال المفسرين فيهما وفى آية ثالثة هى قوله تعالى : ﴿ حتّى توارت بالحجاب ﴾ .

وقد رجعت فى ذلك إلى كثير من أمهات كتب التفسير : رجعت إلى أبى حيان فى بحره المحيط ، وإلى الزمخشرى فى كشافه ، وإلى القرطبى فى جامعه ،وإلى النسفى فى كتابه مدارك التأويل وحقائق التنزيل ، كما رجعت إلى كتاب مجمع البيان ، وإلى تفسير الخازن .

وكلها يتحدث عن ضمير مستتر ، ولم يتحدث أحدها عن فاعل محذوف ، ونكتفى هنا بإيراد نص واحد منها :

جاء فى الكشاف عند تفسير قوله تعالى : ﴿ كلا إذا بلغت التراقى ﴾ :

---

(١) الخضرى على ابن عقيل ١ / ١٦١

والضمير في بلغت للنفس ، وإن لم يجر لها ذكر ، لأن الكلام الذى وقعت فيه يدل عليه كما قال حاتم :

أماوىّ مايغنى الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

والعرب تقول : أرسلت ، يريدون جاء المطر ، ولا تكاد تسمعهم يذكرون السماء . اه [1]

* * *

وبعد فقد ظهر مما أوردنا من نصوص لفريق كبير من النحاة والمفسرين أن القول بحذف الفاعل قول مردود لم يسلم به الأكثرون ، والذى أراه — من أجل ذلك — أن اعتمادنا عليه فى تسويغ (حضر حوالى عشرين) اعتماد على دليل مضعوف الأساس .

فلا مناص من البحث عن تسويغ آخر مقبول .

لم يبق لنا — إذن — إلا الحل الثانى ، وهو أن تكون «حوالى» نفسها هى الفاعل .

فهل يجوز أن نعتبر «حوالى» كلمة مبنية فى موضع الفاعل ؟

هذا ما نرجو أن يضطلع به العلماء الباحثون من المعاصرين ، ولو جاز ذلك لانحلت عقدة أخرى وهى أن تكون «حوالى» فى موقع المبتدأ (فى القاعة حوالى عشرين) ، ونحو ذلك .

فهل يجوز أن تكون حوالى مبتدأ هنا كما كانت فاعلا هناك ؟

هذا أمر يحتاج إلى إقرار من العلماء له واتفاق بينهم عليه . .

والله ولى التوفيق .

---

(١) الكشاف ٤ / ١٦٦

إجازة قول الكتاب : « لا أعرف ما إذا كان قد حدث هذا » ونحوه (*)

– قرار للجنة والمجلس رفضه المؤتمر –

« لا أعرف ما إذا كنت راضيا أو غاضبا » .

« أسألك عما إذا كنت تعرف هذا أولا » .

« لا أدرى إن كان قد حدث هذا » .

(هذه أمثلة لأساليب تشيع كثيرا فى الكتابات المعاصرة ، وترد فيها أفعال القلوب وما يشبهها وقد وليها ما إذا ، أو عما إذا ، أو إن .

وترى اللجنة ما يأتى :–

أولا : فى المثالين الأولين حيث تأتى (إذا) مسبوقة بما أو بعمّا ، تحمل (ما) على أحد وجهين :

(أ) أن تكون موصولة .

(ب) أن تكون نكرة بمعنى شىء .

=

(*) وافق المجلس بالجلسة الثلاثين من الدورة الأربعين على هذا القرار ، ولما عرض على مؤتمر المجمع فى الجلسة العاشرة من الدورة نفسها ، رفضه المؤتمر – وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – كان هذا التعبير وأمثاله من التعبيرات التى تعرض لها النقاد ، قد عرضه المحرر على اللجنة لبحثه ودراسته ، والانتهاء فيه إلى قرار .

٢ – قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى مذكرة فصل فيها القول عن(إذا)ومعانيها واستعمالاتها ثم انتهى إلى تصحيح الأسلوب ، و (ما) فيه موصولة أو نكرة موصوفة ، و (إذا) ظرف غير مضمن معنى الشرط صلة أو صفة لما كما هو رأى الجمهور فى قوله صلوات الله عليه لعائشة : «إنى لأعلم إذا كنت راضية وإذا كنت علىّ غضبى » .

أو أن تكون (إذا) شرطية محذوفة الجواب ، وجملة الشرط صلة أو صفة .

أما نحو قولهم : لا أعرف إن كان قد حدث ، فهو– كما يرى الأستاذ الصوالحى – صحيح ، و(إن) فيه شرطية محذوفة الجواب ، معلقة والفعل قبلها عن العمل لفظا فيما بعدها ، وقد نقل الشمنى والصبان عن الدمامينى أن كل ما له الصدر يعلق.

٣ – درست لجنة الألفاظ والأساليب هذا كله ، ثم انتهت إلى القرار المذكور .

– ومع هذا بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى – عضو اللجنة – عنوانه : «تحقيق قول القائل : أريد أن أعرف ما إذا كان لى حصة فى هذه الصفقة » .

= (وإذا) ظرف متعلق بمحذوف صلة لما على الأول وصفة لها على الثانى .

ثانياً : فى المثال الثالث حيث تأتى (إن) بعد أفعال القلوب وما يشبهها ، تكون (إن) شرطية معلقة ، سدت مسد المفعول الواحد أو الاثنين ، استنادا إلى قول الدمامينى : إن كل ما له الصدارة يعلق ، و (إن) الشرطية كذلك .

ولهذا كله ، ترى اللجنة أن هذه الأساليب جائزة لاحرج على الكتاب فى شىء منها) .

تحقيق قول القائل :
« أريد أن أعرف ما إذا كان لى حصة فى هذه الصفقة(*) »

يقتضى تحقيق هذا القول بحث كلمة (إذا) الآتى ، ثم الحكم على دلالتها فيه .

كلام النحاة فى لفظ (إذا) كثير ، ومما قالوه : أن (إذا) فى الغالب ظرف للحدث المستقبل مضمن معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية نحو ﴿وإذا مروا باللغو مروا كراما﴾ ومن غير الغالب تجئ ظرفا غير مضمن معنى الشرط نحو قوله تعالى ﴿وإذا ما غضبواهم يغفرون﴾ ، وقوله ﴿والذين إذا أصابهم البغى هم ينتصرون﴾ فإذا فى الآيتين ظرف لخبر المبتدأ بعدهما ، ولا شرطية فيهما ، وإلا كان يجب اقتران الجملة الإسمية بالفاء . الأشمونى . وفى الصبان قوله : (وإلا كان يجب) وقول بعضهم :إنه على إضمار الفاء رد بأن الفاء لاتحذف إلا فى ضرورة أو نادر من الكلام ، وقول بعضهم إن الضمير توكيد لامبتدأ ، وأن مابعده الجواب تعسف ، ومن ذلك (إذا) التى بعد القسم نحو ﴿والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى ﴾ ، ﴿والنجم إذا هوى﴾ إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى فيلزم تعليق القسم الإنسانى ، وهو ممتنع . ا هـ مغنى .

وقوله : قول بعضهم : ذكر هذا الوجه الرضى ، فإنه جوّز فى الآيتين ، وكون (هم) تأكيد للواو فى (غضبوا) ، وللضمير المنصوب فى (أصابهم) ، كون جواب إذا جملة إسمية بغير فاء — قال — لعدم عراقة إذا فى الشرطية أ هـ تعسف ، لأن المقام لا يقتضى تأكيد المسند إليه ، بل إسمية الجملة ، هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم .

من هذين النصين اتضح أن (إذا) قد تتضمن الظرفية ، وأنها قد تخرج عند بعض الأئمة عن الظرفية . فى المغنى (الفصل الأول) فى خروجها عن الظرفية : زعم أبو الحسن الأخفش فى ﴿ حتى إذا جاءوها ﴾ أن (إذا) جُرَّ بحتَّى ، وزعم أبو الفتح ﴿إذا وقعت الواقعة﴾ ، الآية فى من نصب (خافضةً رافعةً) أن (إذا) الأولى مبتدأ ، والثانية خبر ،

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى — عضو المجمع .

والمنصوبين حالان ، وكذا جملة (ليس) ومعمولاها ، والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم ، رافعة لآخرين ، هو وقت رج الأرض .

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا فى قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها « إنى لأعلم إذا كنت راضية وإذا كنت علىّ غضبى »[1]

ثم قال : والجمهور على أن (إذا) لاتخرج عن الظرفية وأن (حتى) فى نحو ﴿حتى إذا جاءُوها﴾ ، حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها ، وأما ﴿إذا وقعت الواقعة﴾ فإذا الثانية بدل من الأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى ، وحسنه طول الكلام ، وتقديره بعد إذا الثانية ، أى انقسم أقساما وكنتم أوزاجا ثلاثة . . . .

وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف ، وهو معمول (أعلم) وتقديره شأنك ونحوه ، كما تعلق (إذ) بالحديث فى ﴿هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه﴾ .

علمنا مما سبق أن ابن مالك يرى (إذا) فى الحديث خارجة عن الظرفية ، وأنها فيه مفعول (أعلم) ، وأن الجمهور يرون أنها فيه ظرفية غير مضمنة معنى الشرط ، وأنها متعلقة بمفعول (أعلم) المحذوف المقدر بلفظ (شأنك) ونحوه .

ولما كان أسلوب القول المراد تحقيقه جاريا على نسق الحديث الشريف جاز قياسه عليه ، وعلى ذلك يصير قولا عربياً ، لأن كل ماقيس على كلام العرب فهو عربى ، وحينئذ يخرج على الرأيين السابقين فى تخريج الحديث .

١ — فعلى رأى ابن مالك تكون (ما) قبل (إذا) زائدة ؛ و (إذا) اسم بمعنى زمن فى محل نصب مفعول الفعل (أعرف) .

ويكون التقدير الإعرابى على رأيه (أريد معرفة زمن يكون لى فيه حصة من هذه الصفقة) بعيد أن يكون هذا المعنى هو مراد القائل فى ظنى .

٢ — وأما على رأى الجمهور فكلمة (ما) قبل (إذا) فى الأسلوب اسم موصول ، او نكرة موصوفة .

---

(١) وتمامه كما فى البخارى : إذا كنت راضية تقولين : ورب محمد ، وإن كنت غضبى قلت : ورب إبراهيم . قالت: اى والله يارسول الله لا أترك إلا اسمك (الأمير)

و (إذا) ظرف غير مضمن معنى الشرط فتعلق بمحذوف صلة أو صفة ، وعلى هذا يكون التقدير الإعرابي ما يأتي :

(أريد معرفة الذى يلزمنى ، أو معرفة شيء يلزمنى حين يكون لى حصة من هذه الصفقة)

٣ — ويخرج على رأى الجمهور أيضاً نحو قولهم : « أسأل عما إذا كان أمر فلان : كذا أو كذا » . ويصح أن تكون (إذا) هنا شرطية محذوفة الجواب ، وعليه تكون الجملة الشرطية صلة (ما) إن كانت موصولة ، أو صفتها إن كانت نكرة موصوفة على حد قوله تعالى : ﴿ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه﴾ فقد قال البيضاوى (إن) نافية . . . . . أو شرطية محذوفة الجواب ، والتقدير : ولقد مكناهم فى الذى أو فى شيء إن مكناكم فيه كان بغيكم أكثر .

وقال الشهاب (قوله : فى الذى) يعنى هى موصولة أو موصوفة ، والجملة الشرطية صلة أ صفة . (وقول الشهاب) يعنى هى (أى) ما (قبل) إن موصولة أو موصوفة .

ومن الأساليب الشائعة التى حامت حولها التخطئة بل جزم بعض النقاد أنها من عبارات المترجمين المجرحة ، وهى صحيحة قولهم مثلا :

٤ — « سأتبين إن كان فلان مخلصاً أو مواريا » .

(فإنْ) فى هذا الأسلوب شرطية محذوفة الجواب معلقة للفعل قبلها (سأتبين) عن العمل لفظا فيما بعدها ، لأن لها الصدر ، وقد نقل الشمنى والصبّان عن الدمامينى أن كل ماله الصدر يعلق ، وعلى هذا تكون الجملة الشرطية فى محل نصب مفعولا للفعل (سأتبين) ، هذا والجملة الشرطية بتقدير الجواب فى الأسلوب تجرى كما يأتى :

« سأتبين إن كان فلان مخلصاً صادقا أو مواريا جانبته ، أى أو إن كان مواريا جانبته » ،

وإذا جرى الأسلوب السابق رقم (٤) على النحو الآتى :

٥ ـ « سأتبين فلانا إن كان مخلصاً أو مواريا » .

تعرب الجملة الشرطية بدل اشتمال من المفعول ، ويكون محلها النصب ، وذلك قياساً على ما يأتى :

قال الرضى فى ج ٢ ، ص ٢٦٥ :

وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو (شككت فى زيد هل هو قائم أولا) ، أي شككت فى قيامه ، فهى فى محل الجر ، وتقول (عرفتك الحال أزيد فى الدار أم عمرو) فهى فى محل النصب بدل من الحال ، وكذا (عرفت زيدا أبو من هو) الجملة فيه بدل من زيد . انتهى والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

جواز قول الكتاب : « قبل بالأمر »

(مما شاع فى كتابات المعاصرين قولهم : « قبل بالأمر » .

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب وانتهت إلى إجازته :

إما على تضمين الفعل فعلا يناسبه فيقال : إن (قبل) مضمّن معنى رضى ، وإما بحمل هذا الفعل على نظائره التى تتعدى بنفسها أو بالباء معا ، وهى كثيرة فيما هو مسموع منصوص عليه) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر المجمع فى الدورة الأربعين ، وكان قد عرض فى الجلسة الثلاثين من الدورة نفسها على مجلس المجمع ، فرأى المجلس أن يترك البت فيه إلى المؤتمر ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – تقدم الأستاذ محمد شوقى أمين بمذكرة عرض فيها لطائفة من أقوال اللغويين فى عدد من الأفعال التى يتعاقب فيها استعمالها متعدية بالحرف أو متعدية بنفسها ، ثم انتهى إلى تجويز مثل قولهم : قبل بالرأى ، أو قبل بالأمر ؛ إما على تضمين ؛ القبول معنى لفظ آخر يرادفه مما سمع فيه التعدى بالباء ، كأن يقال : أن (قبل به) مضمن معنى رضى به أو أخذ به أو اطمأن به وإما بحمل هذا الفعل على نظائره التى تتعدى بنفسها وبالباء معا .

٢ – درست لجنة الألفاظ والأساليب وناقشت كل ما قيل فيه ، ورجعت إلى ما كتبه أعضاء المجمع الأولون عن قضية التضمين وإلى القرار الذى اتخذه المجمع بإباحة التضمين بشروط محددة ، ثم انتهت بعد مناقشة هذا كله إلى قرارها المذكور .

ومع هذا :

مذكرة بعنوان : «جواز التعدية بالباء فى قول الكتاب : قبل به مكان قبله » للأستاذ محمد شوقى أمين .

جواز التعدية بالباء فى قول الكتاب : « قبل به » ، مكان : « قبله » (*)

١ — يجرى فى التعبير الحديث قول كاتب : « قبلت بالرأى » مكان : « قبلت الرأى » ، أو « لا يسعنى القبول بهذا الرأى » مكان : « لايسعنى قبول هذا الرأى » .

وقد ينازع نقدة اللغة فى صحة هذا التعبير ، بمقولة أن التعدية بالباء فيه غير مسموعة وأن استخدام الباء للتعدية ليس بقياس .

وفيما بحثت فيه « لجنة الأصول » فى عهد مضى ، مثل قول الكاتبين : « بعثت الدولة برجالها السياسيين ، و « بعث الرجل إلى صديقه هدية » فى جملة تعبيرات قدمها إليهابعض أساتذة العربية فى معاهد التعليم ، ويلاحظ أن التعبير الأول وردت فيه « بعث » متعديةبالباء ، وأن التعبير الآخر وردت فيه متعدية بنفسها ، وكان رأى أولئك الأساتذة أن الصواب أن يقال : « بعثت الدولة رجالها السياسيين » بتعدية « بعث » هنا بنفسها ويقال : « بعث الرجل بهدية » بالتعدية فى هذا الموضع بالباء ،واحتجوا لذلك بما فى « المصباح » من قوله : « كل شىء ينبعث بنفسه فإن الفعل يتعدى بنفسه ، فيقال : بعثه ، وكل شىء لاينبعث بنفسه كالكتاب والهدية ، فإن الفعل يتعدى إليه بالباء ، فيقال بعثت به ، وأوجز « الفارابى » فقال : بعثه إليه ، وبعث به : وجهه . وانتهت اللجنة إلى أن قول « الفارابى » المحتج به يتبين منه جواز « بعثت الدولة برجالها » أى وجهتهم ، وعلى هذا فكلا التعبيرين صحيح . وقد أقر المجلس ذلك فى الجلسة الثامنة من الدورة الرابعة والعشرين » .

٢ — كذلك عرض الدكتور « مصطفى جواد » فى كتابه « المباحث اللغوية » لموضوع التعدية فى اللغة ، فقال بأن الأفعال المتعددة الدالة على حركة ودفع معا تتعدى بحرف الجر الباء ، وضرب لذلك الأمثلة العشرة الآتية : أدى — دفع — رمى — حذف — ألقى — أحال — طوح — أذاع — أهوى — أدلى . وكلها مما يتعدى بنفسه وبالباء على سواء .

وفى موضع آخر من كتابه المشار إليه اعترض على قول كاتب : « لانسلم به » وقال : إن الفصيح : « لانسلمه » . إلا إذا حمل على أفعال الدفع والتحريك ، أو على التضمين

(*) بحث بقلم الأستاذ : محمد شوقى أمين — خبير اللجنة .

٣ – ونحن حين نتتبع تفسير اللغويين للأفعال واستعمالاتها يتعين لنا أن التعدية بالباء يخرجها بعض منهم فى بعض الأمثلة على أنها من باب التضمين ، كما يتبين لنا أن هذه الأفعال ليست مقصورة على ما ينبعث بغيره ، وأنها كذلك ليست مقصورة على الأفعال الدالة على حركة ودفع .

فإننا نجد صاحب « المصباح » يقول : طرحته : رميت به . . ومن هنا قيل : يجوز أن يعدى بالباء ، لأن الفعل إذا تضمن معنى فِعْل جاز أن يعمل عمله . فإذا رجعنا إلى الصحاح ؛ ألفيناه يثبت فعل التعدية بالنفس وبالباء سماعا لاتضمينا . فيقول : طرح الشيء وبالشيء : رماه . وإذا فلاحاجة إلى القول بالتضمين فى هذا الفعل كما يريد صاحب « المصباح » أن يقول .

٤ – وحين نبحث فيما أثبتته المعجمات فى فعل « رضى » نجد فى « الصحاح » : رضيت الشيء ، ويقال : رضى به صاحبا ، وربما قالوا : رضى عليه ، فى معنى : رضى به ، ورضى عنه .

وفى فعل « سمع » تقول اللغة : سمع الصوت ، وسمع به ، وفعله رياء وسمعه ، أى ليراه الناس ويسمعوا به .

وفى فعل « حلّ » تقول اللغة : حللت بالبلد ، إذا نزلت به ، ويتعدى بنفسه ، فيقال : حللت البلد .

وفى فعل « ذاع » تقول اللغة : أذاعه وأذاع به .

وفى القرآن : ﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به﴾

وفى فعل « يقن » : تقول اللغة : أيقن الشيء ، وأيقن به .

وفى فعل « علم » تقول اللغة : علم الشيء ، وعلم به .

وفى فعل « قال » تقول اللغة : قال قولا : تكلم ، وقال بقول : رآه رأيا .

وفى فعل « أخذ » تقول اللغة : أخذ الشيء : حازه وحصّله ، وأخذ به : أمسكه ، وفى القرآن : ﴿ وأخذ برأس أخيه ﴾ .

وفى فعل « صدّق » تقول اللغة : صدق القول ، وصدق به ، وفى القرآن : قدصدّقت الرؤيا﴾ . وفيه أيضاً : ﴿ وصدّقتْ بكلمات ربها ﴾ .

ونقف عند فعل « قبل » لنرى : بم فسره أهل اللغة ؟ يقولون : قبلت القول : صدقته ، ويقال : قبلت الخبر : صدقته . وقد رأينا أن فعل « صدق » يتعدى بنفسه وبالباء ، وبهما جاء « القرآن » فإذا اعتمدنا التضمين هنا أجزنا لأحد الفعلين المترادفين التعدية بالباء ، وهو « قبل » تنظيرا بينه وبين رَدِيفه ، وهو : صدق .

على أننا لومضينا فى البحث والاستقراء ، للأفعال لما أعيانا المزيد ، فمن صحيح الكلام ما يجرى به الاستعمال ، من نحو :

عرف الشيء ، وعرف به ، ومنه : العارف بالله .

وسلم الحكم : رضيه وكذلك سلم به .

ونزل المنزل : كنزل به .

وسكن الدار : كسكن بها ، وسكن فيها .

وأرسلت فلانا أو الصحيفة ، وأرسلت به أو بها .

وأمثال هذه الأفعال كثير .

٥ — وهكذا يتجلى أن من سنن العربية تعاقب تعدية الفعل بنفسه وبالباء ، وله نظائرمتوافرة ، وفى هذه النظائر ما ينبعث الفعل فيه بنفسه ... الا ينبعث ، وفيها كذلك ما يدل على حركة ودفع ، ومالا يدل ، وفى ضوء هذا يجاز ما يأنس به كاتب من قوله :

قبلت بالرأى ، وقبلت بالأمر ، إما على تضمين الفعل معنى لفظ يرادفه ، مما يسمع فيه التعدى بالباء ، كأن يقال : أن « قبل به » متضمن معنى رضى به ، أو أخذ به ، أو قنع به ، أو اطمأن به ، وإما بحمل هذا الفعل على نظائره التى تتعدى بنفسها وبالباء معا وهى كثيرة فيما هو مسموع منصوص عليه .

وقد أوردنا من ذلك طرفا فيه غناء .

جواز قول الكتّاب : « اعتذر عن الحضور » .

– قرار للجنة لم يوافق عليه المجلس أو المؤتمر –

(يخطِّئ بعض النقاد قول القائل : « أعتذر عن الحضور » ... على أساس أن الصواب فيه أن يقال : « أعتذر من التخلف » ، كما أثبتت المعجمات .

وترى اللجنة أن الأسلوب المعاصر « أعتذر عن الحضور » جائز أيضاً ، وأنه يوجه بأن الكلام فيه على حذف مضاف ، أى عن عدم الحضور . أو على أن (عن) فيه للمجاوزة ، والمعتذر يعتذر لأنه تجاوز الحضور الذى كان ينبغى ألا يتجاوزه) .

(*) عرض قرار اللجنة على المؤتمر بالجلسة العاشرة من الدورة الأربعين فلم يوافق عليه ، وكان قد عرض على المجلس فى الجلسة الثلاثين من الدورة نفسها ، فرأى إعادته إلى اللجنة .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – تناول الأستاذ محمد شوقى أمين هذا التعبير فى كلمة له عرض فيها لرأى المرحوم الشيخ محمد على النجار الذى يصحح الأسلوب ويعلل صحته بأنه على حذف مضاف : أى أعتذر عن عدم الحضور . وذلك فى مذكرة له قدمها إلى المجمع فى إحدى دوراته .

ثم أضاف الأستاذ شوقى إلى تعليل الشيخ النجار تعليلا آخر ، فقال : إنه يمكن أن يكون من باب التضمين فيضمن الفعل اعتذر معنى الفعل امتنع ، ولا يقدح اتفاق الفعلين فى التضمين .

٢ – أخذت لجنة الألفاظ والأساليب فى دراسة التعبير فكان رأى الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أن لدينا الآن صورتين للاعتذار ؛ الأولى : قولنا أعتذر من التخلف ، وذلك هو الأسلوب القديم ، والصورة الثانية ، هى قول القائل : أعتذر عن الحضور ، وذلك هو الأسلوب المعاصر ، ولكن هذا الأسلوب الجديد فى الاعتذار له سياقه الذى اختلف به عن الأسلوب القديم . فالاعتذار – فى الأسلوب القديم – يكون بسبب شىء غير لائق وفى الأسلوب المحدث يكون بسبب تجاوز المعتذر لشىء كان ينبغى ألا يتجاوزه ، ولهذا جاءت (من) – وهى للسببية – فى الأول ، على حين جاءت (عن) – وهى للمجاوزة – فى الثانى .

٣ – قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى مذكرة عرض فيها لمعانى الفعل (أعتذر) واستعمالاته التى أثبتتها كتب اللغة ، ثم انتهى إلى تصحيح قولهم : أعتذر عن الحضور ، وإلى أن هناك صورة أخرى صحيحة هى : أعتذر من الحضور ، ويوجه الكلام فى كلتا الصورتين بأنهما على حذف مضاف ، أى عن عدم الحضور أو من عدم الحضور .

٤ – ناقشت اللجنة هذا كله ، ثم انتهت إلى قرارها المذكور .

ومع هذا :

مذكرة بعنوان : « يقول المتخلف عن عمله : أعتذر عن الحضور ، أو من الحضور »

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى

مذكرة بعنوان : « أعتذر عن الحضور » .

للأستاذ محمد شوقى أمين

أعتذر عن الحضور (*)

يقول المتخلف عن عمله :

١ ــ أعتذر من الحضور .

٢ ــ أو أعتذر عن الحضور .

الحكم على هذين التركيبين يتطلب الكلمة الآتية :

(العذر) بالضم كما فى اللسان والتاج : هو الحجة التى يعتذر بها ،وفى البصائر لصاحب القاموس : العذر : تحرى الإنسان مايمحو به ذنوبه ، وذلك ثلاثة أضرب : أن تقول لم أفعل ، أو تقول : فعلت لأجل كذا ؛ فيذكر مايخرجه عن كونه مذنبا ، أو تقول : فعلت ولا أعود ، ونحو ذلك ، وهذا الثالث هو التوبة ، فكل توبة عذر ، وليس كل عذر توبة .

والفعل (اعتذر) ورد فى اللغة موصولا بحروف الجر (من ، وعن ، وإلى) :

فى اللسان : اعتذر من ذنبه ، وتعذّر : تنصل .

وفى الألفاظ الكتابية : رأيت فلانا يعتذر مما قرف به ، ويتنصل منه .

وفى المصباح : واعتذر عن فعله : أظهر عذره .

وفى الكتاب العزيز : ﴿ يعتذرون إليكم إذا رجعتم إليهم ﴾

وفى الأساس : قال ذو الرمة :

وإن تعتذر بالمحل من ذى ضروعها إلى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى

وفى المصباح : اعتذر إليه : طلب قبول معذرته .

وقد ورد الفعل (اعتذر) محذوف الصلة ، كما فى قوله تعالى : ﴿ ولا يُؤْذن لهم فيعتذرون ﴾ .

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ــ عضو المجمع .

هذا الفعل جاء فى الأسلوبين ؛ أحدهما موصول بالحرف (من) ، والآخر موصول بالحرف (عن) ، فوصله بالحرفين لا كلام فيه ، إنما الكلام فى المعتذر منه وعنه ، وليس من المعقول أن يكون هو (الحضور) لأنه ليس ذنبا ، إنما المعتذر منه أو عنه (عدم الحضور) ، وهو الذى يحتج له ، (ويتنصل منه) ، ويظهر العذر له .

فالأسلوبان جاريان على حذف مضاف ، هو لفظ (عدم) لأن القرينة الواقعية تعيه ، وكذا القرينة العقلية .

* * *

ومن أصول العربية جواز حذف المضاف لقرينة[1] ، وإقامة المضاف إليه فى الإعراب مقامه ، وفى ذلك يقول ابن مالك :

وما يلى المضاف يأتى خلفا ∴ عنه فى الإعراب إذا ما حذفا

والمضاف المحذوف إما أن يكون قبل حذفه :

١ — مبتدأ : كقراءة نافع ﴿ولكنِ البرُّ من آمن بالله﴾ بتخفيف (لكن) ورفع (البر) .

٢ — أو خبرا : كقول الشاعر :

شر المنايا ميت بين أهله (أى منية ميتٍ بين أهله)

٣ — أو فاعلا : كقوله تعالى : ﴿وجاء ربك﴾ أى : أمْر ربك ، أو رسول ربك .

٤ — أو نائب فاعل : كقوله تعالى : ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ أى : أكل الميتة .

٥ — أو مفعولا به : كقوله تعالى : ﴿وأشربوا فى قلوبهم العجل﴾ أى : حُبَّ العجل .

---

(١) ولا يجوز حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة ، قال ابن هشام فى الباب الرابع من المغنى : شرط حذف المضاف ألا يكون مضافا لجملة ، قال : وأما المضاف لجملة فلا يعلم أنه حذف . أ . ﻫ وعلل بعضهم امتناع الحذف بأن المضاف إليه حينئذ لا يقبل الإعراب . (يس)

٦ ـ أو مجروراً بالحرف نحو ﴿ تدور أعينهم كالذى يُغشى عليه من الموت ﴾ أى : كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت ، أو بالإضافة . نحو قول الشاعر :

* ولا يحول عطاء اليوم دون غد . *

أى : دون عطاء غد .

٧ ـ أو حالا : نحو (تفرقوا أيادى سبأ) أى مثل : أيادى سبأ .

وباب الحذف فى اللغة واسع ، وهذا القدر كفاية للقياس عليه ، منه يعلم أن الأسلوبين صحيحان والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أعتذر عن الحضور*

قدم المرحوم الأستاذ الشيخ محمد على النجار إلى مؤتمر المجمع فى دورته الرابعة والعشرين بعنوان « لغويات » بحثا فى قول الكتاب : « أعتذر عن الحضور » .

وقد علل الأستاذ صحة التعبير بأنه على حذف مضاف ، أى : أعتذر من عدم الحضور .

ويمكن تعليل صحة التعبير من باب التضمين ، فيضمن فعل اعتذر معنى امتنع . ويعترض على هذا القول بأن بعض اللغويين والنحاة لايعتدون التضمين فى فعلين ، إلا إذا اختلفا فى التعدية واللزوم ،وفعل «اعتذر » متعد، فلا يضمن معنى فعل متعد ، ويجاب عن هذا الاعتراض بأن الفعل قد يضمن معنى آخر وإن كان كلاهما متعديا ، ومن الأمثلة « نبّأ » فهى تتعدى إذا تضمنت معنى « أعلم » ، (وكلتاهما تتعدى بالباء) وبتضمين « نبّأ » معنى « أعلم » تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل . وفى القرآن ﴿ شهد الله ﴾ وهو مضمن معنى « أقسم » ، وكلاهما فعل لازم . ومن تضمين المتعدى : « علفتها تِبْنا » ، أى : أطعمتها » .

والأمر يحتمل أن يكون هناك رأيان ، الأول : أن معنى « أعتذر » أى : أبدى عذرا ومانعا عن الحضور ، أو اعتذر أى : أبدى اعتذارًا نائبًا عنه أو بديلا منه .

والثانى : أن يكون الكلام على حذف مضاف وتقديره : « أعتذر عن عدم الحضور » .

(*) بحث للأستاذ محمد شوقى امين — خبير اللجنة .

جواز قول الكتاب : « وإلا لكان كذا » أو : « لتمنى كذا » ونحوه(*)

« هم غير آمنين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة » .

إن أعطى الإنسان ما طلب لتمنى لو يزاد .

يخطِّىء بعض النقاد هذين الأساوبين ونحوهما مما تجئ فيه اللام بعد (إن) الشرطية على أساس أن القواعد النحوية لاتجيز اقتران جواب (إن) باللام .

وقد درست اللجنة هذه المسألة ، ثم انتهت إلى تصحيح استعمال الأسلوبين وتوجيههما على أن اللام فيهما واقعة فى جواب (لو) محذوفة ، أو فى جواب قسم مقدر إذا كان الكلام يقتضى التركيد ، استئناساً بورود مثل ذلك فى شعر من يحتج به كالنابغة ، والشنفرى .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر المجمع فى الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – تصدى الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى فى مذكرة قدمها إلى اللجنة لتصحيح نحو قولهم : « هم غير آمنين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة» وقولهم : «إن أعطى الإنسان ما طلب لتمنى أن يزاد» خلافا لما يذهب إليه بعض النقاد من تخطئة ذلك على أساس أن اللام لا تقع فى جواب (إن) .

ولكن الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى يرى أنه لا خطأ فى شئ من هذا . ويؤيد رأيه بدليلين :

الأول : ورود نظير ذلك فى شعر من يحتج بشعره .

الثانى : أن اللام هنا يمكن أن تكون واقعة فى جواب (لو) محذوفة ، أو فى جواب قسم مقدر .

٢ – ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

«هم غير آمنين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة :

«إن أعطى الإنسان ما طلب لتمنى أن يزاد»

يخطئ بعض النقاد هذين الأسلوبين ونحوهما مما تجيء فيه اللام بعد (إن) الشرطية على أساس أن القواعد النحوية لا تجيز اقتران جواب (إن) باللام .

وقد درست اللجنة هذه المسألة ، ثم انتهت إلى تصحيح استعمال الأسلوبين ، وتوجيههما بأن اللام فيهما واقعة فى جواب (لو) محذوفة ، أو فى جواب قسم مقدر إذا كان الكلام يقتضى التوكيد .

هذا إلى أن مثل ذلك قد ورد فى شعر من يحتج بكلامه مثل قول النابغة :

فان أفاق لقد طالت عمايته والمرء يخلق طورا بعد أطوار

وقول الشنفرى :

فان تبتئس بالشنفرى أم قسطل لما اغتبطت بالشنفرى أم قبل أطول

– ومع هذا :

مذكرة بعنوان : « حول ما اشتهر من قولهم : هم غير آمنين . . . . . الخ »

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

حول ما اشتهر من قولهم(*):

(١) هم غير آمنين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة .

(٢) إن أعطى الإنسان ماطلب لتمنى لو يزاد .

مثل الأسلوب الأول شاع فى عبارات المؤلفين ، وجرت به أقلام بعض الكاتبين ، ومثل الأسلوب الثانى اشتهر بين العامة وبعض المثقفين ، وقد تناول النقاد هذين الأسلوبين بالتجريح ، ورموهما بالخطأ الشنيع ؛ لأن ظاهر كل يدل على أن فيه مخالفة نحوية هى قرن : جواب الشرط باللام المحظور اقترانه بها .

* * *

وفيما يأتى طراز من الأسلوب الأول لأحد المصنفين ، وتوجيه بعض العلماء له توجيها يحكم بصحته : قال القاضى البيضاوى فى تفسيره جـ ٤ ص ٣٠٦ و ٣٠٧ :

﴿ إنهم لا أيمان لهم ﴾ أى : لا أيمان لهم على الحقيقة ، وإلا لما طعنوا ولم ينكثوا . . .

وقد علق الشهاب الخفاجى على قول البيضاوى فقال : وفى قوله (إلا لما طعنوا) دخل ، لأنه أدخل اللام فى جواب (إن) الشرطية ، وهو خطأ ، لكنه مشهور فى عبارات المصنفين ، كما فى شرح المغنى (وعندى) أنه ليس بخطأ لأن المراد : وإلا فلو كان لهم أيمان لما طعنوا الخ[1] كما هو المعروف فى تمهيد الاستدلال ، فاللام واقعة فى جواب (لو) المحذوف للاختصار ، ولا ضير فيه . انتهى .

* * *

أقول (وعندى) أنه يجوز أن تكون اللام للتوكيد فى جواب قسم مقدر بعد الشرط ويكون القسم وجوابه جوابا للشرط فى محل الجزم كما سيجىء فى بحث الأسلوب الثانى ،

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ـ عضو المجمع .

(١) وهذا توجيه حسن جدا يصح أن تبنى عليه القاعدة الآتية :

إذا استعمل الأسلوب تمهيدا للاستدلال ، وكانت فيه (إن) الشرطية المدغمة فى (لا) النافية ، وكان فعل الشرط محذوفا ، جاز أن يقع بعدها فعل ماض مقرون باللام على أن تكون هذه اللام مقرونة بجواب لو المحذوفة ، وتكون جملة لو جواب إن .

بشرط أن يكون المقام مما يحسن فيه إيراد الكلام مؤكدا بالقسم مثل الخصومة والأقضية والشهادات ، كقول أحد الخصمين للآخر : (أدّحقى وإلا لأديته صاغرا للقضاء) .

التقدير : وإلا فوالله لأديته صاغرا أمام القضاء .

وأما الأسلوب الثانى فقد ورد نظيره فى ثلاثة أبيات من شعر من يحتج بكلامهم :

١ ـ أحدها : بيت للنابغة الذبيانى من القصيدة التى مطلعها :

عوجوا فحيوا لنعم دمنة الدار ماذا تحيون من نؤى وأحجار ؟ !

وهو قوله :

فإن أفاق لقد طالت عمايته والمرء يخلق طورا بعد أطوار

والثانى والثالث وردا فى لامية العرب للشنفرى قال :

٢ ـ فإن يك من جن لأبرح طارقا وإن يك إنسانا كما الإنس يفعل

قال بعض اللغويين : أبرح : أتى بالبرح ، وهو الشدة ، وفى الأساس : وأبرح فلان رجلا ، وأبزح فارسا ، إذا فضلته وتعجبت منه .

وقال الزمخشرى فى شرحه للامية : اللام فى (لأبرح) فى جواب قسم محذوف ، أى والله لأبرح ، وهذا جواب القسم أغنى عن جواب الشرط كقوله تعالى : ﴿ولئن جاء نصر من ربك ليقولن﴾ وكما لو قلت : (إن أكرمتنى لأكرمتك) أى والله . .

و (طارقا) تمييز ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى (لأبرح) وهو للطارق . انتهى . وجملة (كما الأنس يفعل) فى الشطر الثانى من البيت جواب قسم محذوف أيضا ، وفيها ضرورة هى جر الكاف لضمير الغيبة .

٣ ـ فإن تبتئس بالشنفرى أم قسطل لمَا اغتبطت بالشنفرى قبل أطول

قال ابن زاكور المغربى فى شرحه للامية (أم قسطل) أى :الحب ، وهو فاعل تبتئس ، و (القسطل) : الغبار ، وكُنِّيتِ بذلك لاشتمالها على ما تثيره الخيل من العجاج ،

وقيل : المرادمن (أم قسطل) : المرأة الفقيرة ؛ كأنه ليس عندها إلا التراب (لما اغتبطت بالشنفرى قبل أطول) ، (لما) بفتح اللام وتخفيف الميم ، و (اللام) جواب محذوف قسم (وما) إما مصدرية (وما مسبك بها) مبتدأ ، و (أطول) خبره ، أو موصول مبتدأ ، و (أطول) خبر ، والعائد محذوف ، وحذف جواب الشرط ، وجواب القسم عليه ، وأكثر مايصدّر جواب القسم المحذوف باللام كما هنا . . أ هـ

وهنا وقفة مع النحاة فى اللام الموطئة :

النحويون فى مثل هذه الأبيات يقدرون اللام المؤذنة بالقسم المحذوف قبل أداة الشرط فيقولون : التقدير هنا (فلإن فاق) ولئن يك من جن (ولئن تبئس بالشنفرى) كما قال أبو حيان وغيرهما فى قوله تعالى : ﴿ وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾ (إنكم لمشركون) جواب قسم محذوف التقدير : والله إن أطعتموهم ، كقوله : ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليَمَسَّن ﴾ وقوله : ﴿ وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن ﴾ ، وأكثر مايستعمل هذ التركيب بتقدير اللام المؤذنة بالقسم المحذوف على (إن) الشرطية كقوله : ﴿ لئن أخرجوا لايخرجون معهم ﴾ وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه .

وفى هذه اللام يقول الصبّان : (وذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الأسقاطى على ابن عقيل ، ثم رأيت الشمنى صرح به ، ويكفى دالاً على القسم عدم الفاء فى الجواب) جـ ٣ ص ٥٩ ، وقال الزمخشرى وغيره : لا يجب دخول اللام الموطئة على الشرط .

وإذا كان ذكر اللام غير واجب كان تقديرها كذلك ، لكن الأكثر ذكرها ، وهذا لاينافى الاحتجاج بالأبيات الثلاثة السابقة على صحة الأسلوب الثانى من هذا الوجه .

وقفة أخرى مع النحاة فى بيتى الشنفرى ونحوهما من حيث فعل الشرط .

إن تقدير لام التوطئة فى نحو البيتين يجعل القسم سابقا للشرط ، فيكون الجواب له ، وجواب الشرط محذوفا ، والنحويون يوجبون فى هذه الحال أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا أو معنى فقط .

قال ابن الحاجب ، وإذا تقدم القسم أوّل الكلام على الشرط لزمه المعنى لفظا أو معنى ، وكان الجواب للقسم ، مثل : والله إن أتيتنى أو إن لم تأتنى لأكرمتك .

وقال أبو الحسن الأشمونى :

كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضى اللفظ ، أو مضارعا مجزوما بلم نحو : ﴿ ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ﴾ ونحو : ﴿ لئن لم تنته لأرجمنك ﴾ ولا يجوز (أنت ظالم إن تفعل) ، ولا (والله إن تقم لأقومن) ، وأما قوله (هو عبد الله بن عنمه الضبى) :

يثنى عليك ، وأنت أهل ثنائه ولديك – إن هو يستزدك – مزيد

وقوله (هو الكميت بن معروف) :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربى أن بيتى أوسع

فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون (قياسا)[1] إلا الفراء . أهـ .

والشيخ الرضى لا يمنع وقوع الشرط هنا مضارعا ، ولكنه يعده قليلا ، فيقول فى ج٢ ص ٣٦٦ :

« وكل موضع قلنا فيه إنّ (إنْ) وما تضمن معناها من الأسماء فيه ملغاة ، أى لا جواب لها ظاهرا فالأولى ألا تعمل ظاهرا فى الشرط أيضا كما ذكرنا فى الجوازم فيقل نحو : (أجيئك إن تجئنى) و : (والله إن تجئنى لأكرمنك) وقد جاء ذلك فى الشعر ، ثم ساق بيتى الشنفرى » .

وجاء فى الكتاب العزيز حذف الجواب والشرط مضارع فى غير آية كقوله تعالى : ﴿ وإنْ يمسسك بخير فهو على كل شىء قدير ﴾ وقوله : ﴿ وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى ﴾ وقوله : ﴿ وإن يكذبوك فقد كذبت قبلهم قوم نوح ﴾ ..

فجواب الشرط فى الآيات الثلاث محذوف كما قال المعربون ، وتقديره فى الأولى (فلا راد له غيره) ، وفى الثانية (فالله غنى عن الجهر به) ، وفى الثالثة (فتسل به) ، وما بعد الفاء فى كل آية تعليل للجواب المحذوف . وقال المانعون لمضارعية الشرط : هذا التعليل سد مسد

(١) عبارة التصريح : واشترط فى غير ضرورة مضى الشرط لفظا أو معنى . . عند البصريين والفراء وأجازه بقية الكوفيين قياساً . . (أى على الماضى كما فى الارتشاف) .

الجواب ، وقالوا محل المنع إذا لم يسد شيء فى محل الجواب مده[1] ولكن يرد عليهم قوله تعالى : ﴿ هو الذى يصوركم فى الأرحام كيف يشاء ﴾ فقد جعلوا (كيف) اسم شرط حذف جوابه لدلالة ماقبله عليه . قال أبو حيان وغيره : (كيف) هذا للجزاء ، ولكنها لا تجزم . . . وحذف فعل الجزاء لدلالة ما قبله عليه نحو قولهم : (أنت ظالم إن فعلت) التقدير : إن فعلت فأنت ظالم . فقد حذف الجزاء ، فى الآية من غير أن يسد شىء مسده ، مع أن الشرط غير ماض ، وتخصيص بعضهم المنع بالشرط الجازم تحكم غير مقبول .

ويلاحظ أن أبا حيان فى تنظيره حذف الجزاء فى الآية بحذفه فى قولهم : (أنت ظالم إن فعلت) أفاد أن الشرط الماضى والمضارع سواء حين يحذف الجزاء ، ولعله سوى بينهما لأنهما بعد أداة الشرط انقلبا إلى المستقبل . فالآيات الأربع شواهد صادقة على صحة وقوع المضارع شرطا حين يحذف الجزاء فى الكلام نظمه ونثره ، وعلى هذا ينبغى أن ترفع الضرورة عن بيتى ابن عنمه ، وابن معروف ، وأن يسلم منها بيتا الشنفرى ، وأن يصبح قولهم : (أنت ظالم إن تفعل) ، وقولهم : (إن يعط الإنسان ما طلب لتمنى لو يزاد) .

وهنا يسأل : هل يرى النحاة مانعا من تقدير القسم بعد الشرط إذا لم تكن اللام الموطئة ؟ .

أعتقد أن الجواب بالنفى ، فقد قال الرضى فى ج ٢ ص ٣٦٥ ما يأتى :

«وإذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره التقويه بالتصدر ، مع كونه فى الأصل أقوى من القسم ، ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم أيضا ، لا مكانه نحو (إن أتيتنى فوالله لآتينك) فالقسم وجوابه جواب الشرط ، ويجوز إلغاء القسم لتوسطه كما ذكرنا أنه قد يلغى لضعفه مع إمكان اعتباره ، فنقول (إن أتيتنى فوالله آتك) (فآتك جواب الشرط ،

---

(١) وهنا يقال : جواب القسم سد مسد جواب الشرط ، فينبغى صحة مجى الشرط مضارعا إذا تقدم القسم أو تأخر الشرط فلم منعوه ، وقصدوه على الضرورة .

والجواب دال على جواب القسم وسادّ مسدّه) . أ هـ . وقال أبوحيان فى الارتشاف جـ ٢ ص ٧٥٩ و ٧٦٠ :

ويجوز أن تقع الجملة القسمية جوابا للشرط نحو (إن تزرنى فوالله لأكرمنّك) ، وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء ، فيعطى القسم المؤخر بنيّتها ما أعطى بلفظها ، فنقول : فى (إن تقم فيعلم الله لأزورنك) ، (وإن تقم يعلم الله لأزورنك) بحذف الفاء فقالوا : لم تنو الفاء ، ألقى القسم لتقدم الشرط عليه ، فقيل (إن تزرنى يعلم الله أزرك) . أ هـ .

فقد صرح أبو حيان وابن السراج فى تمثيلهما بأن القسم وجوابه وقعا جزاء لشرط مضارع .

وعلى هذا التقدير يعتبر جواب الشرط مذكورا ، فيكون بسوق بيتا الشنفرى متفقا على صحتهما عند النحاة حتى عند من لم يستدل بالآيات الأربع السابقة نظرا لماأجروه فيها من التأويل والتخصيص . .

ويصح أن يقاس عليهما كل تركيب جرى على أسلوبهما ، سواء أكانت أداة الشرط فيه (إن) وما تضمن معناها من الأسماء الجازمة ،أم (إذا) الشرطية كقولهم : (إذاجاهدت فاستشهدت لكان لك ذكر حسن فى الدنيا ،ونعيم أبدى فى الآخرة) ،وكما جاء فى مجلة اللسان العربى (مجلد ٩ جزء ١ (ص ٤١٧) من قوله :

« وقد قرأنا أخيرا لكاتب معروف : « إذا نظرنا إلى الخميرة .. اوجدناها قائمة بنفسها » فإنه أسلوب صحيح لا كما قالت المجلة : إنه خطأ . وأن (إذا) فيه (بمعنى لو) . والصواب لو نظرنا . . أو إذا نظرنا . . وجدناها » .

بقيت كلمة فى اللام التى يقرن بها جواب القسم ، وفيها يقول البغدادى :

والماضى المتصرف إذا وقع جواب قسم فالأكثر أن يقرن باللام مع (قد) نحو قوله تعالى : ﴿ تالله لقد آثرك الله علينا ﴾ .

أو ربما[١] (أى يقرن باللام مع ربما) كقول الشاعر (وهو قيس بن ذريح) :

لئن نزخت دار لسلمى لربما[١] عنينا بخير والديار جميع

أو بما (أى يقرن باللام مع بما) المرادفة : « ربما » كقول الآخر (هوعمر بن أبي ربيعة) :

فلئن بان أهله لبما[٢] كان يؤهل

وقد يستغنى باللام الماضى المتصرف فىالنظم والنثر ، وقال تعالى ﴿ ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون ﴾ وفى الحديث عن امرأة من غفار قالت : « والله لنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصبح فأناخ » .

وفى حديث سعد بن زيد : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من اغتصب شبرا من الأرض ظلما . . » « الحديث » .

وإن وجدت استطالة قسم جاز إفراد الفعل كقوله تعالى : ﴿ والسماء ذات البروج ، واليوم الموعود ، وشاهد ومشهود ، قتل أصحاب الأخدود ﴾ وكقول النبى صلى الله عليه وسلم : « والذى نفسى بيده وددت أن أقاتل فى سبيل الله فأقتل . . . » « الحديث » .

وإن لم توجد استطالة والفعل غير متصرف وجب اقترانه باللام كقوله :

* لعمرى لنعم الفتى مالك *

كذا فى شرح التسهيل لابن مالك . اهـ .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) يقول صاحب الهمع : وشذ دخول اللام مع (ربما،وبما) على الماضى وساق بيتى قيس وعمر ولم يبين سبب هذا الشذوذ ، ولعله أراد به القلة .

(٢) قال أبو حيان : فى (لبما) الباء سببيه على الصحيح ، (ما) مصدرية ، واللام داخله على فعل مقدر أى : كتابه بما كان يؤهل .

جواز قول الكتّاب : « قلت له أن يفعل »(*)

(عرض بعض نقاد اللغة المحدثين (اليازجى) لتخطئة قول كاتب مثلا : قلت له أن يفعل . والصواب فى رأيه أن يقال : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو قلت له يفعل ، مع جزم الفعل أو رفعه ، واعتماده فى ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع (أن) بعد لفظ القول . . . .

وترى اللجنة أن التعبير جائز لا حرج فيه على متحدث أو كاتب) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – جاء هذا التعبير فى كتاب لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجى الذى يرى أنه خطأ صوابه : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو يفعل بدونها مع جزم الفعل أو رفعه لأن (أن) لا تقع – فيما يرى – بعد لفظ القول .

٢ – تناول الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى هذه القضية بالدراسة فى مذكرة له أثبت فى مضمونها نص كلام اليازجى ثم تحدث عن (أنْ) المفسرة وضابطها الذى حدده النحاة ، وأقوال النحاة فى وقوع (أن) بعد لفظ القول. ثم انتهى إلى القول بأنّ (أن) تقع بعد صريح القول ، وأنها تكون مفسرة لمفعوله الظاهر كما فى قوله تعالى : « ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله » .

أو مفسرة لمفعوله المقدر كما فى الأسلوب الذى يخطئه اليازجى وهو صحيح .

٣ – فى أثناء مناقشة هذه القضية فى لجنة الألفاظ والأساليب ذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أنه يلاحظ أن آيات الكتاب العزيز لا يرد فيها بعد (أن) التى بعد القول وما فى معناه إلا فعل أمر .

وتساءل الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين : ماذا يكون بعد القول ؟

أهو نص الكلام أم مضمونه وفحواه ؟

٤ – عاد الأستاذ الشيخ الصوالحى فقدم مذكرة أجاب فيها عن ذلك ، فانتهى فى جزئها الأول إلى جواز أن يأتى بعد القول مضمون الكلام ومعناه. كما انتهى فى جزئها الثانى إلى جواز فتح همزة (أن) إذا جرى القول فى الكلام مجرى الظن .

٥ – ناقشت اللجنة هذا كله ثم انتهت إلى القرار التالى :

«عرض بعض نقاد اللغة المحدثين (اليازجى) لتخطئة قول كاتب مثلا : قلت له أن يفعل . والصواب فى رأيه أن يقال : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو قلت له يفعل بدونها مع جزم الفعل أو رفعه واعتماده فى ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع (أن) بعد لفظ القول » .

ويبدو أن هذه التخطئة بنيت على أساس توهم كون (أن) هنا مفسرة ، وبالموازنة بين أقوال النحاة فى (أن) المفسرة تبين أن بينهم خلافا فى وقوعها بعد القول : فمنهم من أجاز ، ومنهم من منع .

ولكن (أن) فى التعبير الذى توجهت عليه التخطئة ليست هى المفسرة بدليل أن المستعمل له ينصب ما بعدها ، فلا يجاز له أن يقول : قلت لهما أن يفعلان ، ولا قلت لهم أن يفعلون . . . بل هى مصدرية ، والمصدر المؤول إما بدل من مقول مقدر ، وإما مجرور بالباء المحذوفة .

لهذا ترى اللجنة أن التعبير جائز ، لا حرج فيه على متحدث أو كاتب .

– ومع هذا : مذكرة بعنوان : « الحكاية بالقول » للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ،

ومذكرة بعنوان : « حكم همزة (أن) بعد القول » له أيضاً

(١) الحكاية بالقول(*)

تمهيد :

قال ابن مالك :

وكتظن اجعل تقول إن ولى ... مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أوعمل ... وإن ببعض ذى فصلت يحتمل
وأجرى القول كظن مطلقا ... عند سليم نحو قل ذا مشفقا

وقال الأشمونى بعد أن شرح هذه الأبيات فى جـ ١ ص ٣٨٥ و ٣٨٦ :

(خاتمة) قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ؛ وإلا فهو وفروعه إنما يتعدى إلى واحد . ومفعوله : إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد فى معنى الجملة ، نحو قلت شعرًا ، أو خطبة ، أو حديثاً ، ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو : ﴿يقال له إبراهيم﴾ أى: يطلق عليه هذا الاسم ، واو كان (أى الفعل) يقال : مبنيا للفاعل لنصب (إبراهيم) ، خلافا لمن منع هذا النوع . ومن أجازه ابن خروف ، والزمخشرى . وإما جملة ، فتحكى به ، فتكون فى موضع مفعوله ، والله أعلم .

* * *

وقد علق الصبّان على قوله : (إماجملة) فقال :أى ملفوظ بجميع أجزائها[١] أولا كما فى : ﴿ فقالوا سلاما قال سلام ﴾ أى : سلمنا سلاما ، وعليكم سلام .

كما علق على قوله : (فتحكى) فقال : يقتضى اعتبار كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام ، وإلا لم يكن القول حكاية لها ، وهو كذلك ، وأما الحكاية به لما لم يتلفظ به كقول المصنف : (قال محمد الخ) فعلى طريق المجاز كما مر ، ثم قال :

واعلم أن الأصل فى الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع[٢] ،وتجوز على المعنى بإجماع ، فإذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول: قال زيد عمرو منطلق ، أو المنطلق عمرو ،

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ـ عضو المجمع .

(١) نحو : ﴿ وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم ﴾ .

(٢) فى أمالى ابن الحاجب : إذا حكى حاك كلاما فله أن يصف المخبر عنه بما ليس فى كلام المحكى عنه .(الشهاب ج ٢ ص ٣٠٥) .

وكذا فى الهمع ، وقال الرضى : فلك أن تقول حكاية عمن قال : زيد قائم : قال فُلان قام زيد ، وإذا قال زيد : أنا قائم ، وقلت لعمرو أنت بخيل فلك أن تقول : قال زيد (أنا قائم ، وقلت لعمرو : أنت بخيل) رعاية للفظ المحكى ، وأن تقول : قال زيد (هوقائم ، وقلت لعمرو هو بخيل) بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية ، فإن زيدا وعمرا فيه غائبان . اه .

وصريح صدر عبارته جواز تقصير الاسمية بالفعلية ، وهو مارأيته بخط الشنوانى ، والظاهر أن العكس كذلك ثم قال :

قال فى الهمع : وتحكى الجملة الملحونة بالمعنى ، فتقول فى قول زيد « عمرو قائم » قال زيد (عمرو قائم) بالرفع ، وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان ، صحح ابن عصفور المنع ، قال ، لأنهم إذا جوزوا المعنى فى المعربة فينبغى أن يلتزموه فى الملحونة . اه . والوجه عندى الجواز إذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن . انتهى .

وهذا خير ما قيل فى هذا الباب ثم قال (قوله فى موضع المفعول) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم .

وأقول المشهور عند النحاة المتأخرين هو رأى الجمهور .

وفى الهمع : وإذا حكيت كلام متكلم على نفسه نحو (انطلقت) فلك أن تحكيه بلفظه فتقول : قال فلان : انطلقت ، ولك أن تقول قال فلان : (انطلق) ، أو أنه انطلق ، أو : هو منطلق .

(ب) حكم همزة (إنّ) بعد القول(*)

وقال الأشمونى فى قول ابن مالك (أو حكيت بالقول) (جـ ١ ص ٣٢٩) :

نحو ﴿ قال إنى عبد الله ﴾ فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله : (هو الفرزدق) :

أتقول إنك بالحياة ممتع وقد استبحت دم امرىء مستسلم

وقوله (روى بالوجهين) فالفتح على أعمال (تقول) أعمال (تظن) والكسر على الحكاية . (العينى) .

وعلق الصبّان على قول الأشمونى (فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن الخ) فقال : أى بالفعل بأن عمل عمله ، وجعل بمعناه بالفعل ، فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح وبين تجويز المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولإجرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل ، قال : لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروط إجرائه مجرى الظن جائزة . انتهى .

وقال الرضى فى حكم (إنّ) بعد القول جـ ٢ ص ٣٢٤ :

وكذا تكسر بعد القول إذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم ، فإنها تفتح إذن كما تفتح بعد الظن والعلم وإنما كسرتها — أى العرب — بعد القول بمعنى الحكاية ، لأنه ابتداء للكلام المحكى .

وقال فى ص ٢٦٩ من الجزء الثانى أيضاً :

وجواز إلحاقه — أى القول — فى العمل بالظن مطلقاً لغة سليم ، فهم يجرون القول مجرى الظن سواء كان فعلا ماضيا أو مضارعاً أو أمرا أو اسم فاعل أو مصدرا ، وعلى هذه اللغة يفتح (أن) بعد (قلت) وشبهه .

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى — عضو المجمع .

قال الحطيئة :

إذا قلت أنى آيب أهـل بـلدة   وضعت بها عنه الولية بالهجْزة[١]

وأنشد أبو على فى التذكرة .

وأكثر العرب لايجوز هذا الإلحاق إلا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا ، قال الأندلسى[٢] : منهم من يشترط الخطاب دون المضارعه (نحو قلت . .) ، وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب ، نحو (أيقول زيد عمرا قائما) على ماقال ابن جعفر ، ولابد عند الأكثرين من شرط تقدم استفهام متصل نحو : أتقول زيدا قائما ، أومنفصل بظرف نحو : أعُنْدَامك تقول زيدا جالسا ، أو أبالسوط تقول زيدا ضاربا ، أو بأحد المفعولين كقوله :
(هو كميت بن زيد الأسدى من قصيدة يمدح بها مصر ، ويفضلهم على أهل اليمن) :

أجبها لاتقول بنى لـــؤى   لعمر أبيك أم متجاهلينا

فإن نقص بعض الشرائط رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر كما ذكرنا ، ويجوز عندهم الحكاية أيضاً مع استيفاء الشروط . انتهى .

وقد صرح ابن مالك فى الأبيات السابقة بهذه الشروط الأربعة ، وزاد السهيلى خامسا : وهو ألا يتعدى بلام الجر ، وإلا وجب الرفع على الحكاية نحو : (أتقول لزيد عمرو ينطلق) ، لأن اللام تبعده من الظن لكونها للتبليغ ، وقواعدهم تشهد بذلك وإن لم يذكروه . الأشمونى ، والخضرى .

من هذا البحث تبين أن مقول القول يحكى بلفظه ، ويحكى أيضاً بمعناه . وأما (إن) بعُد القول المراد به حقيقة فهمزتها مكسورة وجوبا ، (وهى) بعد القول المراد به الاعتقاد و (الظن أو العلم) بالشروط السابقة أو عند سليم همزتها مفتوحة ، ويكون المصدر المؤول سادا مسد مفعول القول ، ويجوز القول مع ذلك كسر همزتها على الحكاية . هذا مايسر الله تعالى به .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) (آيب أهل بلدة) ، أصله آيب إلى أهل بلده ، فأهل منصوب على نزع الخافض (الولية): البرذعه أو ما يوضع تحتها . (عنه) الضمير فيه يرجع إلى البعير (الهجر) بسكون الجيم للضرورة وهو بتحريكها يصف النهار عند اشتداد الحر (العينى)

(٢) هو ابن هشام الخضراوى الأندلسى .؟

جواز قول الكتّاب : « فلان خطيبا أعظم منه كاتبا »(*)

(محمد خطيباً أعظم منه كاتباً .

يستعمل الكاتبون هذا التعبير على ثلاث صور :

١ — محمد خطيباً أعظمُ منه كاتباً . (بنصب الوصف ، ورفع اسم التفضيل)

٢ — محمد خطيبٌ أعظمُ منه كاتباً . (برفع الاثنين)

٣ — محمد خطيبٌ أعظمَ منه كاتباً . (برفع الأوّل ونصب الثانى)

وترى اللجنة أن الصورة الأُولى هى أفضل الصور الثلاث ، لأنّها أفصحها ، وأبعدها من التكلف فى التخريج والتأويل) .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — قدم الأستاذ محمد شوق أمين مذكرة درس فيها هذا الأسلوب فاستقصى صوره الممكنة ، وعرض لآراء النحاه فى مثله ، ثم انتهى إلى أن الأسلوب بهذه الصورة (نصب الوصف ، ورفع اسم التفضيل) هو ما يتفق مع اللغة فى نصوصها وقواعدها .

٢ — ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب فى هذا ، ثم انتهت إلى قرارها المذكور :

ومع هذا : مذكرة بعنوان : « فلان عالما أكثر منه كاتبا » للأستاذ محمد شوق أمين .

فلان عالما أكثر منه كاتبا(*)

١ — يجرى هذا التعبير على أقلام الكاتبين فى صور إعرابية ثلاث :

الأولى : نصب عالم ، ورفع أكثر ، فيقال : فلان عالما أكثرُ منه كاتباً .

الثانية : رفع عالم ، ورفع أكثر ، فيقال : فلان عالم أكثرَ منه كاتباً .

الثالثة : رفع عالم ، ونصب أكثر ، فيقال فلان عالمٌ أكثر منه كاتباً .

٢ — ولهذا التعبير صورة يتجاذبها النحاة القدامى ، فيقولون فيما أثر من الكلم : هذا بسرا أطيب منه رطبا . وقد عرض له سيبويه ، ويرى السيرا فى « أنه باب لتفضيل شىء فى زمن من أزمانه على نفسه فى سائر الأزمان » .

وغيره يعبر عن ذلك بأنه : تفضيل الشىء على نفسه باعتبارين مختلفين .

٣ — وجمهور النحاة على أن الوصفين منصوبان ، ومنهم من يرى النصب على الحالية ، بتقدير أن فى الجملة محذوفا ، والأصل : هذا إذ كان ، أو إذا كان بسرا ،أطيب منه إذ كان أو إذا كان رطبا ، باعتبار أن كان تامة . ومنهم من يرى النصب على الخبرية ، بتقدير هذا الحذف ، ولكن باعتبار أن كان ناقصة .

٤ — وفى توجيه إعراب الصور الثلاث نسوق ما يأتى :

(١) ينصب « عالم » على أنه حال مقدم ، رعاية لمعنى الجملة ونسقها ، ويرفع «أكثر» على أنه خبر ، أى أن فلانا فى حال كونه عالما أكثر منه فى حال كونه كاتباً .

(٢) يرفع « عالم » على أنه خبر ، ويرفع « أكثر » على أنه خبر بعد خبر . وقد ارتضى هذا الرأى الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، وكان الأستاذ الشيخ محمد على النجار

(*) بحث بقلم الأستاذ محمد شوقى أمين — خبير اللجنة .

يرى الرفع لاوجه له ، لأن المراد الإخبار بالتفضيل وهو محط الفائدة ، والإخبار بخبرين يفيد أن فلانا عالم ، وأنه أكثر من نفسه كاتباً ، لأن « أكثر منه كاتباً » فى مقام جملة أخرى.

ويتسنى لنا أن نجيب عن هذا بأن المعنى المراد مستفاد من الخبرين المتوالين ، فالرجل موصوف بأنه عالم ، وبأنه فى حال علمه أكثر منه فى حال كتابته ، فالجملة واحدة ، فى ضوء هذا التخريج .

(٣) يرفع « عالم » على أنه خبر ، وينصب « أكثر » على أنه حال ، والتقدير فلان عالم حال كونه أكثر منه كاتباً .

٥ — وقصارى القول أننا إذا التزمنا المسموع لغةً والمدروس نحواً فنصب الوصف على الحالية ورفع اسم التفضيل . ويمكن تخريج رفع الوصف واسم التفضيل على أنهما خبران ، وكذلك يمكن تخريج رفع الوصف على الخبرية ونصب اسم التفضيل على الحالية .

إجازة قولهم : « مَلاك » بمعنى « مَلَك »

(يشيعُ استعمال لفظ الملاك على الرغم من إغفال المعاجم العربية له فى القديم والحديث .
وقد بحثت اللجنة هذا اللفظ ،ورأت أنه يمكن قبولهُ على أساس أنّ الأَصلَ فيه «ملأك »=

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفى الجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — تحدث الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس عن «الملاك» فى بحث له نشرته مجلة المجمع فى عددها الحادى والثلاثين وقد عرض فى هذا البحث لما قاله القدماء عن أن الملك هو مفرد الملائكة ،وأن الأصل فيه مألك صيّره القلب المكانى إلى ملأك ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام . . وقد رد ذلك بأن الصواب أن يكون الأصل هو ملاك . . وبعد ذكر طائفة كبيرة من الأدلة بعضها من أقوال علماء اللغة القدامى، والبعض الآخر هدت إليه الدراسات العلمية الحديثة، انتهى إلى أن «ملاك» كلمة صحيحة تجرى على القواعد التصريفية للغة العربية، لأن همزة (ملأك) سهلت بعد نقل حركتها— فقلبت ألفا فصارت إلى ملاك ،وليس من اللازم أن تحذف الهمزة كما يقول القدماء الذين يبدو أنهم وقفوا عند الاستعمال القرآنى . . وربما كانت للملاك شواهد لم تصل إلينا .

٢ — كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة قدمها إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان (ق ل فى ملاك) عرض فيه المناقشات التى دارت حول اللفظ فى العصر الحديث، وخلص إلى أن المأثور فى نصيح العربية هو «ملأك » أما (الملاك) مخففة فلم يتبين لنا حتى اليوم ورودها فى نصوص فصيحة من قديم .

ثم انتهى إلى أنه يؤثر أن نعتمد فى قبول اللفظ على أنه ولد من كلمة ملأك المعربة من قديم ، أما القول بأن الأصل (ملأك) انقلت حركة الهمزة ثم سهلت فصارت إلى ملاك ، فإن فيه جمعا بين نقل حركة الهمزة وتسهيلها ، وهو غير معروف إلا فى كلمتين هما (كَمأة) و(مرأة) : سمع فيهما (كماه) و (مراة) .

٣ — وفى مناقشة اللجنة للفظ وتوجيهه أضاف الأستاذ شوقى أمين وجها آخر هو احتمال أن يكون نتيجة اشتقاق من (لاك) مسهل (لأك) كما يحدث فى (سأل)و(رأف) ويسهلان إلى : (سال) و(راف) ، ومضارعها المسموع : (يسال) و(يراف) والفعل القياسى من (لاك) هو (ملاك) .

٤ — ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

«يشيع استعمال لفظ (الملاك) على الرغم من إغفال المعاجم العربية له فى القديم والحديث .

وقد بحثت اللجنة هذا اللفظ ، ورأت أنه يمكن قبوله على واحد من الأسس الآتية :

أولا : أن الأصل (ملأك) كما ورد فى معاجم اللغة ، نقلت حركة الهمزة إلى اللام ، ثم سهلت بقلبها ألفا فصارت (ملاك) ، ونظيرها كمأة ، ومرأة ، مسمع فيهما كماة ، ومراة .

ثانيا : ورد (الملاك) على هذه الصورة من قديم فى اللغة السريانية ، ويمكن أن يكون من استعملها فى العربية قد نقلها عن السريانية .

ـ كما ورد فى معاجم اللغة ـ نقلت حركة الهمزة إلى اللام ،ثم سهلت بقلبها ألفا ، فصارت «لاك ، ونظيره كمأة ،ومرأة ، سمع فيهما : كماة ، ومراة) .

= ثالثا : أن يكون هذا اللفظ نتيجة اشتقاق من الفعل (لاك) الذى هو مسهل الفعل (لأك) كما يحدث فى سأل ورأف ، يسهلان إلى سال وراف ، ومضارعهما المسموع يسال ويراف . . وعلى هذا يكون (الملاك) مفعلا من (لاك) على القياس. وإذا يكون لفظ (الملاك) صحيحا جائز الاستعمال .

ومع هذا :

١ ـ بحث بعنوان : الملك ، والملاك . للاستاذ الدكتور إبراهيم أنيس
(البحث بمجلة المجمع العدد ٣١)

٢ ـ وقول فى ملائكة للأستاذ محمد شوقى أمين .

قول فى «ملاك»(*)

١ ـ مما يجرى على أقلام الكاتبين قولهم « ملاك » أو « ملاك السلام » أو « ملاك الرحمة » ونحو ذلك . ويعنون بالملاك : مايعنيه اللغويون بلفظ « الملك » واحد الملائكة .

وكان لفظ الملاك « فيما » عقب عليه نقاد اللغة ، فوسموه بالتخطئة ، محتجين بأن معجمات اللغة لم تثبته ، وأنه لم يرد فيما انتهى إليهم من منظوم أو منثور ، ليُستشهد به ، ويركن إليه .

٢ ـ وأبعد ماأذكر من ذلك زمنا ملاحاة جرت بين الأب أنستاس الكرملى والشيخ أمين ظاهر خير الله الشويرى سنة ١٩١٤ ، إذ قال الأب لصاحبه : و « قلت : وصيانة بملاك سلامة » ، هل ورد « الملاك » فى موضوع « الملك » فى غير كلام النصارى؟ وأين شهاداتك ؟ فكان جواب الشيخ : « أن من النصارى فصحاء ، فاذا جاء وجه صحة للملاك فلا غبار على استعماله » . وأصل ملاك مَلأَك ثم نقلت حركة الهمزة إلى ماقبلها ، كما نقلت فى مجوءة وخشية وأمثالهما ، فجاء عن النقل ملاك فاستبدلت الهمزة بالألف ، كما استبدلت براس فى رأس ، وشان فى شأن ، وكاس فى كأس ، فجاءت ملاك والجمع ملائك مثل سال من سأل ، والجمع مسائل . وفى المعاجم وزن مْلأَك مفعل وقد تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ، وأقول : لو حذفت همزة ملاك لجاء ملْك لامَلَك ، وصحة القول هكذا : وتنقل حركة الهمزة إلى ماقبلها ، ثم تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال . ولنا من هذا أن ملاكا أصل ، وملكا فرع منه ، والمسوّغ كثرة الاستعمال ، لامتناع الرجوع إلى الأصل ، وقد ردّ الأب بقوله لصاحبه : « إنك التجأت إلى التخريج فى حين لاتخريج ، ثم أنى نلجأ إلى التخريج ؟ إذا ضاقت السبل بالمرء لا إذا اتسعت ووضحت ولحبت . » .

(*) بقلم : الاستاذ محمد شوقى امين ـ عضو المجمع .

٣ ـ كذلك وقف مجلس المجمع فى الجلسة التاسعة من الدورة الخامسة والعشرين عند كلمة « الملاك » إذ اعترض الأستاذ الشيخ محمد على النجار على ورودها فى الجلسة السابقة ، فوافق المجلس على أن يستبدل بها : مَلَك .

٤ ـ وفى المعجم الكبير ـ معجم المجمع ـ أن الملك فى العبرية : ملأك ، وله نظائر فى الآرامية ، وهو فى الحبشية : ملأك . قيل أصله : مَأْلك ، ثم قلبت الهمزة إلى موضع اللام فقيل : ملأك ، ثم خففت الهمزة بأن نقلت حركتها إلى اللام وحذفت . وقيل أصله : ملأك ، ثم خففت الهمزة.

٥ ـ يخلص لنا من ذلك أن المثبت المأثور فى فصيح العربية : ملأك ، وعليه شواهد .

كما يخلص لنا منه أن الباحثين فى أصول اللغات والمقارنة بينها يثبتون وجود الملأك فى الآرامية والحبشية وغيرهما .

أما الملاك مخففة فلم يتبين لنا حتى اليوم ورودها فى نصوص فصيحة من قديم ، ولكنها وردت فى الكتب المحدثة نسبيا ، كترجمة الكتاب المقدس ، وكذلك ترد فى الاستعمال العصرى ، وبخاصة فى التعبير الدينى المسيحى .

٦ ـ فإذا أريد لهذه الكلمة قبول فى العربية بصيغتها ، فعلى أحد اعتبارين :

الاعتبار الأول جنح إليه الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس ، وهو أن الأصل ملأك ، فقلب حركة الهمزة إلى اللام ، وصارت الهمزة ألفا فجاءت الملاك .

ويقف فى وجه هذا التوجيه أن القاعدة فى الهمزة جواز تسهيلها ، كما يقال فى رأس ، راس ، وفى سأل ، سال ، أو قياس تخفيفها ، بنقل حركتها إلى الحرف قبلها وحذفها كما يقال فى مرأة مرة ، أما الجمع بين نقل حركة الهمزة وتسهيلها ـ كما يراد فى « ملاك » ـ فلم يتيسر لى العثور عليه إلا فى كلمتين ، هما : كمأة ومرأة ، فقد سمع فيهما : كماة ومراة ، وللنحاة فى شأنهما تعليل .

حكى ثعلب : كماة ، كقناة .

وحكى سيبويه : مراة . وقال سيبويه : وذلك قليل .

وقال الفارسى : وليس بمطرد .

وتعليل ذلك توهُّم حركة الهمزة على الحرف الساكن قبلها ، وسكون الهمزة ، ثم إجراء تخفيفها .

وقال ابن سيده : « وهذا التعليل من أدق النحو وأظرف اللغة » .

فهل يقبلِ هذا التعليل فى تخريج كلمة «الملاك» ، فيقال إنها ثالثة الكماة والمراة ؟

بقى الاعتبار الآخر ، وهو ما أوثره ، لما فيه من بعد عن تكلف التخريج ، وعن القياس القليل .

ذلك الاعتبار هو أن الكلمة من أصل غير عربى ، إذ هى آرامية أو حبشية ، أو هى فى الآرامية والحبشية وغيرهما .

وعلى هذا جاءت ملأك معرّبة ، فلا بأس بقبول كلمة «الملاك» على أنها صيغة مولدة لكلمة ملأك المعرّبة من قديم ، والكلمات الأعجمية يتسع فى صياغتها ونقلها إلى العربية ، ولايلتزم فيها مايلتزم فى بناء الكلام العربى وصوغه .

– بعض ما روجع لهذا :
– البرهان الجلى على علم الأب الكرملى .
– الجلسة التاسعة من مجلس الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المجمع .
– لسان العرب – تاج العروس .
– بحث « توهم أصالة الحرف » للشيخ عبد القادر المغربى (ج ٧ مجلة المجمع) .

تصحيح لفظ « الأقصوصة » بمعنى « القصة القصيرة » (*)

(شاعت كلمة الأُقصوصة مفردا لأَقاصيص فى معنى القصة القصيرة .

وترى اللجنة ـ بعد البحث والدراسة ـ أنها كلمة مقبولة على الرغم من أنها لفظة مولدة ، وتوصى بأن تضاف إلى معجمنا الحديث بمعناها الذى يستعملها المعاصرون فيه) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الحادية والثلاثين من مجلس الدورة الأربعين ، و فيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ ـ قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لاستعمال الكلمة فى معنى القصة القصيرة ، وساق طائفة من الأمثلة على ورود الأفاعيل جمعا لأفعولة . ثم انتهى إلى أن الكلمة بمعناها الأدبى العصرى ، ودلالتها النقدية تستحق أن يؤذن لها بالانتساب إلى معجم العربية باعتبارها من الألفاظ المولدة حديثا ، وأن تخريجها على وجه مقبول .

٢ ـ وفى أثناء دراسة اللجنة للكلمة قال الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس : إننا نعتمد فى إقرارنا لهذه الكلمة ونحوها على أمور جوهرية هى :

١ ـ أن أصحاب المعجمات حين ربطوا بين المفرد والجمع كانوا يتوخون أحد أمرين :

(ا) الربط بينهما من حيث البنية .

(ب) أو الربط بينهما من حيث الدلالة .

٢ ـ النص فى المعاجم على أن أقاصيص جمع لقصص أو قصة ، دليل على أن الربط بينهما ربط دلالى فقط .

٣ ـ بالرجوع إلى كتب الصرف وجد أن أفاعيل تكثر جمعا لأوزان منها أفعولة .

٤ ـ فى اللغة كلمات كثيرة جاءت فيها أفاعيل جمعا لأفعولة ومنها :

أكاذيب ـ أساطير ـ أنابيش ـ أحابيل ـ أنابيب ـ أراجيز ـ أهازيج ـ أضاحيك ـ أغاريد .

٥ ـ قرر مجمع اللغة العربية جواز استكمال المادة اللغوية ، وكلمة الأقاصيص لم ينص فى المعاجم على مفردها من حيث البنية .

٣ ـ ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالى :

شاعت كلمة الأقصوصة مفرداً لأقاصص فى معنى القصة القصيرة .

وترى اللجنة ـ بعد البحث والدراسة ـ أنها كلمة مقبولة ، وتوصى بأن تضاف إلى معجمنا الحديث بمعناها الذى يستعملها المعاصرون فيه .

ـ ومع هذا :

مذكرة بعنوان : « القول فى الأقصوصة » للأستاذ محمد شوقى أمين .

القول فى « الأقصوصة »(*)

١ – شاعت خلال عشرات من السنين – فى عصرنا الحاضر – كلمة « الأقصوصة » باعتبار أنها فى معنى القصة لغة ، وأنها تدل على نوع من القصص فى اصطلاح نقاد الأدب الحديث ، هو القصة القصيرة .

ومن عجب أن الكلمة بهذه الصيغة لا وجود لها فيما بين أيدينا من معجمات اللغة ، ولا فيما اطلعنا عليه من الكتب فى مختلف العصور .

ويبدو أن أديباً من أدبائنا المحدثين استعمل هذه الكلمة فى معنى القصة القصيرة ، فاستساغها حملة الأقلام ، وأصبح لها مدلول اصطلاحى فى فن القصة الحديث .

ولعل أول من استعملها إنما توهم وجودها فى اللغة لوجود كلمة « الأقاصيص » حين ظن أن مفردها : أقصوصة .

ولكن الذى فى اللغة أن « الأقاصيص » جمع قصص ، والقصص جمع قصة ، فالأقاصيص جمع الجمع ، وليست جمعا لأقصوصة .

٢ – وهنا نسأل :

هل يجوز لنا أن نصوغ من مواد اللغة ما نشاء على وزن « أفعولة » ؟

الجواب أن هذه الصيغة ليست من الصيغ المقيسة التى يباح اصطناع كلمات على مثالها ولا حرج . ولكن فى اللغات كلمات كثيرة وردت على مثالها ، ونذكر منها الكلمات العشر الآتية : –

الأحبولة – الأنشوطة – الأعجوبة – الأغلوطة – الأرجوحة – الأعلومة – الأكذوبة – الأنبوبة – الأثفية – الأحجية .

(*) بحث الأستاذ محمد شوقى امين – عضو المجمع .

وإن كتب فقة اللغة وما يتصل به تفرد فصلا لما جاء على وزن أفعولة ، ومنها كتاب المزهر للسيوطى .

٣ – فاذا راعينا أن كلمة « الأقصوصة » قد شاعت أبعد الشيوع ، وقد سدت مسدًّا له شأنه فى مصطلح النقد الأدبى للفن القصصى – قلنا : لاضير على اللغة أن تسجل لفظا مصنوعا على قالب عربى ، مسموع منه نظائر ، وإن كان غير قياسى ، بشفاعة شيوعه بيّن خاصة الكتاب ، وأدائه معنى عصريا لعله لايؤدّى بلفظ بديل مفرد كما يؤدّيه لفظ « الأقصوصة » .

وبناء على ما تقدم ، يستطيع « مجمع اللغة العربية » أن يأذن لكلمة « الأقصوصة » بمعناها الأدبى العصرى ، ودلالتها النقدية ، فى الانتساب إلى معجم العربية ، باعتبار أنها من الألفاظ المولدة حديثا ، وأن تخريجها له وجه مقبول .

تصحيح كلمة « الوقائع » بمعنى « الأحداث »(*)

(يخطِّئ بعض النقاد كلمة الوقائع على أساس أن مفردها (وقيعة) ، فلا تؤدى معناها الذى تساق فيه .

وترى اللجنة تصحيح اللفظ على أن المفرد «وَقْعة » حملا على نظائره من مثل : رخصة ورخائص ، وحَلْبة وحلائب ، وكنّه وكنائن) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الحادية والثلاثين من الدورة الأربعين ، وفيما يلى البيان الخاص بالمسألة :

١ — قدم الأستاذ محمد شوقى أمين إلى لجنة الألفاظ والأساليب مذكرة عرض فيها لهذه الكلمة التى ذاعت فى العصر الحديث بمعنى الأحداث ، مع أن مفردها الصرفى هو الوقيعة : كما تنص اللغة ، ثم تحدث عن أوجه التخريج الممكنة للكلمة وانتهى إلى أنه : أيا ما كان التخريج فلا مندوحة من قبول (الوقائع) لشيوعها الأعم : إما على أن مفردها وقعة حملا لها على نظائرها من مثل ضرة ورخصة وكنة ، واستئناسا بورودها فى أساس الزمخشرى ، وإما على أن مفردها وقيعة بتحويل فعلها إلى فعل مضموم العين ، وصوغ الوصف منه على فعيلة للتأنيث .

٢ — ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

« يخطئ بعض النقاد كلمة الوقائع على أساس أن مفردها (وقيعة) فلا تؤدى معناها الذى تساق فيه .

وترى اللجنة تصحيح اللفظ على أن المفرد (وقعة) حملا على نظائره ، من مثل : رخصة ورخائص ، وحلبة وحلائب ، وكنة » وكنائن .

ومع هذا :

— مذكرة بعنوان : « الوقائع » للأستاذ محمد شوقى أمين .

الوقائع (*)

ذاعت كلمة «الوقائع» لمعنى الأحداث والأحوال، وبها سميت فى «مصر» منذ مطلع النهضة الحديثة جريدة رسمية للدولة.

وهذه الكلمة على صيغة الجمع، ومفردها فيما نصت اللغة: الوقيعة، ولم يرد لمعنى الوقيعة إلا أنها الحرب، والغيبة، والأرض تمسك الماء، وموضع وقوع الطير.

وواضح أن ليس فى هذه المعانى ما يندرج تحته معنى الوقائع التى مفادها الأحداث والأحوال، وربما كان مفرد «الوقائع» بمعناها الحديث: واقعة، أو وقعة، فإذا كان المفرد واقعة، فالجمع: أواقع، كمثل الواقية والأواقى، والواصلة والأواصل، ومنه قول الشاعر من بيتين فى شواهد النحاة: * وطير المنايا فوقهن أواقع *

وإذا كان المفرد: وقعة، فالجمع على «وقائع» وقد وردت كذلك فى «أساس البلاغة» حيث قال: «نزلتْ وقعة من وقعات الدهر ووقائعه».

وقد ورد جمع فعله على فعائل بقلة، ومن أمثلته: الضرة والضرائر، والكنة والكنائن، والرخصة والرخائص، واللصة واللصائص، والحلبة والحلائب. ولا يعدم غيرها الباحثون.

ولنا أن نذهب فى التخريج مذهبا لا يخلو من بعد، ذلك هو تحويل فعل «وقع» إلى وزن فعُل بضم العين، فيدخل فى أبواب الصفة المشبهة، وهذا مقول باطراده، ثم تصاغ الصفة المؤنثة منه على فعيلة، وهى من الصيغ المسموعة بكثرة فى الوصف من فعُل المضموم العين، فنقول: وقيعة، بمعنى واقعة ثبت وقوعها، وعلى هذا تجمع قياسا على وقائع.

وأياما كان التخريج فلا مندوحة من قبول «الوقائع» لشيوعها الأعم؛ إما على أن مفردها وقعة حملالها على نظائرها من مثل ضرة، وكنة، ورخصة، ولصة، وحلبة «واستئناساً» بورودها فى أساس الزمخشرى» وإما على أن مفردها وقيعة بتحويل فعلها إلى فعُل المضموم العين، وصوغ الوصف منه على فعيلة للتأنيث.

(*) بحث الأستاذ محمد شوقى امين — عضو المجمع.

مدلول نحو قولهم : « شرق كذا » و « شرقى كذا »(*)

(يرى بعض النقاد أن استعمال أسماء الجهات منسوبة يدل على المكان الخارج عما أضيف إليه اسم الجهة .وقد درست اللجنة هذا وانتهت إلى أنه لافرق فى استعمال المنسوب من أسماء الجهات بين كونه جزءاً من المضاف إليه وكونه خارجاً عنه ؛وأن المدار فى تعيين ذلك إنما هو على القرينة وسياق الكلام)

— قرار للجنة رأى المؤتمر صرف النظر عنه —

(*) عرض على مؤتمر المجمع فى الجلسة الثامنة من الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الحادية والثلاثين من مؤتمر الدورة الأربعين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لمعانى الجهات الأربع ، ولتفريق البعض بين المنسوبة منها وغير المنسوب، إذ يدل المنسوب عندهم على الخارج عن المضاف إليه وغير المنسوب على الداخل فيه .

ثم قال : إن هذا التخصيص يحتاج إلى مواضعة وإقرار ، وتسجيل فى المعجمات التى تعنى بإثبات المحدث من معانى الألفاظ والأساليب .

٢ — بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى هذه المسألة فى مذكرة له أورد فيها طائفة من أقوال النحاة واللغويين والمفسرين ، انتهى منها إلى أنه « لا فرق بين المنسوب وغير المنسوب من أسماء الجهات ». وعلى هذا يصح أن يقال : البحر المتوسط شمالى مصر أو شمالها ، والسودان جنوبيها أو جنوبها ، كما يقال : دمياط شمالى مصر أو شمالها، وأسوان جنوبيها أو جنوبها . دون تفرقة : بين ماهو خارج عن حدود المضاف إليه . وما هو داخل فيه .

٣ — ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالى :

« يرى بعض النقاد أن استعمال أسماء الجهات منسوبة يدل على المكان الخارج عما أضيف إليه اسم الجهة » .
درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى أنه لا فرق فى استعمال المنسوب من أسماء الجهات بين كونه جزءاً من المضاف إليه ، وكونه خارجاً عنه ، وأن المدار فى تعيين ذلك إنما هو على القرينة وسياق الكلام » .

٤ — ولما عرض قرار اللجنة على المجلس فى جلسته الثالثة والعشرين من الدورة التاسعة والثلاثين ، ناقش فيه ، ورأى إحالة القرار على مؤتمر المجمع دون البت فيه . ولما عرض الموضوع فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، ناقش فيه ، ورأى إعادته إلى اللجنة لمعاودة النظر .

٥ — عادت اللجنة إلى المسألة فلم تجد دليلا تستند إليه فى العدول عن قرارها الأول ، فقررت أن تعرضها كما هى بصورتها التى انتهى إليها البحث السابق ، وبتفصيلاتها المثبتة فى محاضر الدورة التاسعة والثلاثين .

٦ — لما عرض على مؤتمر الدورة الحادية والأربعين جاء فى محضر الجلسة أنه نوقش فيه ورئى صرف النظر عنه .

ومع هذا :

١ — بحث بعنوان : « مدلول المنسوب إلى إحدى جهات الأرض » للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى — عضو اللجنة .

٢ — بحث بعنوان : « الشمال والجنوب » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو اللجنة .

مدلول المنسوب إلى إحدى جهات الأرض(*)

تمهيـــد :

عرّف صاحب التصريح الظرف بأنه ما ضمن معنى (فى) باطراد من اسم وقت ، أو اسم مكان ، أو من اسم عرضت دلالته على أحدهما أو من اسم جار مجراه ، فالمكان والزمان (كامكث هنا أزمنا) . . والاسم الذى عرفت دلالته على أحدهما أربعة أنواع . . . و (الثالث) ما كان صفة لأحدهما (كجلست طويلا من الدهر شرقى الدار) ، (فطويلا وشرقى) مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان ، لأنهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان (فطويلا) صفة للزمان و (من الدهر) بيان له ، (شرقى) صفة للمكان ، وذكر الدار معين له ، والأصل : زمنا طويلا ، ومكانا شرقيا . انتهى .

ونقف من هذا التمهيد على الأمور الآتية :

١ ــ الاسم المنسوب إلى إحدى جهات الأرض يقع وصفا لكل مكان من أمكنة تلك الجهة ، ويكتسب بحكم الوصفية الدلالة على المكان ، وينوب عن الموصوف فى الانتصاب على الظرفية المكانية .

٢ ــ إضافة هذا المنسوب إلى شىء معين تفيد تخصيص الموصوف .

٣ ــ المكان الموصوف بهذا المنسوب (كمكانا شرقى الدار) يحتمل أن يكون جانبا[1] ن المضاف إليه (الدار) وأن يكون خارجا عنه مجاورا له أو غير مجاور ، إذ لاقرينة ترشد إلى المراد .

ومما يظهر أن يكون فيه الاحتمالان المذكوران فى رقم (٣) قوله تعالى : ﴿ واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا ﴾ .

(*) بحث الاستاذ الشيخ عطية الصوالحى ــ عضو المجمع .

(١) فى اللسان : الجنب والجنبة والجانب : شق الإنسان وغيره .

١ ـ فقد قال فى المصباح : ﴿ وانتبذت مكانا ﴾ : اتخذته بمعزل يكون بعيدا عن القوم .

٢ ـ وقال البيضاوى ﴿ من أهلها مكانا شرقيا ﴾ شرقى بيت المقدس أو شرق دارها .

٣ ـ وقال النيسابورى فى تفسيره : الانتباذ : افتعال من النبذ ، أى : الطرح ، كأنها ألقت نفسها إلى جانب معتزلة عن الناس فى مكان يلى شرقى بيت المقدس ، أو شرق دارها .

٤ ـ وقال زادة فى حاشيته : النبذ : أصله الطرح والإلقاء ، وانتباذ : افتعال منه ، و (انتبذت) أى : اعتزلت ، وتباعدت ، وانفردت على سرعة إلى مكان من ناحية الشرق من بيت المقدس ، أو من دارها .

٥ ـ وقال أبو حيان فى البحر : انتصب (مكانا) على الظرف ، أى فى مكان ، ووصف (بشرقى) لأنه كان مما يلى بيت المقدس أو دارها .

وليس فى أقوال هؤلاء الأعلام مع تقاربها بل اتحادها ما يقطع بكون المكان الذى اتخذته السيدة مريم جزءا من بيت المقدس ، أو جانبا من دارها (والله أعلم) أو مكانا خارجا عنهما .

فالحق : أن كل مكان فى جهة الشرق يوصف بكونه شرقيا سواء أكان جزءا من المضاف إليه ، أم مجاورا له ، أو غير مجاور ، ويؤيد هذا ما ذكره صاحب التاج فى المستدرك فقد قال : « ومكان شرقى : تشرق فيه الشمس من الأرض » .

هذا إذا أطلق الكلام ولم يقيد بنص ولم تصاحبه قرينة ، فإن اشتمل على أحدهما تعين به القصد . ومما جاء نصا فى أن المكان الموصوف (بشرقى) جزء من المضاف إليه ما ذكره صاحب اللسان ، قال : روى المنذرى عن أبى الهيثم فى قول الحارث بن حلزة :

أن شارق الشقيقة إذ جا ءت معد لكل حى لواء

قال : الشقيقة : مكان معلوم ، وقوله : (شارق الشقيقة) أى : من جانبها الشرق الذى يلى الشرق ، فقال : (شارق) والشمس تشرق فيه ، هذا مفعول جعله فاعلا .

وتقول لما يلى المشرق من الأكمة والجبل : هذا شارق الجبل وشرقيه ، وهذا غارب الجبل وغربيه .

وقال العجاج :

* والفتن الشارق والغربى *

أراد الفتن[1] التى تلى المشرق وهو الشرق . قال الأزهرى : «وإنما جاز أن يفعله شارقا ، لأنه جعله[2] ذا شرق ، كما يقال : سر كاتم : ذو كتمان ، وماء دافق : ذو دفق ، «انتهى » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وما كنتَ بجانبِ الغربى ﴾ .

قال أبو حيان : ﴿ بجانب الغربى ﴾ من إضافة الموصوف إلى صفته عند قوم ، ومن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامها عند قوم ، فعلى القول الأول أصله بالجانب الغربى ، وعلى الثانى أصله بجانب المكان الغربى . . . . (والغربى) قال قتادة : غربى الجبل . . . وقال الزمخشرى : (الغربى) : المكان الواقع فى شق الغرب ، وهو المكان الذى وقع فيه ميقات موسى من الطور ، وكتب الله له فى الألواح .

ومما صاحبته قرينة حالية منعت كون المكان الموصوف (بشرقى) جزءً من المضاف إليه قول العباس بن الأحنف المتوفى سنة١٩٣ أو سنة ١٩٢ كما فى مختارات البارودى ج٤ ص١٩٧ :

أيا ساكنى شرقىّ دجلة كلكم إلى النفس من أجل الحبيب حبيب

ومما ورد تطبيقا على بيت ابن الأحنف قول السيوطى فى حسن المحاضرة ج١ / ١٤ :

« وأول مدينة اختطت بمصر مدينة (منف) وهى فى غربىّ النيل ، وتسمى فى عصرنا بمصر القديمة ، ولما فتح عمرو بن العاص مصر أمر المسلمين أن يحيطوا حول فسطاطه ففعلوا ، واتصلت العمارة بعضها ببعض ، وسمى مجموع ذلك الفسطاط ، ولم يزل مقرا للولاية والجند إلى أن ولى أحمد بن طولون ، فضاق بالجند والرعية فبنى فى شرقيه مدينته ، وسماها القطائع وأسكنها الجند . . . . ثم ملك العبيديون فى مصر سنة ٣٥٨ هـ فبنى جوهر القائد مولى المعز مدينة شرقى مدينة ابن طولون وسماها ، القاهرة . .

---

(١) الفتن : جمع فتين ، وهو من الأرض الحرة التى قد ألبستها كلها حجارة سود كأنها محرقة (اللسان) . .

(٢) أى صيره اسما منسوبا بصوغه على (فاعل) .

وقال فى ص ١٥ (من ولايات مصر)

« . . . منها الجيزية منسوبة إلى مدينة تسمى الجيزة على ضفة النيل الغربية تجاه الفسطاط ، وولايتها أوسيم ، ومنية القائد غربى النيل ، وأطفيح شرقيه . . . » .

* * *

وكل ما ثبت من الأحكام للفظ (شرق) يطرد فى الأسماء المنسوبة إلى سائر الجهات الأخرى من غير تخلف لأنها نظيرته .

وبناء على هذا يصح أن يقال : البحر المتوسط شمالى مصر ، والسودان جنوبيه كما يقال : دمياط شمالى مصر ، وأسوان جنوبيه ، ويقال أيضا : الفسطاط شرقى النيل والأهرام غربيه .

* * *

والمنسوب هنا يجوز جره بحرف الظرف كما يجر موصوفه ؛ لأن تبعيته للمكان منحته القدرة على التصرف وكل ظرف متصرف يجوز جره . أفاد ذلك الصبّان فى ج ٢ ص ٣ ، واستعمله السيوطى مرتين فى كلمته السابقة .

والله أعلم .

أسماء الجهات ودلالتها ، منسوبة وغير منسوبة(*)

يستعمل الكاتبون أسماء الجهات الأربع ، وهى : الشرق والغرب والشمال والجنوب ، منسوبة وغير منسوبة . يقولون مثلا : هذا البلد فى شرق إفريقية ، أو فى شرقيّها . وهكذا فى بقية أسماء الجهات المذكورة .

والمعاصرون من المتمرسين بالدراسات الجغرافية أكثر حملة الأقلام استعمالا لتلك الألفاظ ، لحاجتهم إلى ذلك فى تقويم البلدان ، وتحديد موقع كل منها بالنسبة لما حواليه .

ويلاحظ أن الكثير من الجغرافيين يعمدون فى استعمال تلك الألفاظ إلى تفرقة بين ترك النسبة واستخدامها ، لإفادة دلالة خاصة فى كل من الاستعمالين ، فهم يريدون التمييز بين ماهو داخل فى المكان وماهو خارج عن حدوده ، وبيان ذلك أنهم يقولون مثلا : المنيا فى جنوب مصر أى : فى جزء داخل فيما يسمى « جنوب مصر » ، ثم يقولون : « السودان جنوبى مصر » أى : فى مكان خارج عن مصر ، منسوب إلى جنوبها . وربما جرى الاستعمال بعكس ذلك على اختلاف الكاتبين .

والسؤال : ماحكم اللغة فى هذا كله ؟

أولا — أقرر أنه على الرغم من شيوع استعمال الشمال والجنوب للدلالة على الجهتين المعروفتين ، فإنى — على طول المعاناة — لم أعرف لهما هذا المعنى فيما اطلعت عليه من أجلاد اللغة وما يجرى مجراها . وكل ماهنالك — لا غيره — أن الشمال والجنوب ريحان لكل منهما مهب خاص ، وخلاصة تحديده — على تخالف العلماء فيه — أن الشمال ريح تهب من ناحية الشام ، والجنوب ريح تهب من ناحية اليمن ، فهما متقابلتان حقاً ، ولكن لفظيهما لم يستعملا استعمال الظروف للدلالة على الجهتين فى مصدر من المصادر المأثورة ، ولم أقف على من استخدمهما فى تحديد بلد أو تعيين موقع فى أسانيد اللغة المستشهد بها .

(*) بحث للأستاذ محمد شوقى امين — خبير لجنة الالفاظ والاساليب .

ثانياً : سبق لصاحب كتاب « تذكرة الكاتب » الأستاذ « أسعد داغر » أن تناول قول الكاتبين : « هذه البلاد ممتدة من جنوبي آسيا ، وتلك من شمالي البحر المتوسط ، وهو من شرقي بلاد العرب ، ويسكن في غربي العراق » . وقد عاب هذه العبارات جميعاً ، واعتبرها عدولا عن الموصوف إلى الصفة ، وقال بأن الصواب هو ترك الياء المشددة في كل منها .

ثالثاً : تعرض الأستاذ الشيخ محمد على النجار في محاضرات « الأخطاء اللغوية الشائعة » للتعبير بألفاظ الجهات الأربع منسوبة وغير منسوبة ، فأفتى بأن ترك الياء هو المنكر ، وأن ذكرها هو الصواب ، فالشرق والغرب حيث تشرق الشمس وتغرب ، فهما يضافان إلى الشمس ، فأما المكان فيقال فيه : شرقي وغربي . وساق الأستاذ شاهدين ، أحدهما من شعر « جرير » ، وفيه :

* عند الصفاة التي شرقيّ حورانا *

والآخر لشاعر مذكور بيته في لسان العرب في مادة « قشم » وهو :

كأن قلوصي تحمل الأجول الذى بشرقيّ سلمى يوم جنب قشام

رابعا : لست أرى مقتضيا للحجر على استعمال الشرق والغرب غيرمنسوبين ، فهما يستعملان استعمال الظروف فيقال : هذا في شرق مصر ، أي في جهتها التي يبدو منها شروق الشمس ، فما ذكره الأستاذ النجار فيه نظر ، ولا أعرف حجته في إنكار استعمال الشرق والغرب ظرفين غير منسوبين .

خامسا : وكذلك يجمل بنا أن نفي بحاجة الجغرافيين إلى تفصيل وتمييز للدلالة على حالتين مختلفتين ، إحداهما : حالة التعبير عن جزء من الإقليم داخل في الإقليم نفسه ، ويراد تحديد جهته منه ، والأخرى حالة التعبير عن موقع خارج من حدود الإقليم وتخومه ، ويراد تحديد جهة ذلك الموقع بالنسبة لهذا الإقليم . وللوفاء بهذه الحاجة التعبيرية الماسة يجوز لنا قبول التفرقة بين المنسوب وغير المنسوب في أسماء الجهات .

سادساً : يقتضى الأمر إذن ما يأتى :

١ ـ التواضع على اعتبار الشمال والجنوب جهتين ، على نحو مفهومهما المتعارف ، وتوثيق استعمالهما لذلك ، إقرارا لما جرى به الاستعمال فى عصور العربية اللاحقة لعصور الرواية والاستشهاد ، وإن لم يجر ذلك فى متون الفصحى المستشهد بها .

٢ ـ تخصيص كل من المنسوب وغير المنسوب من أسماء الجهات مثل شرق وشرقى ، لدلالة من الدلالتين : كون الموقع داخلا فيما أضيف إليه اسم الجهة ، أو خارجاً عنه ، كما فى « المنيا » و « السودان » مثلا إذا أريد تحديد موقع كل منهما بالإضافة إلى « مصر » .

وبذلك التواضع وهذا التخصيص يتسنى تسجيل ذلك فى المعجمات التى تعنى بإثبات المحدث من معانى الألفاظ والأساليب .

صحة قولهم : « مَلِيء » بمعنى « مملوء » (*)

(يخطىء بعض النقاد استعمال مَلِىء ومليئة بمعنى الامتلاء . وترى اللجنة إجازة ذلك إما على أن صيغة «فعيل» مسموعة بوفرة فى الصفة المشبهة ،وإما على أن تحويل «مفعول» إلى «فعيل» قياسى عند بعض النحاة)

---

* صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

١ – قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة تناول فيها هذا اللفظ وتتبع معانيه واستعمالاته وناقش النقد المتوجه عليه ، ثم انتهى إلى تصحيحه وتخريجه: إما على المجاز باستعارة المليء بمعنى الممتلىء، وإما على أن صيغة فعيل قياسية من الثلاثى المتعدى ومسموعة بوفرة من الثلاثى مكسور العين أو مضمومها للصفة المشبهة ، والفعل (ملأ) يرد متعديا كما يرد لازما عن هذا الباب .

٢ – ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

«يخطىء بعض النقاد استعمال مليء ومليئة بمعنى الامتلاء .

وترى اللجنة إجازة ذلك : إما على أن صيغة (فعيل) مسموعة بوفرة فى الصفة المشبهة ، وإما على أن تحويل (مفعول) إلى (فعيل) قياسى عند بعض النحاة » .

ومع هذا :

مذكرة بعنوان : « القول فى مليء . . . ومليئة » للأستاذ محمد شوقى أمين .

القول فى : ملىء ومليئة(*)

فيما تجرى به أقلام الكاتبين مثل قولهم : « إناءٌ ملئٌ بالماء ، وكأْس مليئة بالشراب ، وكلام ملىءٌ بالمحسنات ، وخطبة مليئة بالمعانى » .

ويجد بعض النقاد فى هذا التعبير مغمزا ، إذ يقولون إن المادة اللغوية الأصلية لم يرد فيها ملىءٌ بمعنى مملوءٌ ، وأن صيغة فعيل بمعنى مفعول ليست فيما ينقاس عند جمهور النحاة .

فإذا تقرينا فعل (ملأ) ألفيناه يرد متعديا من باب نفع ، فيقال : ملأْت الإناء بالماء وكذلك يرد لازما من باب سمع ، فيقال : مَلِىء الشىءُ ، أى : امتلأ ، ومن باب شرف ، فيقال : ملُؤ الرجلُ ، أى : صار كثير المال ، أوزكم من الامتلاء ، وكذا يقال ملؤ بكذا ، أى : اضطلع به ، وفى باب التعجب من « التصريح » أن ملؤ بمعنى امتلأ جاءت فى بعض اللغات .

أما صيغة ملىء فوردت مهموزة ومخففة بمعنى كثير المال ، أو الغنى المتمول المقتدر ، أو المتحمل للشىء فيقال : هو ملىء وهو ملى ، كما يقال : هو ملىء بكذا : هو مضطلع ، ومن هذا يتبين لنا أن صيغة ملىء مسموعة لمعنى الامتلاء ، سواءٌ أكان ذلك فيما هو حسى للدلالة على كثرة المال والغنى ، أم كان فيما هو غير حسى للدلالة على النهوض بالأمر والاقتدار عليه .

على أنه يمكن تخريج قول الكتاب : إناء ملىء ، وخطبة مليئة ، من باب المجاز ، باستعارة الملىء بمعنى الغنى للملىء بمعنى الممتلىء .

ويضاف إلى ذلك أن صيغة « فعيل » قياسية عند جمهرة البصريين من الثلاثى المتعدى للدلالة على الكثرة والمبالغة ، ومسموعة بوفرة من الثلاثى اللازم المكسور العين والثلاثى المضموم العين للصفة المشبهة ، وفعل ملأ – كما أسلفنا – يرد متعديا كما – أسلفنا – كما يرد لازما من ذينك البابين . وفوق ذلك يسعنا تخريج « الملىء » على أنه من قبيل تحويل صيغة مفعول إلى صيغة فعيل ، وعليه يكون الملىء والمملوء بمعنى ، وبعض النحاة يرون ذلك قياسا .

(*) بحث الأستاذ محمد شوقى امين – عضو المجمع .

ولا ننسى مع ذلك كله أن كلمة (الملىء) مسموعة فيما يحتمل معناه الامتلاء احتمالا شديدا ، ومن ذلك قول عجلان بن لأى الغنوى :

على أن كرزا من أناة وجرأة ملىء ولكن سطوة الليث أول

وقول بعض الشعراء :

ملىءٌ ببهر والتفات وسعلة ومسحة عثنون وفتل الأصابع

وقول لشاعر آخر :

جمعت صنوف العى من كل وجهة وكنت مليئا بالبلاغة من كثب

وتأسيسا على جملة ذلك يساغ استعمال « ملىء » للوصف مطلقا بالامتلاء والكثرة .

تصحيح لفظ « المنتزه »(*)

(يعترض بعض النقاد على استعمال كلمة « المنتزه » بحجة أن الصواب فيها هو «المتنزّه» .وترى اللجنة صواب استعمال «المنتزه» أيضا استئناسا بوروده فى شعر فحول الشعراء من مثل قول « بشار » : * وكل منتزه للهو منتقد *) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

١ – تناول الأستاذ محمد شوقى أمين هذا اللفظ فى مذكرة له إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لنقد الناقدين له وناقش ذلك ، ثم انتهى إلى قبول اللفظ لوروده فى شعر فحول الشعراء .

وحسبنا هذا فى رد اعتبار هذه الكلمة التى لبثت قرابة قرن موضع انتقاد اللغويين حتى تحاشاها كرام الكاتبين .

٢ – بعد مناقشة هذا انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

« يعترض النقاد على استعمال كلمة المنتزه بحجة أن الصواب فيها هو المتنزّه .

وترى اللجنة صواب استعمال المنتزه أيضا ، استئناسا بوروده فى شَعر الفحول من الشعراء من مثل قول بشار :

* وكل منتزه للهو منتقد * » .

ومع هذا : مذكرة بعنوان : المنتزه ، للأستاذ محمد شوقى أمين .

المنتزه (*)

منذ طوالع هذا القرن ، أخذ النقاد اللغويون على الكتاب استعمالهم كلمة «المنتزه» فى معنى الحديقة العامة ، وربما عزز نقدهم أن الذين يقولون « المنتزه » إذا أرادوا الفعل قالوا : تنزّه ، ولم يقولوا : انتزه ، وكثير من الكاتبين الحراص على سلامة ألفاظهم يعدلون عن « المنتزه » تنزيها لما يكتبون عن مظنّة الخطأ .

وحجة المانعين أن فعل « انتزه » لم يرد فى متون اللغة أصلا أو من باب المطاوعة ، وصوغ « انفعل » للمطاوعة لا ينقاس فى الفعل المضعّف ، فالمطاوعة منه على زنة تفعّل مضعفا مثله . ولكن ترداد النظر فى مراجع الأدب يرجع المطالع بمواضع ورود كلمة « المنتزه » فى عصور متقدمة ، وذلك فى نصوص من النثر والشعر على السواء . وكذلك فى عبارات أصحاب المعجمات ، ومن ذلك مثلا ما فى قاموس الفيروزابادى من قوله : « وزملكان : منتزه ببلخ » ، والمنتزه مضبوط بتقديم النون سابقة على التاء مفتوحة تليها الزاى مفتوحة أيضا ، بيد أن ورود الكلمة فى المنثور لا يصلح للاحتجاج به ، لجواز أن تكون النقاط فى الكلمة قد حرفت عن مواضعها ، فا شتبه الأمر ، ولم يتبين الوجه ، هل المراد « المتنزّه » أو « المنتزه » .

ومن ثم يحسن الاقتصار فيما نستأنس به للتدليل على صحة كلمة « المنتزه » ع بيتين من الشعر :

أحدهما لبشار بن برد ، وهو من بين فصحاء الشعراء فى عصر بنى العباس .

فأما الآخر فهو لأسامة بن منقذ ، وهو من فحول الأدباء وأعيان المصنفين فى عصره الخالى .

(*) بحث بقلم : الأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

فأما بيت «بشار» فهو قوله فى ديوانه ، الذى شاركت فى تحقيقه :

وملعب لجوار ينتقدن به وكل منتزهٍ للهو منتقد

ومعنى « ينتقدن » : يشببن ، و « والمنتقد » : المكان يلهو فيه الشباب .

وأما بيت « أسامة » فهو قوله ، فيما رواه «ياقوت فى ص ١٩٢ من الجزء الثانى من كتابه : معجم الأدباء » :

فكلها لمجالِ الطرف منتزه وكلهم لصروف الدهر أقران

وحسبنا هذا فى رد اعتبار هذه الكلمة التى لبثت قرابة قرن موضع انتقاد اللغويين ، حتى تحاماها كرام الكاتبين .

جواز قولهم : « من على المنابر »(*)

(يخطِّئُ بعض النقاد نحو قول القائل : « من على المنابر » ، متوهمين أن مثل هذا ممتنع لامتناع دخول حرف الجر على حرف الجر ، وقد بحثت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى أن الأُسلوب جائز لما يأْتى :

أولا — أن (على) هنا اسم بمعنى فوق ، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة وفى مقدمتهم سيبويه .

ثانيا — وروده فى شعر من يحتج بكلامه ، مثل قول مزاحم العقيلى :

غدت من عليه بعد ماتَمَّ خِمْسُها   تَصِلُّ ، وعن قيض ببيداء مجهل)

---

* صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كان هذا الأسلوب هو أحد الأساليب التى أوردها بعض النقاد فى مجلة اللسان العربى تحت عنوان : أخطاء لغوية .

وحجة الناقد فى تخطئته هنا أن « على » حرف ، فلا يجوز أن تدخل عليه « من » التى ينبغى ألا تدخل إلا على اسم .

٢ — تصدى الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى — عليه رحمة الله — لهذا المقال ، فكتب مذكرة يصحح فيها هذا الأسلوب وقد استند فى تصحيحه إلى أقوال جماعة من النحاة ، ومنهم سيبويه إذ يرى أن « على » — فى مثل هذا التعبير — اسم بمعنى فوق .

٣ — ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

« يخطىء بعض النقاد نحو قول القائل : من على المنابر ، متوهمين أن مثل هذا ممتنع امتناع دخول حرف الجر على حرف الجر » .

وقد بحثت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى أن الأسلوب جائز للأدلة الآتية :

أولا : أن (على) هنا اسم بمعنى فوق ، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة ، وفى مقدمتهم سيبويه .

ثانيا : وروده فى شعر من يحتج بكلامه ، مثل قول مزاحم العقيلى :

غدت من عليه بعدما تم خمسها   تصل وعن قيض ببيداء مجهل

ثالثا : على أن بعض الكوفيين لا يرون ما نعا من دخول حرف جر على آخر » .

ولما عرض الأمر على المجلس رأى الاقتصار على الحجتين الأوليين وطرح الثالثة .

— ومع هذا مذكرة بعنوان : « من على المنابر » للمرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

من على المنابر (*)

هذا اللفظ من بين الكلمات التي وردت في مجلة (اللسان العربي) بعنوان (أخطاء لغوية) فقد قال كاتب المقال في ص ٤١٧ مانصه :

« من على المنابر :

عجبت أن تظل هذه الغلطة حيّة ترزق ، بالرغم من وضوحها وكثرة تنبيه اللغويين قراءهم إليها والصواب : من فوق المنابر ، لأن حرف الجر لايدخل إلا على الاسم ولايدخل على حرف جر آخر لكني وجدت تعبير (من على) يرد حتى في ترجمات شكسبير وحتى على أقلام بعض الكتاب المشهورين » انتهى .

اللفظ الذي خطّأه صاحب المقال صحيح ؛ لأن كلمة (على) فيه اسم لاحرف كما يقول الكاتب ، فقد جاء في « الكتاب » بعد أن ذكر سيبويه (على) الحرفية حقيقة ومجازا قال : فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل وهو اسم ولا يكون إلا ظرفا ، وعلى أنه اسم قول بعض العرب : « نهض من عليه [1] » ، وقال الشاعر (هو مزاحم العقيلي ، شاعر إسلامي معاصر لجرير والفرزدق) (الشمني) :

غدت من عليه بعد ماتم خمسها   تصل وعن قيض ببيداء مجهل

وروى : (بعد ماتم ظمؤها ، وعن قيض بزيزاء) كما رواه ابن يعيش في ج ٨ ص ٣٨ ، وذكر شاهدا قبله لم ينسبه ، وهو قول الشاعر :

غدت من عليه تنفض الطل بعدما   رأت حاجب الشمس استوى فترعا

قال الأعلم في بيت مزاحم : الشاهد فيه دخول (من) على (على) لأنها اسم في تأويل (فوق) . يصف قطاة طالبة للورد بعد تمام الخمس ، وتصل : يصل جوفها من العطش (أي يصوت) ...

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ــ عضو المجمع .

(١) رواية ابن يعيش : « نهضت من عليه » أي : من فوقه .

والقيض : قشر البيض – والبيداء : القفر – المجهل : الذى لايهتدى فيه .

وقال ابن يعيش : والظِمء : مابين الشربتين – الزيزاء : الأرض الغليظة المستوية التى لاشجر فيها ، واحدتها زيزاءة ، وقيل : هى المفازة التى لا أعلام فيها .

* * *

وفى شرح الدمامينى للمغنى ج ١ ص ٣٩١ :

« الثانى من وَجْهَى (على) أن تكون اسما بمعنى (فوق) وهل هى فى هذه الحالة معربة أو مبنية ؟ حكى ابن أم قاسم فيها خلافا ، وجزم ابن الحاجب ببنائها لحصول مقتضى البناء ، وهو مشابهة الحرف فى لفظه وأصل معناه .. ثم قال بعد أن أورد مع المتن بيت مزاحم : (وعن قيض) معطوف على (عليه) والتقدير ؛ ومن عن قيض ، أى : من جانبه ، فتكون اسما أيضا » . انتهى .

وفى اسمية (على ، وعن) ومعها (الكاف) يقول ابن مالك :

شبه بكاف . وبها التعليل قد يعنى وزائد لتوكيد ورد

واستعمل اسما وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما (من) دخلا

وقال الصبّان : (قوله : من أجل ذا عليهما مَن دخلا) استشهادا على استعمالهما اسمين ، لاتفيد ، ولذا خص (من) لأنه المسموعِ دخولها عليهما كثيرا ، وسمع جر (عن) بعلى نادرا ، فعلم أن اسميتها لاتتقيد بدخول (من) ، نعم تتعين اسميتها بدخولها ، وكذا بدخول غيرها من حروف الجر ؛ فإذا قلت : (زيد على السطح ، وسرت عن البلد) احتملا الإسمية والحرفية ، وعند دخول (من) تتعين اسميتها . انتهى .

وفى الخزانة ج ٤ ص ٢٤٥ :

وصريح كلام سيبويه أن اسمية (على) : فى بيت مزاحم ، وفى أبيات أخرى أوردها ، استعملت اسما لِلضرورة ، إجراء لها مجرى ماهى فى معناه ، وهو (فوق)

قال البغدادى : ولم أر من قال أنه ضرورة غيره ، ثم قال : ومذهب سيبويه يرد قولين : أحدهما للفراء ومن تبعه من الكوفيين ، وهو أن : (عن ،وعلى) إذا دخل عليهما « من » باقيان على حرفيتهما لم ينتقلا إلى الاسمية ، وزعموا أن (من) تدخل على حروف الجر كلها سوى (من ، واللام ، والباء ، وفى) . وثانيهما لجماعة من البصريين ؛ وهم ابن الطماوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، والأستاذ أبو على فى أحد قوليه زعموا أن (على) اسم دائما ولاتكون حرفا

من هذا كله يتبين أن اللفظ الأول وهو (من على المنابر) صحيح .

جواز قولهم : "كاد الأمر لايتم"(*)

(يشيع هذا الأسلوب فى لغة المعاصرين .. وقد يُظن أنه مخالف لما تعرفه العربية من أن أداة النفى تتقدم (كاد) ولا تتأخر عنها .

وترى اللجنة أنه صحيح مقبول لما يأتى :

أولا : لجملة من أقوال العلماء منهم ابن يعيش ، إذ قال فى قوله تعالى :﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾ : « فإذا أدخل النفى على (كاد) قبلها أو بعدها ، لم يكن إلا لنفى الخبر ، كأنك قلت : يكاد لايراها » .

---

* صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – كتب المرحوم الأستاذ الشيخ الصوالحى بحثا عرض فيه للفعل كاد فى الاثبات والنفى ورد بالتخطئة قول من قال : أن نفى كاد اثبات وإثباتها نفى ، وقدذهب رحمه الله مع الذاهبين إلى أنها مثل غيرها من الأفعال ، فإثباتها إثبات لمعناها وهو المقاربة ، ونفيها نفى لهذا المعنى . ثم انتهى إلى جواز تأخر حرف النفى عنها معتمدا فى ذلك على قول لابن يعيش ، وآخر لأبى البقاء فى الكليات .

٢ – فى أثناء مناقشة لجنة الألفاظ والأساليب لهذا البحث رأت أنه من الخير أن نستعرض استعمالات الفعل كاد فى القرآن الكريم عسى أن يكون فيها ما نعتمد عليه فى إجازة المسألة ، فكتب الأستاذ الدكتور الحوفى بحثا إضافيا تتبع فيه استعمالات كاد ، ويكاد مثبتين ومنفيين فى القرآن الكريم ، وفى الشعر العربى ، ثم عرض لطائفة من أقوال النحاة انتهى بعدها إلى مجموعة من النتائج رأى فى آخرها أن القياس لا يمنع قولنا : كاد لاينهض ، ونحوه مما يكون النفى فيه منصبا على الخبر لا على مقاربته كما فى مثل لا يكاد ينهض .

٣ – عاد الأستاذ الشيخ الصوالحى – رحمه الله – فكتب بحثا تحت عنوان «استكمال القول فى أسلوب كاد المنفية» عرض فيه طائفة من أقوال النحاة فى تحقيق دلالة هذا الفعل إذا كان منفيا ، ثم أورد جملة من آراء علماء اللغة والمفسرين فى بعض الآيات التى اشتملت على (كاد) المنفية ، وختم البحث بتأكيد ما ذكره فى بحثه المتقدم من رد ما يقوله بعض العلماء إن اثبات كاد نفى ونفيها إثبات .

٤ – ناقشت اللجنة هذا كله ، ثم انتهت إلى القرار التالى :

« كاد الأمر لا يتم »

ويشيع هذا الأسلوب فى لغة المعاصرين ، وقد يظن أنه مخالف لما تعرفه العربية من أن أداة النفى تتقدم (كاد) ولا تتأخر عنها » .

ومثله ما جاء في كليات أبي البقاء حيث قال : « ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدما عليه أو متأخرا عنه ، نحو : ﴿وما كادوا يفعلون﴾ معناه : (كادوا لا يفعلون) . وكذلك ما جاء في تفسير الطبري للآية الكريمة السابقة حيث قال أيضا : معناه : (كادوا لايفعلون) .

ثانيا : لوروده في إحدى روايتين لبيت زهير .

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانيق والثقل)

وترى اللجنة أنه صحيح مقبول لما يأتي :

أولا : لجملة من أقوال العلماء منهم ابن يعيش، إذ قال في قوله تعالى : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) : إذا أدخل النفي على (كاد) قبلها أو بعدها ، لم يكن إلا لنفي الخبر ، كأنك قلت : يكاد لا يراها .

ومثله ماجاء في كليات أبي البقاء حيث قال : « ولافرق بين أن يكون حرف النفي متقدما عليه أو متأخرا عنه ، نحو (وما كادوا يفعلون) معناه : « كادوا لايفعلون » . وكذلك ماجاء في تفسير الطبري للآية الكريمة السابقة حيث قال أيضا : معناه : « كادوا لايفعلون » .

ثانيا : لوروده في إحدى روايتين لبيت زهير :

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لايسلو وأقفر من سلمى التعانيق والثقل

ومع هذا :

١ — بحث الفعل (كاد) . . .
للمرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي .

٢ — بحث : (معنى كاد) في الإثبات وفي النفي
للأستاذ الدكتور أحمد الحوفي .

٣ — استكمال القول في أسلوب (كاد) المنفية
للمرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي .

كاد (*)

بحث الفعل (كاد) من الوجوه الآتية بإيجاز :

١ ــ أصل الألف فيه ، ثم معناه وعمله .

٢ ــ دلالته مثبتا ومقرونا بحرف النفي ، وتأثر ما بعده في الحالين .

٣ ــ جواز تأخر حرف النفي عنه .

الوجه الأول : أصل الألف فيه ، ثم معناه وعمله

قال ابن يعيش في حـ٧ ص ١٢٤ :

واعلم أنهم قد اختلفوا في ألف (كاد) أمن الواو هي ، أم من الياء ؟ والأمثل أن تكون من الواو ، وأن تكون من باب (فعِل يفعَل) مثل علم يعلم ، ونظيره من المعتل خفت أخاف ، وإنما قلت من الواو لأمور منها :

(الأول) أن انقلاب الألف إذا كانت عينا عن الواو وإضعاف انقلابها عن الياء ، والعمل إنما هو على الأكثر .

(الثاني) قولهم في المصدر « كودا » زعم الأصمعي أنه سمع من العرب من يقول: لا أفعل ذلك ولا كودا ، فقولهم : (كودا) في المصدر دليل على أنه من الواو ، كما أن القول دليل على أن ألف (قال من الواو) ، وقولهم في المضارع : (يكاد) دليل أن ماضيه (فعِل) بالكسر نحوه : خاف يخاف ، ونام ينام ...

وفي اللسان : من قالوا . (كُدْت تكاد) فاعتلت من (فعل يفعل) ، كما اعتلت مت تموت من (فعل يفعل) ، ولم يجئ تموت على ماكثر في فعل . أقول : (وكدت تكاد) و (مت تموت) شاذان ، لأنهما ليسا من أبواب الفعل الثلاثي المجرد .

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ــ عضو المجمع .

والفعل (كاد) من أفعال المقاربة الناسخة للابتداء ، وهو موضوع لدنو الخبر حصولا ، والفعل المقرون به مقيد ، ويعمل مثل (كان) لكن يخالفها فى أمور منها : أن خبره يكون جملة فعلية مضارعية مجردة من (أن)غالباويمتنع تقديمه عليه اتفاقا ، كما يمتنع توسطه مقرونا (بأن) وإن كان قرنه بها نادرا ، ويجوز حذفه إن علم كحديث : «من تأنى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد »واستعمل له مضارع نحو :﴿ يكاد زيتها يضيء ﴾ .

واسم فاعل كقول كثير بن عبد الرحمن :

أموت أسى يوم الرجام وإننى يقينا لرهن بالذى أنا كائد

ومصدر ذلك كما سبق فى قول الأصمعى الذى سمعه من العرب ، هو : «لا أفعل ذلك ولا كودا »

* * *

الوجه الثانى : دلالته مثبتا ومقرونا بحرف النفى

فى شرح الدمامينى للتسهيل ورقة ٨٧ مخطوط :

وتنفى (كاد) إعلاما بوقوع الفعل عسيرا نحو﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ لكن لا نسلم أن الدال على وقوع الفعل كذلك هو نفى (كاد) وإنما الدال على ذلك قرينة تعنتهم فى قولهم : ﴿أتتخذنا هزوا﴾ و﴿ادعولنا ربك يبين لنا ماهى ﴾ وهذا التعنت رأى من لايفعل ولا يقارب الفعل ، وأنه إن فعل ففيه عسر وعدم سهولة . . . ثم قال :

والحق أن (كاد) كغيرها من الأفعال ، فإثباتها إثبات لمعناها ، وهو مقاربة الفعل نحو : (كاد زيد يقوم) أى قارب القيام ، لكن يلزم من ذلك نفى مضمون الخبر ، لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل ، إذ لو حصل الفعل منك لكنت آخذا فيه لا قريبا منه ، ونفيها نفى لمعناها ، وهو مقاربة الفعل أيضانحو : (ماكاد زيد يقوم) فهو نفى القرب من الفعل ، وهو أبلغ من نفى الفعل نفسه ، فإن قولهم : (ما قربت من الضرب) آكد فى نفى الضرب من قولك : (ما ضربت) ، بل قد تجيء مع نفى كاد قرينة

تدل على ثبوت مضمونه الخبر بعد انتفاء القرب منه فيكتمل على حسب تلك القرينة ، [و]هى المقيدة لثبوت مضمون الخبر لا نفى (كاد) كما قدمناه ، والمصنف لم يحرر القول فى ذلك .

ويؤيد آخر كلام الدمامينى ما نقله صاحبا اللسان والمصباح عن ابن الأنبارى فقد قال فى المصباح :

قال اللغويون : (كدت أفعل) معناه عند العرب : قارب الفعل ولم يفعل ،(وما كدت أفعل)معناه : فعلت بعد إبطاء ، قال الأزهرى : وهو كذلك ، وشاهده قوله تعالى : ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ معناه : ذبحوها بعد إبطاء لتعذر وجدان البقرة عليهم .

وقال فى اللسان : وقد يكون (ماكدت أفعل) بمعنى مافعلت ، ولا قاربت ، إذا أكد الكلام (بأكاد) قال أبو بكر فى قولهم : (كادفلان يهلك) معناه : قد قارب الهلاك ولم يهلك ، فإذا قلت : (ما كاد فلان يقوم) معناه : قام بعد إبطاء ، وكذا (كاد يقوم) معناه : قارب القيام ولم يقم ، قال : وهذا وجه الكلام

لكن نقل صاحب اللسان عن الفراء أنه قال :

العرب تقول : (ما كدت أبلغ إليك) وأنت قد بلغت ، قال : وهذا هو وجه العربية .

فأنت ترى الفراء لم يقيد بلاغ المتكلم بعد إبطاء ، كأن نفى كاد على رأيه اثبات لخبرها مطلقا ، لكن التقييد هو الوجه ، لقد قال الشهاب فى جـ ٧ ص ٣٩٠ :

واعلم أنه قد جرى فى العرف أن يقال (ماكاد يفعل ، ولم يكد يفعل) فى فعل قُبل بجهد مع استبعاد فعله ، كقوله تعالى : ﴿فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾ وقال فى التاج :

قال الأخفش فى قوله تعالى ﴿لم يكد يراها﴾حمل على المعنى ، وذلك أنه لايراها ، وذلك أنك إذا قلت : (كاد يفعل) إنما تعنى قارب الفعل ولم يفعل على صحة الكلام ، وهكذا

يكون معنى الآية ، إلا أن اللغة قد أجازت (لم يكد يفعل) وقد فعل بعد شدة ، وليس هذا صحة الكلام ، لأنه إذا قال : (كاد يفعل) فإنما يعنى قارب الفعل ، وإذا قال : (لم يكد يفعل) يقول : لم يقارب الفعل ، إلا أن اللغة جاءت على مافسر .

* * *

كل ما سبق قصد به تحرير القول فى (كاد) المثبتة والمنفية ، كما قصد به أيضا الرد على من قال أن إثبات (كاد) نفى ، ونفيها إثبات تمسكا بالآية الكريمة ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ ويقول ذو الرّمة :

إذا غيّر النأى المحبين لم يكد   رسيس الهوى من حبّ ميّة يبرح

وقد اشتهر هذا القول حتى نظمه المعرى لغزا فقال :

أنحو هذا العصر ماهى لفظة   جرت فى لسانى جرهم وثمود

إذا نفيت ـ والله أعلم ـ أثبتت   وإن أثبتت قامت مقام جحود

وقد أجاب الشهاب الحجازى بقوله :

لقد كاد هذا اللغز يصدع فكرتى   وماكدت منه اشتفى بورودى

فهذا جواب يرتضيه أولو النُّهى   وامتنع عن فهم كل بليدى

وأما قوله تعالى :﴿ فذبحوهاوماكادوا يفعلون ﴾فقد قال الأشمونى : إنه كلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير وقت الآخر ، والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بعداد من ذبحها غير مقاربين وهذا أوضح ، والله أعلم .

* * *

الوجه الثالث : جواز تأخير النفى من كاد

لما كان النفى الداخل على كاد موجها إلى خبرها ،جاز أن يتأخر عنها فيباشر الخبر فيقال : فى نحو (ماكاد يفعل) (كاد لايفعل) لهذا قال ابن يعيش فى قوله تعالى : ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ .

أن « كاد » دخلت لإفادة المقاربة فى الخبر ، كما دخلت (كان) لإفادة الزمان فى الخبر ، فإذا أدخل النفى على (كاد) — قبلها كان أو بعدها — لم يكن إلا لنفى الخبر كأنك قلت : إذا أخرج يده يكاد لايراها .

ومثل هذا فى الكليات ص ٢٩٨ :

قال أبو البقاء : فمعنى (كاد يفعل) قارب الفعل ولم يفعل ، و (ماكاد يفعل) ماقارب الفعل فضلا عن أنه يفعل ، ولا فرق بين أن يكون حرف النفى متقدما عليه أو متأخرا عنه ، نحو : ﴿ وماكادوا يفعلون ﴾ معناه : كادوا لايفعلون ، وجاء هذا بنصه فى المفردات .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

معنى « كاد »(*)

فى الإثبات وفى النفى

يتردد هذان الفعلان مثبتين تارة ومنفيين تارة ، وقد يصحبهما لبس فى الدلالة ، وحسبنا أن نذكر :

١ — أن بعض النحاة ذهبوا إلى أن إثبات كاد نفى ونفيها إثبات ، ومنهم الفراء والأزهرى ، فإذا قلت : كدت أبلغ إليك ، فمعناه : أنك قاربت البلوغ ولم تبلغ ، وإذا قلت ما كدت أبلغ اليك فمعناه : أنك قد بلغت .

٢ — على حين أن الأخفش يتفق معهما فى الإثبات ويخالفهما فى النفى ، فيرى أنك إذا قلت : فلان كاد يفعل عنيت أنه قارب الفعل ولم يفعل ، وإذا قلت : لم يكد يفعل فمعناه : أنه لم يقارب الفعل ، ولهذا فسر الأخفش قوله تعالى : ﴿ لم يكد يراها ﴾ : بأنه لايراها(١) ، لهذا لم أر بداً من الرجوع إلى القرآن الكريم ، وإلى الشعر القديم ، لأتعرف الدلالة الحقيقية للفعلين مثبتين ومنفيين .

أولا : « فى الإثبات »

١ — فى القرآن الكريم

١ — قال تعالى : ﴿ ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا قال : بئس ما خلفتمونى من بعدى ، أعجلتم أمر ربكم ؟ وألقى الألواح ، وأخذ برأس أخيه يجره إليه ، قال : ابن أم إن القوم استضعفونى وكادوا يقتلوننى ، فلا تشمت بى الأعداء ، ولاتجعلنى مع القوم الظالمين ﴾(٢)

فما معنى كاد هنا ؟ معناها : أننى لم آل جهدا فى معارضتهم وإنذارهم ووعظهم ، لكنهم غلبونى على أمرى ، ولم يبق إلا أن يقتلونى ، وقد قاربوا ذلك .

(*) بحث الدكتور احمد الحوفى — عضو المجمع

(١) لسان العرب مادة كيد ، وشرح الأشمونى ٢ / ٩١ — ١٠٣ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ١٢٤

(٢) سورة الأعراف ١٥٠

٢ – وقال سبحانه : ﴿ لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ، ثم تاب عليهم ، إنه بهم رءوف رحيم ﴾[١] فقد كان المسلمون في غزوة تبوك في ضيق شديد ، لأن رواحلهم قليلة ، وأزوادهم ضئيلة ، وكان ماؤهم نزرا حتى إنهم نحروا الإبل ، واعتصروا فروثها ، وكان الحر شديدا ، ولهذا كادت قلوب بعضهم تنصرف عن ثباتها على الإيمان ، أو تنصرف عن اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج معه في تلك الغزوة .

ومعنى هذا أن قلوب هذا الفريق لم تزغ ، بل قاربت أن تزيغ .

٣ – وقال تعالى : ﴿ وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك لتفترى علينا غيره ، وإذا لاتخذوك خليلا ، ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا ﴾[٢] .

وذلك أن ثقيفا أو قريشا عرضوا على النبي صلى الله عليه وسلم أن يسلموا ، لكنهم اشترطوا شروطا ، ولولا أن الله تعالى ثبته وعصمه لقارب أن يميل إلى الموافقة على شروطهم ، لشدة رغبته في إسلامهم .

٤ – وقال سبحانه : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولدا . لقد جئتم شيئا إدًّا . تكاد السماوات يتفطرن منه ، وتنشق الأرض ، وتخر الجبال هدًّا . أن دعوا للرحمن ولدا ﴾[٣] .

أى أن نسبتهم ولدا إلى الله تعالى كلمة شنيعة فظيعة ينكرها التوحيد والعقل السليم وتبرأ منها الجمادات ، وتوشك أن تنفطر وتنشق وتخر من هول هذه الفرية وبطلانها .

٥ – وقال تعالى : ﴿ الله نور السماوات والأرض ، مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ، المصباح في زجاجة ، الزجاجة كأنها كوكب درى يوقد من شجرة مباركة زيتونة لاشرقية ولاغربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ، نور على نور يهدى الله لنوره من يشاء ، ويضرب الله الأمثال للناس ، والله بكل شيء عليم ﴾[٤] .

أى أن الزيت بسبب صفائه وبريقه ولمعانه يقارب أن يضيء من غير نار .

---

(١) سورة التوبة ١١٧
(٢) الإسراء ٧٣ – ٧٤
(٣) سورة مريم ٨٨ – ٩١
(٤) سورة النور ٣٥

٦ – وقال سبحانه : ﴿ ألم تر أن الله يزجى سحابا ، ثم يؤلف بينه ، ثم يجعله ركاما ، فترى الودق يخرج من خلاله ، وينزل من السماء من جبال فيها من بَرَد ، فيصيب به من يشاء ويصرفه عن من يشاء ، يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار[١] ﴾ ومعنى هذا أن ضوء البرق لا يخطف الأبصار بل يقرب من أن يخطفها .

٧ – وقال سبحانه : ﴿ وإذا رأوك إن يتخذونك إلا هزوا ، أهذا الذى بعث الله رسولا ، إن كاد ليضلنا عن آلهتنا لولا أن صبرنا عليها ، وسوف يعلمون حين يرون العذاب من أضل سبيلا[٢] ﴾ ومن هذه الآية تبين أن النبي صلى الله عليه وسلم بذل أقصى الجهد فى دعوتهم إلى الإسلام ، مع عرض المعجزات عليهم ، حتى شارفوا أن يتركوا دينهم ويسلموا لولا فرط لجاجهم واستمساكهم بعبادة آلهتهم .

٨ – وقال تعالى : ﴿ وأصبح فؤاد أم موسى فارغا إن كادت لتبدى به ، لولا أن ربطنا على قلبها لتكون من المؤمنين[٣] ﴾ .

أى أن أم موسى لما سمعت بوقوع موسى فى يد فرعون طار صوابها من شدة الجزع حتى قاربت أن تجهر بأن موسى ابنها ، لولا أن الله تعالى ألهمها الصبر لتكتم الخبر ، ولتكون من المصدقين بوعد الله فى قوله : ﴿ إنا رادّوه إليك ، وجاعلوه من المرسلين ﴾ .

أو أنها حينما سمعت أن فرعون عطف عليه وتبناه ، كادت من شدة فرحها أن تبوح بأنه ابنها ، لولا أن الله ثبتها وألهمها الصبر .

٢ — فى الشعر

١ – قال أبو صخر الهذلى :

تكاد يدى تندى إذا ما لمستها وينبت فى أطرافها الورق النضر[٤]

فهو يعبر عن سعادته إذا ما لمستها يده بهذه الصورة ، وهى أن يده تقرب من الطراءة واللين والإيراق الجميل .

---

(١) سورة النور ٤٣
(٢) سورة الفرقان ٤١–٤٢
(٣) سورة القصص ١٠
(٤) الأمالى ١٤٩/١

٢ – وقال قيس بن ذريح :

وعذّبه الهوى حتّى براه ... كبرى القين بالسفن القداحا
وكاد يذيقه جرع المنايا ... ولو سقّاه ذلك لا ستراحا[١]

أى أن الحب هزله وقارب أن يسقيه جرع الموت ، والدليل على أن الفعل للمقاربة فحسب أن الحب لوسقاه جرع الموت لمات ، وماقال : ولو سقاه ذالك لاسترا ح .

٣ – وقال رجل من بنى جعدة :

إذا دعا باسمها داع ليحزننى ... كادت له شعبة من مهجتى تقع[٢]

أى أوشكت وقاربت أن تقع ، ومعنى هذا أنها لم تقع .

٤ – وقال رجل من قيس :

وفيهن من بخت النساء ربحلة ... تكاد على غر النساء تروق[٣]

فهى فى نظره لم تفق النساء الحسان ، بل قاربت أن تفوقهن ، وهو بهذا التصوير صادق فى تعبيره عن شعوره ، لأنه يعلم أنها لم تفق النساء الحسان جميعا .

ثانيا : « فى النفى »

١ — فى القرآن الكريم

١ – قال تعالى : ﴿ قالوا الآن جئت بالحق، فذبحوها ، وما كادوا يفعلون ﴾[٤] أى أن قوم موسى تباطأوا فى ذبح البقرة ، وتلكأوا ، وأطالوا فى أسئلتهم عن صفاتها ، وهم يقصدون التهرب من ذبحها ، حتى إن حالتهم كانت تدل على أنهم لم يقاربوا الاستجابة والطاعة ، ثم بعد هذا كله ذبحوا البقرة .

فنى الآية الكريمة إذاً معنيان ، لكل منهما زمانه وحالته .

---

(١) الأمالى ١/١٦٢ القين : الحداد السفن : جلد أوحجر ينحت به الشىء و يسحج القدح .
(٢) الأمالى ٢ / ٢٧٣
(٣) الأمالى ١ – ١١٨ بخت ، وربحلة : المراد ممتلئة .
(٤) سورة البقرة ٧١ .

وأغلب الظن أن الذين ذهبوا إلى أن نفى (كاد) إثبات فهموا أن قوله تعالى : ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ تصوير لحالة واحدة فى زمان واحد ، أى : أنهم ذبحوا البقرة فعلا ولكن بعسر ومشقة وهذا ليس بصحيح.

ويحسن أن أستأنس هنا بما قاله الطبرى والزمخشرى .

أما الطبرى فإنه قال : ﴿وما كادوا يفعلون﴾ أى : أنهم كادوا لايفعلون لأنهم لم يكادوا يفعلون ما أمرهم الله به من ذبح البقرة لغلاء ثمنها ولخوف الفضيحة على أنفسهم حينما يظهر قاتل القتيل الذى اختصموا فيه[١] .

وأما الزمخشرى فقال : وما كادوا يفعلون استثقال لاستقصائهم واستبطاء لهم ، وأنهم لتطويلهم المفرط ، وكثرة استكشافهم ، ما كادوا يذبحونها ، وما كادت تنتهى أسئلتهم وما كاد ينقطع خيط إسهابهم فيها وتعمقهم[٢] .

٢ ـ وقال تعالى : ﴿ قل كل من عند الله ، فمال هؤلاء القوم لايكادون يفقهون حديثا ﴾[٣] وذلك أنهم زعموا أن ما أصابهم من خير ونعمة منسوب إلى الله ، وما أصابهم من قحط وشر منسوب إلى الرسول ، وهم مبطلون فى زعمهم ، لأن الله تعالى هو الفعال ، وهو الذى يبسط الأرزاق ويقبضها ، فما بالهم لايقاربون أن يفهموا فيعلموا هذه الحقيقة ؟ وليس المراد أنهم فهموا بعسر كما ذهب الفراء والأزهرى .

٣ ـ وقال سبحانه : ﴿ واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد . من ورائه جهنم ، ويسقى من من ماء صديد . يتجرعه ولا يكاد يسيغه ، ويأتيه الموت من كل مكان ، وما هو بميت ، ومن ورائه عذاب غليظ ﴾[٤] أى أنه لا يقارب أن يسيغ الصديد ، فكيف أساغه إذا ؟ وليس بصحيح هذا رأى الفراء والأزهرى ، لأنه يفضى إلى الإساغة .

٤ ـ وقال تعالى : ﴿حتى إذا بلغ بين السدين وجد من دونهما قوما لا يكادون يفقهون قولا[٥] ﴾ أى أن ذا القرنين لما بلغ ما بين السدين وجد من دونهما قوما لا يقاربون أن يفهموا الكلام إلا بجهد ومشقة من إشارة ونحوها ، كما يفهم البكم ، لأن لغتهم غريبة مجهولة ولأن لغته غريبة عليهم ، وليس المعنى أنهم فهموا .

---

(١) تفسير الطبرى ١/٢٨١
(٢) تفسير الزمخشرى ١/٧٥
(٣) سورة النساء ٧٨ .
(٤) سورة إبراهيم ١٥ – ١٧
(٥) سورة الكهف ٩٣ .

٥ ـ وقال تعالى : ﴿ والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة ، يحسبه الظمآن ماء ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ، ووجد الله عنده فوفاه حسابه ، والله سريع الحساب . أو كظلمات فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض ، إذا أخرج يده لم يكد يراها ، ومن لم يجعل الله له نورا فماله من نور ﴾ [١] ..

أى إذا أخرج يده فى هذه الظلمات المتراكمة لم يقارب أن يراها ، وهذا هو الذى يتناسب والظلمات الموصوفة ، وهو أبلغ فى نفى الرؤية ، لأن الذى لايرى قد يقارب أن يرى ، أو يرى رؤية ضعيفة ، ولكن الذى لايقارب أن يرى لا يرى شيئا ، وهذا هو المراد من الآية الكريمة . ويعززه تشبيه أعمال الكفار بالسراب ، فإن السراب لاحقيقة له ، ثم تشبيه أعمالهم بالظلمات المتراكمة التى لا تهدى إلى شىء .

٦ ـ وقال سبحانه على لسان فرعون : ﴿ أم أنا خير من هذا الذى هو مهين ، ولايكاد يبين ﴾ [٢] .

فقد قال فرعون لقومه إننى خير من هذا الضعيف الحقير الذى لا يكاد لعجمة لسانه ولغته أن يفصح عما يريد ، وهو يقصد موسى عليه السلام ، وليس المعنى أنه يبين فعلا وإن تكن الإبانة ضعيفة .

٢ — فى الشعر

١ ـ قال قيس بن ذريح ، أو قيس المجنون :

وما كاد قلبى بعد أيام جاوزت إلى بأجراع الشدى يريع [٣]

أى أن عقله بعد رحيل محبوبته لم يقارب العودة إليه ، لا أنه عاد ، لأن عودة عقله إليه مهما تكن عسيرة لا تتفق والصورة الغزلية التى يقصدها .

٢ ـ وقال المرار بن منقذ :

وإذا تمشى إلى جاراتها لم تكد تبلغ حتى تنبهر [٤]

(١) سورة النور ٣٩–٤٠
(٢) سورة الزخرف ٥٢
(٣) الأمالى ١/١٣٦
(٤) المفضليات ١/٨٩

أى أنها ذات جسد ممتلىء وذات نعيم ، فإذا مشت من دارها إلى دار جاراتها تلاحق نفسها سريعا ، وأدركها الإعياء قبل أن تصل .

٣ ــ وقال ذو الرّمة :

إذا غيّر النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب ميّة يبرح (١)

يريد أنه إذا تغير كل محب فإن حبي لم يقارب الضعف والتغير ، وهذا أدل على ثبات حبه من أن يقول : لم يبرح حبها قلبي ، لأنه قد يكون باقيا فى قلبه وهو ضعيف أو قريب من الزوال ، ولا يطاوعنا الأسلوب إذا أردنا أن نفهم البيت على أن النفى إثبات فنقول إن حبه قلبه كما ذهب الفراء أو الأزهرى ، لأن المعنى يصير حينئذ إذا تغير المحبون تغيرت وهذا غير ماقصده الشاعر .

٤ ــ وقرأ أبو على القالى على أبى بكر بن دريد :

وقد لان أيام اللّوى ثم لم يكد من العيش شىء بعدهن يلين (٢)

فهو يصف الحياة فى أيام اللّوى باللّين ، ويصفها بعد أيام اللّوى بأنها قاسية جافة لم تقرب من اللين ، ولا يريد أنها لانت فعلا مهما يكن اللّين ضعيفا ، لأن هذا يتنافى وما يريده الشاعر من تصوير ضيقه بالحياة بعد أيام اللّوى .

٣ ــ النتائج

تبين من الآيات القرآنية الكريمة ومن النصوص الشعرية مايأتى :

١ ــ كاد المثبتة تدل على مقاربة العمل والدنو من القيام به ، ولاتدل على القيام به فى أية صورة من الصور .

---

(١) رسيس الهوى : ثابته (٢) الأمالى ١–١٦١

٢ ــ أما كاد المنفية فإنها تنفى القرب من العمل ، ولهذا فإن الخبر المنفى بعدها أدل على البعد من الخبر المنفى بدونها .

فقولنا : (ماكادت الطائرة تصل) أبعد فى نفى وصولها من قولنا : (ماوصلت الطائرة) ، وقولنا : (لم تكد الثمرة تنضج) أبعد فى نفى النضج من قولنا : (لم تنضج الثمرة) .

وهذا يبطل ماذهب إليه الفراء والأزهرى فى قولهما : إنك إذا قلت : ماكدت أبلغ إليك فمعناه أنك قد بلغت ، ويؤكد ماذهب إليه الأخفش وغيره فى فهم مابعد كاد المنفية على أنه أبلغ فى نفى الخبر منه بغيرها .

لهذا صح أن نقول : ماكادت الساعة تدق العاشرة حتى ازدحمت القاعة بالحاضرين ، ونحن نريد أنهم ملأوها قبل تمام الساعة العاشرة .

ولكن لايصح أن نعبر بهذه الجملة ونحن نريد أنهم ملأوا القاعة بعد تمام العاشرة مباشرة .

٣ ــ أما دخول النفى على خبر كاد نحو (كاد لاينهض) ، فإننى لم أجده فى نص يعتد به ولكن بعض النحاة أجازوه وإن كان القياس لايمنعه .

والمعنى حينئذ أنه قارب ألا ينهض ، فالنفى هنا منصب على النهوض لا على مقاربة النهوض . والفرق بين ما كاد ينهض وكاد لا ينهض ، أن الجملة الأولى تنفى المقاربة من النهوض ، على حين أن الجملة الثانية تقارب نفى النهوض ، ولهذا كان النفى فى الجملة الأولى أوغل من النفى فى الجملة الثانية .

كذلك الفرق بين قولك : لم أكد أصدق هذا الخبر ، وقولك : أكاد لا أصدق هذا الخبر ، أنك فى الجملة الأولى نفيت قربك من تصديق الخبر ، أى أنك تستبعده استبعادا ، لكنك فى الجملة الثانية قربت من عدم تصديقه ، أو أنك فى شأنه بين التصديق والتكذيب ، ومعنى هذا أن الخبر المنفى بنفى يسبق كاد ، أو يكاد أبعد من الخبر المنفى بنفى يجىء بعدهما .

استكمال القول في أسلوب « كاد » النافية(*)

قال ابن الحاجب فى الكافيه :

والثانى (كاد) تقول : كاد زيد يخرج ، وقد تدخل (إن) (أى على الخبر) ، وإذا دخل النفى على (كاد) فهو كالأفعال على الأصح ، وقيل يكون للإثبات ، وقيل يكون فى الماضى للإثبات ، وفى المستقبل كالأفعال تمسكا بقوله تعالى : ﴿ وما كادوا يفعلون ﴾ ويقول ذو الرمة :

إذا غير النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

فقول ابن الحاجب هذا يدل على أنه هو وسائر النحاة لم يقطعوا برأى واحد فى خبر (كاد) المسبوقة بنفى من حيث نفيه أو بالقرائن ، بعد أن فند ما اشتهر من أن نفى (كاد) إثبات ، وإثباتها نفى ، فقال فى شرحه للكافية :

قال بعضهم فى (كاد) إن نفيه إثبات ، وإثباته نفى بخلاف سائر الأفعال : أما كون إثباته نفيا فإن أرادوا به أنك إذا قلت : (كاد زيد يقوم) ، وأثبت الكود أى القرب ، فهذا الإثبات نفى ، فهو غلط فاحش ، وكيف يكون إثبات الشيء نفيه ؟ ، بل فى (كاد زيد يقوم) إثباته القرب من القيام بلا ريب ، وإن أراد منه أن إثبات (كاد) دال على نفى مضمون خبره فهو صحيح وحق ، لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل (أى الخبر) منك ، إذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا فى الفعل ، لا قريبا منه .

وأما كون نفيه إثباتا فنقول أيضا : إن قصدوا أن نفى الكود أى القرب فى (ما كدت أقوم) إثبات لذلك المضمون فهو من أفحش غلط ، وكيف يكون نفى الشئ إثباته ؟ ، وكذا إن أردوا أن نفى القريب من مضمون ذلك الخبر إثبات لذلك المضمون ، بل هو أفحش ، لأن نفى القرب من الفعل أبلغ فى انتفاء ذلك الفعل من نفى الفعل نفسه ، فإن (ما قرب من الضرب) آكد فى نفى الضرب من (ما ضربت) .

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى — عضو المجمع

بل قد يجيء مع قولك : (ما كاد زيد يخرج) قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفاء القرب منه ، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه ، وانتفاء القرب منه ، ولا تنافي بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر ، وإنما التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه في وقت واحد ، فلا يكون إذن نفي (كاد) مفيد لثبوت مضمون خبره ، بل المفيد لثبوته تلك القرينة ، فإن حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر (كاد) بعد انتفائه كما في قولة تعالى : ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ أي ماكادوا يذبحون قبل ذبحهم ، وما قربوا منه إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من نعنتهم في قوله : ﴿ اتتخذنا هزوا ﴾ ﴿ ادع لنا ربك يبين لنا ماهي ﴾ ، ﴿ ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ﴾ ، ﴿ ادع لنا ربك يبين لنا ماهي ﴾ وهذا التعنت دأب من لا يفعل ، ولا يقارب الفعل أيضا .

وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك : (مات زيد ماكاد يسفر) قلنا : بقي مضمون خبر كاد على انتفائه ، وعلى انتفاء القرب منه ، كما في قوله تعالى : ﴿ لم يكد يراها ﴾ (وقول ذي الرمة : إذاغير النأي المحبين ... (البيت) ، إذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله أو على انتفائه . انتهى . قوله في التفنيد والاعتماد على القرينة في نفي خبر كاد المنفية ، أو إثباته .

وجاء في اللسان نقلا على ابن الأنباري أنه قال :

وتكون (كاد) صلة للكلام ، أجاز ذلك الأخفش وقطرب وأبوحاتم ، واحتج قطرب بقول الشاعر « وهو زيد الخيل » :

سريع إلى الهيجاء شاك سلاحه فما إن يكاد قرنه يتنفس

ومعناه : ما يتنفس قرنه ، وقال حسان :

وتكاد تكسل أن تجيء فراشها في جسم خرعبة وحسن قوام

(الخرعبة : الشابة الجسيمة الحسنة الخلق)

معناه : وتكسل ، وقوله تعالى : ﴿ لم يكد يراها ﴾ معناه : لم يرها ، ولم يقارب ذلك ، وقال بعضهم رآها من بعد أن لم يكن يراها من شدة الظلمة ، وانتهى ما جاء في اللسان .

* * *

راء العلماء فى بعض الآيات المشتملة على «كاد» المنفية :

١ – الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ .

قال ابن يعيش : اضطربت آراء الجماعة فى هذه الآية : فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ ، وذلك أنه حمل الكلام على نفى المقاربة ، لأن (كاد) معناها قارب فصار التقدير لم يقارب رؤيتها ، وهو اختيار الزمخشرى ، والذى شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله : ﴿ ظلمات بعضها فوق بعض ﴾ ومنهم من قال : التقدير لم يرها ولم يكد ، وهو ضعيف ، لأن (لم يكد) إن كانت على بابها فقد ينتقض أول الكلام بآخره ، وذلك أن قوله : (لم يرها) يتضمن نفى الرؤية ، وقوله : (لم يكد) فيه دليل على حصول الرؤية ، وهما متناقضان . ومنهم من قال أن (يكد) زائدة ، والمراد لم يرها ، وعليه أكثر الكوفيين (ونقل أبو حيان عن المبرد والضراء أنه لم يرها إلا بعد الجهد) .

ثم قال : والذى أراه أن المعنى أن يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها ، والذى يدل على ذلك قول تأبط شرا :

فأبت إلى فهم وما كدت آئبًا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

والمراد : ما كدت أءوب ، كما يقال : سلمت وما كدت أسلم ، ألا ترى أن المعنى أنه آب إلى فهم وهى قبيلة ، ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يئوب ، ولله ذلك أن (كاد) دخلت لإفادة معنى المقاربة فى الخبر ، كما دخلت (كان) لإفادة الزمان فى الخبر .

ودليله على أن يراها تنظيره ببيت تأبط شرا ، وتأبط شرا من الشعراء الذين يحتج بكلامهم وفى التنظير نظر ، لأن فى البيت قرينة ليست فى الآية[1] .

---

(١) لكن إذا اعتبرنا ما قاله ابن يعيش أنه رآها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها كان قرينة لاختلاف زمن المقاربة من الرؤية عن زمن الرؤية نفسها ، إذا اعتبرنا ذلك من التنظير صحيحا ، لأنه يراها بعد أن لم يكن يراها .

٢ — الآية الثانية قوله تعالى : ﴿ويسقى من ماء صديد يتجرعه ولا يكاد يسيغه﴾.

قال ابن جرير فى تفسيره حـ ١٣ ص ١٣١ :

(يتجرعه) يتحساه (ولا يكاد يسيغه) يقول : ولا يكاد يزدرده من شدّة كراهيته ، وهويسيغه من شدة العطش ، والعرب تجعل (لا يكاد) فيما قد فعل وفيما لم يفعل ، فأمّا ماقد فعل فمنه لأن الله جل ثناؤه جعل لهم ذلك شرابا ، وأما ما لم يفعل وقد دخلت فيه (كاد) فكقوله : « حتى إذا أخرج يده لم يكد يراها » فهو لا يراها . وبنحو الذى قلنا من أن قوله : « لا يكاد يسيغه » وهو يسيغه جاء الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله : ﴿ويسقى من ماء صديد يتجرعه﴾ فإذا شربه قطع أمعاءه حتى يخرج من دبره ، ويقول عز وجل : ﴿وسقوا ماء حميما فقطع أمعاءهم﴾ ويقول : ﴿وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوى الوجوه بئس الشراب﴾ انتهى .

والدليل على أن الإساغة قد ثبتت بعد (كاد) المنفية الحديث الشريف ، والآيتان الكريمتان بعده . وكلها تعد قرائن .

قال أبو البقاء فى الكليات ص ٢٩٩ :

قال الفراء : (لا يكاد) يستعمل فيما يقع وفيما لا يقع : وما يقع مثل قوله تعالى : « ولا يكاد يسيغه » وما لا يقع مثل قوله تعالى : « لم يكد يراها » .

وما نقله عنه أبو البقاء هنا فى قوله تعالى : « لم يكد يراها » مخالف لما نقله أبو حيان عنه وعن المبرد من أنه لم يرها إلا بعد جهد ، ولم يعرف أى النقلين هو الصحيح ، لأن الآية محل اضطراب للآراء كما قال ابن يعيش فيما سبق .

وقال صاحب الكشاف : دخل (يكاد) فى ﴿ولا يكاد يسيغه﴾ للمبالغة ، يعنى لا يقارب ، فكيف تكون الإساغة ، وكأنى به يغفل الحديث والآية السابقة التى احتج بها ابن جرير على أنه يسيغه .

ومن أجل هذا كان رأى ابن جرير أرجح ، لقوة ما احتج به ، ولموافقة الفراء له .

٣ ـ الآية الثالثة من قوله تعالى على لسان فرعون: ﴿أم أنا خير من هذا الذى هو مَهين ولا يكاد يبين﴾ .

قال البيضاوى: « ولا يكاد يبين » الكلام، لما به من الرتة[1] ، فكيف يصلح للرسالة ؟

وقال زاده فى حاشيته على تفسير البيضاوى : وإنما عابه بما كان عرفه به فى الابتداء ، فإن موسى عليه الصلاة والسلام مكث عند فرعون زمانا طويلا ، وكان عليه الصلاة والسلام فى لسانه حبسة حينئذ ،فوصفه فرعون بما عهده عليه تموبها لضعفه الذى كانوا علموه من قبل ذلك (أى أن من قبل أن يسأل موسى ربه عز وجل أن يزيل الرته من لسانه بقوله :﴿واحلل عقدة من لسانى يفقهو قولى﴾ فأجاب الله سؤاله بقوله: ﴿قد أوتيت سؤلك يا موسى﴾ ، فكيف عابه فرعون بتلك الرته ؟ .

لهذا قال أبو حيان : وقال فرعون (ولا يكاد يبين) الذى بحث ، ألا ترى إلى مناظرته والرد عليه ، وإفحامه بالحجة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلهم بلغاء . (البحر) .

هذا إلى قول لقزاعة : وقد يكون (أى يكاد) للاستبطاء ، وإفادة أن الخبر لم يقع إلا بعد الجهد ، وبعد أن كان بعيدا فى الظن أن يقع ، كما فى قوله تعالى : ﴿ولا يكاد يبين﴾ أى يبطىء فى التكلم ، ولا يتكلم إلا بعد الجهد والمشقة ، لما به من الرتة . (الكليات) .

* * *

رأى لأحد العلماء فى (كاد) ذكره أبو حيان بمعناه فى تفسير البحر :

فقال فى جـ ٦ ص٤٦٢ : وقال ابن عطية ما معناه : إذا كان الفعل (أى الخبر) بعد كاد منفياً دل على ثبوته نحو : (كاد زيد لا يقوم) ، أو مثبتا دل على نفيه نحو : (كاد زيد يقوم) ، وإذا تقدم النفى على (كاد) احتمل أن يكون منفيا ، تقول : (المفلوج لا يكاد يسكن) فهذا تضمن نفى السكون ، وتقول : (رجل منصرف لا يكاد يسكن) ، فهذا تضمن إيجاب السكون بعد جهد . انتهى . قال ذلك أبو حبان ولم يعلق عليه ، والظاهر أنه ارتضاه ،

---

(١) الرتة (بالضم) حبسة فى اللسان ، وهى غريزة تكثر فى الأشراف ، وقيل : إذا عرضت للشخص تتردد كلمته ، ويسبقه نفسه ، وقيل يغضم فى غير موضع الإدغام ، يقال منه : رتّ رتتا باب تعب ، فهو أرتّ وهى رتاء .(المصباح)

لأنه رأى مقبول فى جملته ، غير أن قوله : إذا كان الفعل بعد (كاد) منفيا دل على ثبوته ، نحو (كاد زيد لايقوم) ، قوله هذا مخالف لما قاله ابن يعيش وأبو البقاء والراغب من أنه لا فرق بين أن يكون حرف النفى متقدما على (كاد) أو متأخرا عنه ، كما جاء فى المذكرة السابقة ، وعلمنا من كلام الرضى فى هذه المذكرة أن الحكم بثبوت الخبر أو نفيه للقرينة المرافقة للتركيب ، أما ظاهر كلام ابن عطية فى قوله : (كاد زيد لا يقوم) أن زيدا متلبس بالقيام ، وأن هذا القيام فى التركيب مقيد (بكاد) للدلالة على مقاربة انقطاعه . وهذا الرأى انفرد به ابن عطية ، ولم أجده لغيره ، والصحيح أن المعول عليه فى ذلك إنما هى القرينة .

خلاصة هذه التكملة

١ ـ من قال : إثبات (كاد) نفى إن قصد نفى المقاربة فهو مخطىء ، وإن قصد نفى مضمون خبرها فهو مصيب .

٢ ـ ومن قال : نفى (كاد) إن قصد إثبات المقاربة فهو مخطىء ، وإن قصد إثبات مضمون خبرها فهو مخطىء أيضا ، مالم تقم قرينة تدل على ثبوته فى وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه كما فى قوله تعالى : ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ وكما فى الآية الثانية ، وبيت تأبط شرا ، أو على ثبوته من دليل آخر كما فى الآيتين الثانية والثالثة .

فإن لم تقم قرينة ، ولا دليل بقى مضمون خبر (كاد) على انتفائه وانتفاء القرب كقوله : (مات زيد ، ولم يكد يُسَافر) وكقوله تعالى : ﴿فما لهؤلاء القوم لايكادون يفقهون حديثا ﴾ أى حديثا يوعظون به وهو القرآن ، فإنهم لو فهموه وتدبروا معانيه لعلموا أن الكل من عند الله سبحانه وتعالى ، أو حديثا ما جعلوا بمنزلة البهائم ، أوحادثا من صروف الدهر وتغيره حتى يعلموا أن له فالله حقيقيا بيده جميع الأمور ، فيؤمنوا أن كل مايصيب الإنسان هو من عند الله .

٣ ـ أجاز جمع من العلماء أن تجىء (كاد) صلة للكلام منبتة أو منفية .

وبعد ، فبهذا الملحق يتم القول فى (كاد) مقرونة بحرف النفى أو سابقة له ، أو مجردة منه سابقا أو لاحقا .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

جواز قولهم : « ما كدت أدخل حتى استقبلنى رب البيت بالترحاب »(*)

قرار للجنة والمجلس رأى المؤتمر إعادته إلى اللجنة

(يشيع فى أقوال المعاصرين هذا القول وأمثاله مما تأتى فيه (حتى) بعد خبر « كاد » المنفية . وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح ، على أنه يقوم على ادعاء ؛ لأن معناه أن الترحيب لقوته قد قارن الدخول) .

(*) صدر بمجلس المجمع فى الجلسة الخامسة والعشرين من الدورة الحادية والأربعين، ولما عرض على مؤتمر المجمع فى الجلسة الثامنة من نفس الدورة ، رأى أن تعيد اللجنة النظر فيه .

١ — عرض هذا الأسلوب فى أثناء مناقشة لجنة الألفاظ والأساليب للفعل (كاد) مثبتا ومنفيا على ضوء البحوث المستفيضة التى تقدم الحديث عنها فى الأسلوب السابق .

٢ — وفى بحث الأستاذ الدكتور الحوفى المتقدم تحدث سيادته عن مثل هذا الأسلوب فى النتائج التى انتهى البحث إليها فقال فى النتيجة الثالثة مانصه :

«لهذا صح أن نقول : ما كادت الساعة تدق العاشرة حتى ازدحمت القاعة بالحاضرين، ونحن نريد أنهم ملأوها قبل تمام العاشرة . ولكن لا يصح أن نعبر بهذه الجملة ، ونحن نريد أنهم ملأوا القاعة بعد تمام العاشرة مباشرة » .

٣ — اتجهت اللجنة فى توجيه هذا الأسلوب إلى أنه يقوم على نوع من المبالغة بادعاء أن الترحيب مثلا فى العبارة التى معنا كان لقوته وحرارته مقارنا لدخول المتكلم ، فانتهت بعد المناقشة إلى القرار التالى :

« ما كدت أدخل حتى استقبلنى رب البيت بالترحاب »

«يشيع فى أقوال المعاصرين هذا القول وأمثاله مما تأتى فيه (حتى) بعد خبر (كاد) المنفية. وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح على أنه نوع من المبالغة ، لأن معناه أن الترحيب لقوته ، قد قارن الدخول » .

وقد أوصى المجلس بأن يستبدل بكلمة «المبالغة» فى القرار كلمة «الادعاء» .

وانظر ما تقدم فى مسألة «كاد الأمر لا يتم» والبحوث المرافقة لها .

جواز قولهم : « سار عَبْرَ البحار » ، أو : « الصحارى »(*)

كان النصر حليف العرب فى معاركهم عَبْرَ التاريخ

(تجرى الأقلام فى لغة العصر بمثل هذين التعبيرين ، وقد درستهما اللجنة ، وانتهت إلى أنهما جائزان صحيحان : أولهما : على الحقيقة ، والثانى : على المجاز بتشبيه زمن التاريخ بالمسافة البعيدة التى يقطعها المسافر ، أما لفظ « عبر » فهو ظرف حلّ محله المصدر) .

(*) صدر فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفى الجلسة الخامسة والعشرين من الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

(١) تقدم المرحوم الأستاذ الشيخ الصوالحى بمذكرة عرض فيها لهذين الأسلوبين إلى لجنة الألفاظ الأساليب لذكر الدلالات المختلفة للفظ (عبر) ، ثم انتهى إلى أن الأسلوبين صحيحان ، يجرى أولهما على الحقيقة ، أما ثانيهما فهو على المجاز . ولفظ (عبر) فيهما مصدر يعرب حالا على تأويله باسم الفاعل .

(٢) اتجهت اللجنة فى أثناء مناقشة المسألة إلى استحسان أن يكون (عبر) ظرفا حل محله المصدر ، وقال الأستاذ الدكتور أنيس بأن اللفظ فيما يبدو مترجم عن كلمة Across الأنجليزية ، وهذا ما يرجح اعتباره ظرفا .

٣ — تقدم الأستاذ على النجدى ناصف بمذكرة مستفيضة جعلها ملحقا ببحث المرحوم الشيخ الصوالحى . وقد انتهى فيها إلى إقرار الأستاذ الصوالحى رحمه الله على إعراب (عبر) حالا ، وزاد وجها آخر هو أن يكون اللفظ ظرفا نائب عنه المصدر ، وهو ما تجيزه اللغة فى نصوصها وأقوال علمائها .

٤ — ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

سافر عبر البحار أو الصحارى

كان النصر حليف العرب فى معاركهم عبر التاريخ

تجرى الأقلام فى لغة العصر بمثل هذين التعبيرين ، وقد درستهما اللجنة فانتهت إلى أنهما جائزان صحيحان : أولهما على الحقيقة والثانى على المجاز بتشبيه زمن التاريخ بالمسافة البعيدة التى يقطعها المسافر .

أما لفظ (عبر) فيهما فهو : إما ظرف حل محله المصدر ، وإما حال على التأويل باسم الفاعل .

— ومع هذا :

١ — سار عبر البحار أو الصحارى . للمرحوم الأستاذ الشيخ الصوالحى .

٢ — ملحق بحث المرحوم الأستاذ الشيخ الصوالحى عن قولهم : سار عبر البحار أو الصحارى . للأستاذ على النجدى ناصف .

بحث قولهم :(*)

(١) سار عبر البحار أو الصحارى .
(٢) لو تتبعت معارك العرب عبر التاريخ لرأيتهم كانوا هم المنتصرين فى كل حروبهم .
وذلك على ضوء ما نصت عليه اللغة وقرره النحاة .

لفظ (العَبْر)ـ قال الراغب فى المفردات : أصل (العبر) تجاوز من حال إلى حال ، فأما (العبور) فيختص بتجاوز الماء ، إما بسباحة أو سفينة أو على بعير أو قنطرة ، ومنه عِبْرُ النهر لجانبه حيث يعبر إليه أو منه .

واختصاص الراغب العبور بتجاوز الماء غير مسلم ، فقد قال ابن منظور : عبرت النهر والطريق أعبره عبرا وعبورا ، إذا قطعته من هذا العِبْر إلى ذلك العِبْر ، وفى هذا القول تسويةٌ بين المصدرين (العَبْر والعُبُور) وقال : وعِبرُ الوادي ، وعَبْرُه الأخيرة عن كراع : شاطئه وناحيته .

وفى الأساس : الفُرات يضرب العِبْرَين بالزبد ، وهما شاطئاه .

ثم قال ابن منظور : وَعَبر السفر عَبْرا : شقه ، عن اللحيانى (شقه) أى قطعه ، بدليل ما يأتى عن التاج :

وفى التاج : والسفر بلاهاء : قطع المسافة البعيدة ، والجمع أسفار .

* * *

وإذا كان (العَبْرُ) فى كلام العرب هو شق السفر ، أى : قطعه ، والسفر هو قطع المسافة البعيدة ، يكون العبر إذن هو قطع المسافة البعيدة .

وبناء على هذا يكون التركيب الأول صحيحاً جاريا على الأسلوب الحقيقى ، ولفظ (عَبْرَ) فيه مصدر منكر مؤول باسم الفاعل (عابرا) يعرب حالا وهكذا شأن كل مصدر يقع حالاً أن يؤول باسم فاعل على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور .

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ــ عضو المجمع .

واستظهر ابن هشام وقوع المصدر حالا باطراد ، وفى هذا يقول ابن مالك فى الخلاصة :

ومصدر منكر حالا يقـــــع   بكثرة كبغتة زيد طلـــع

ومعنى التركيب على هذا التوجيه : سار عابرا ، أى قاطعا المسافات البعيدة فى البحار أو الصحارى .

* * *

أما التركيب الثانى فصحيح أيضاً لكنه جار على أسلوب الاستعارة المكنية المبنية هنا على تشبيه زمن التاريخ السحيق بالمسافة الطويلة البعيدة التى يقطعها العابر تشبيها مضمرا فى النفس بجامع الامتداد والبعد عن طى لفظ المشبه به والرمز إليه بشىء من لوازمه وهو (عبر) بمعنى عابر وإثباته للتاريخ تخييل ، ويعربه حالا كما فى التركيب الأول .

هذا ، وقد استعمل العرب الفعل (عبر) لقطع الزمان فقالوا فى دعائهم : (اللهم اجعلنا ممن يعبر الدنيا ولا يعبرها) أى ممن يعتبر بها ولا يموت سريعاً حتى يرضيك بالطاعة ، ذكر ذلك صاحب اللسان ثم قال : يقال : عبر فلان ، إذا مات فهو عابر ، كأنه عبر سبيل الحياة ، وعبر القوم ، أى ماتوا وأنشد ابن الأعرابى :

فان نعبر فإن لنـــــا لُمات[1]   وإن نغبر فنحن على نـــذور

يقول : إن نعبر ، أى نمت فلنا أشباه وأمثال ، وأن نغبر ، أى نبق فنحن على نذور جمع نذر ، أى كأنا قد نذرنا أن نموت ، لابد لنا من ذلك .

إذن ليست الاستعارة هنا نابية ولا مبتذلة .

والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) اللمات : جمع لمة ، قال الجوهرى : الهاء (فى لمه) عوض من الهمزة الذاهبة من وسطه قال وهو مما أخذت عينه كسه ومه ، وأصلها (فعله) من الملاءمة وهى الموافقة .

ملحق

بالبحث الذى كتبه المرحوم الأستاذ الصوالحى عن قولهم : سار عبر البحار أو الصحارى

انتهى الأستاذ - يرحمه الله فى بحثه إلى أن كلمة «عبر» فى نحو قولهم : «سار عبر البحار» مصدر منكر مؤول باسم الفاعل «عابرا» ، يعرب حالا ، ثم قال : «ومعنى التركيب على هذا التوجيه : سار عابرا ، أى قاطعاً المسافات البعيدة للبحار» .

وإعراب «عبر» حالا بعد تأويلها باسم الفاعل (عابرا) - إعراب صحيح ، وهى حينئذ منكرة ، وإن كانت فى العبارة المذكورة مضافة إلى معرفة ؛ ذلك لأنها أصبحت بالتأمل غير دالة على معناها المصدرى ، أى مجرد حدوث العبور ، ولكنها دالة على معناها الوصفى أى حدوث العبور وفاعله ، شأن كل الصفات ، فهى مصدر لفظا ، واسم فاعل معنى ، واسم الفاعل لا يتعرف حين يضاف إلى معرفة ، ولو كان اسم فاعل بالتأويل .

من شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم ﴾ ، وقول العرب : هذا رجل حسبك من رجل ، فجهد مصدر جَهَدَ ، أى جَدَّ وبلغ المشقة ، وهو فى الآية مؤول بجاهدين ، وحسبك فى العبارة اسم مصدر من أحسبنى ، الشىء ، أى كفانيه ، وهو - كما يقول ابن يعيش - مؤول . بمعنى كاف . وجهد حال ، وحسب نعت لنكرة ، وكلتاهما مضافة إلى ضمير .

بقى أن اسم الفاعل حين لا يراد به الثبوت يدل على معنى المضارع الذى اشتق معه من أصل واحد ، فعالم فى قوله تعالى : ﴿ عالم الغيب والشهادة ﴾ معناه يعلم ، والمتقين فى قوله : ﴿ هدى للمتقين ﴾ معناه الذين يتقون .

ويزيد العبارة وضوحاً فى الذهن ، وقبولا فى الذوق أن الفعل لابد له من زمان يقع فيه ومكان يحتويه . وإذا تكون كلمة عبر بمعنى عابر تؤدى معنى يعبر . لا يمنعها من ذلك أن

(*) بحث الأستاذ على النجدى ناصف - عضو المجمع .

دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأن دلالته على الزمان آتية من طريق الصيغة واللزوم معا ، و دلالته على المكان آتية من طريق اللزوم فقط .

نعم لا يمنع هذا التفاوت فى الدلالة أن يدل عبر بمعنى عابر على معنى يعبر ، لأن المقام ليس مقام مفاضلة وترجيح بين الدلالتين . إذا يكون معنى سار عبر البحار ، سار يعبر البحار فى الزمان المقارن للعبور والمكان المختار له .

بقى أن مما يخطر بالبال حين النظر فى هذه العبارة — أن يقال : ألا يمكن إعراب عبر فيها ظرف مكان ، فيكون معناها : سار بمكان عبور الصحارى ؟ وينبغى للإجابة عن هذا السؤال أن نرجع إلى أقوال النحاة فى نيابة المصدر عن الظوف :

يقول ابن مالك :

وقد ينوب عن مكان مصدر   وذاك فى ظرف الزمان يكثر

ويقول الأشمونى فى شرح هذا البيت : « وقد ينوب عن ظرف مكان مصدر ، فينتصب انتصابه ، نحو : جلست قرب زيد ، أي مكان قربه ، ولا يقاس على ذلك لقلته ، فلا يقال : آتيك جلوس زيد ، تريد مكان جلوسه : وذاك فى ظرف الزمان يكثر ، فيقاس عليه . . . » .

وواضح من هذا أن الأشمونى يفرق بين نيابة المصدر عن الزمان ونيابته عن المكان ، فيجعل الأولى قياسا والآخرة سماعا .

وأرجح أن هذا رأى تفرد الأشمونى به ، يؤيد ذلك :

١ — أنه لم يذكر أن له فيه سلفاً أو شريكاً ، ويكثر ذلك فى المطولات .

٢ — وأن ابن هشام يذكر فى أوضح المسالك أن الأسماء التى تعرض دلالتها على الزمان أو المكان تعد ظروف زمان أو مكان .

٣ — وأنه يذكر المصدر فيما يذكر من أنواع هذه الأسماء ، فيقول : النوع الثالث « ماكان مخفوضاً بإضافة أحدهما ، ثم أنيب عنه بعد حذفه ، والغالب فى هذا النائب أن يكون مصدراً ، وفى المنوب عنه أن يكون زمانا » .

٤ ـ وأنه لم يفرق بين نيابة المصدر عن الظرف بنوعيه ، وبين بقية أنواع الأسماء التى عرضت دلالتها على الزمان أو المكان ، ولا أعرف أن احداً يذكر أن نيابتها عن الظرف سماع لاقياس . ومنها مثلا مايكون صفة للزمان أو المكان ، ويمثل ابن هشام لهذا النوع بجلست طويلا من الدهر شرقى الدار .

٥ ـ وأنه لا ابن هشام فى أوضحه ، ولا الشيخ خالد فى شرحه له ، ولا الشيخ يس فى حاشيته على الشرح ، ولا السيوطى فى الهمع فرقوا بين نيابة المصدر عن ظرف الزمان ، ونيابته عن ظرف المكان ، إلا بأن الأولى كثيرة والآخرة قليلة . وكأنى بهم يرون أن نيابة هذه الأنواع ومنها المصدر عن الظرف بنوعيه ، ليست مجال شك ولا خلاف .

٦ ـ على أن الشيخ الصبّان قد نقل فى التعليق على رأى الأشمونى . رداً عليه فقال : قوله : ولا يقاس على ذلك اقلته ، قال سم : لك أن تقول : هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وذلك مقيس عند الناظم ، إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هو ، إذ لا يتصور كون الجلوس فى القرب بالمعنى المصدرى ، فلم حكم على هذا بأنه غير مقيس ؟ .

وجعل المثال الذى أنكره الأشمونى من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هو نفسه قول ابن هشام : ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أنيب عنه بعد حذفه

وإذا كان هذا قياسا عند ابن مالك فهو كذلك قياس عند ابن هشام ومن وافقوه .

والخلاصة أن عبارة : سار عبر البحار أو الصحارى عبارة صحيحة على كلا التوجيهين .

جواز قول الكتاب : « فلان أحسن من ذى قبل »(*)

(مما تجرى به الأقلام فى الاستعمال المعاصر قولهم :

« فلان أحسن من ذى قبل »

وقد درست اللجنة هذا التعبير ، فتبيّن لها أن الأصل الصحيح فيه أن يقال : (فلان أحسن منه قُبُلُ) .

وترى اللجنة أن (ذى) هنا يمكن أن تكون اسم موصول معرباً على لغة طيء .

والكلام على حذف مضاف ، والتقدير : حال فلان أحسن من التى قبل .

وعلى ذلك قررت اللجنة أن هذا التعبير جائز فى الاستعمال) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين، وفى الجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – قدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان : «من ذى قبل» عرض فيها لما أثر عن العرب من قولهم : أفعل ذلك العشر من ذى قبل أو قبل بفتح القاف أو كسرها ، وفصل القول عن معنى (قبل) و (ذى) ثم انتقل إلى ما شاع فى لغة العصر من نحو قولهم : هو أحسن من ذى قبل أو تغير عن ذى قبل ، فذكر أن العبارة العصرية تشبه القديم فى جوهرها ، وتخالفه فى معناها ، ولكنها – مع ذلك – مولدة منها لأن (قبل) فى المحدثة تصحيف (قبل) فى المأثورة.

ويرى الأستاذ النجدى فى توجيه هذه العبارة أن الكلام فيها على تقدير مضاف يكون هو المسند إليه . . أما (ذى) فتحتمل أن تكون للإشارة أو الموصولة كما هى فى لغة طيء ، ولا مكان هنا للتى بمعنى صاحب .

٢ – وفى أثناء عرض المسألة قال الأستاذ شوقى أمين – أنه يرى أن (ذى) هنا يمكن أن تكون زائدة ، وقد جاءعن ابن الأعرابى أن العرب تصل كلامها بذا وذو وذى فلا يعتد بها ، كما فى مادة جرم من «اللسان» ، ومن زيادة (ذا) قول المتنبى :

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا

وقول شاعر متقدم :

كم دا رأيت بصيرا أعمى ، وأعمى بصيرا

وقول حافظ

كم ذا يكابد عاشق ويلاقى فى حب مصر كثيرة العشاق

٣ – ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالى :

مما تجرى به الأقلام فى الاستعمال المعاصر قولهم :

« فلان أحسن من ذى قبل »

وقد درست اللجنة هذا التعبير ، فتبين لها أن الأصل الفصحيح فيه أن يقال : (فلان أحسن منه قبل) .

وترى اللجنة أن (ذى) هنا يمكن أن تكون اسم موصول معرباً على لغة طيء .

والكلام على حذف مضاف ، والتقدير : حال فلان أحسن من التى قبل .

وعلى ذلك قررت اللجنة أن هذا التعبير جائز فى الاستعمال .

– ومع هذا : مذكرة بعنوان : «من ذى قبل» للأستاذ على النجدى ناصف .

من ذى قبل (*)

تقول العرب : أفعل ذلك لعشر من ذى قَبَلَ ، أو قِبَلَ . وتقول أيضا : لا أكلمك إلى عشر من ذى قَبَلَ أو قِبَلَ بمعنى : افعل ذلك أولا أكلمك إلى عشر مما تشاهده من الأيام ، أى فيما تستقبل ، هكذا تقول المعاجم فى تفسير العبارة .

وينبغى ليزيد معناها وضوحا أن ننظر فى معنى اللام المتصلة بعشر ، ثم معنى كل من ذى وقَبَل أو قِبَلَ . فأما اللام فمعناها «إلى» ، كالتى فى قوله تعالى : ﴿كل يجرى لأجل مسمى﴾ ويؤيد ذلك استعمال اللام قبل عشر مرة ، واستعمال إلى قبلها مرة أخرى فى العبارتين المذكورتين ، وهما بمعنى واحد .

ونقدم بيان معنى قَبَلَ أو قِبَلَ على بيان معنى ذى ، لأن بيان معناهما أولا يحدد معنى ذى تحديدا دقيقا ، لأنها ليست نوعا واحدا .

قال فى المصباح : «قَبَلَ العامُ والشهر قُبُولا ، من باب قَعَدَ ، فهو قابل ، خلاف أدبر وأقبل بالألف أيضا فهو مُقْبِل ، والقبل بالضم : اسم منه . يقال : افعل ذلك لقُبل اليوم ، أى : لاستقباله » . وقال فى الأساس : « ورأيت بذلك القَبَلَ شخصاً ، وهو : ما استقبلك من نَشْز أو جَبَل »

فمعنى المادة يدور على الاستقبال ، وكأن القَبَلَ كان فى أول أمره يطلق على مايواجه الانسان من مرتفعات الأرض — كما يؤخذ من كلام الأساس — ثم أصبح من بعد يطلق على الزمن الذى يواجه الناس مقبلا عليهم .

أما ذى فتستعمل فى العربية على ثلاثة أوجه :

(١) اسم إشارة للمفردة .

(٢) اسم موصول مشترك ، كمن وما فى لغة طيىء خاصة ، مبنية على الواو ، وقد تعرب .

(٣) اسم بمعنى صاحب .

فأما التى للإشارة والموصولة فلا تصلحان هنا ، لأنها فى العبارة مضافة إلى ما بعدها ، فلم يبق إلا أن تكون التى بمعنى صاحب .

(*) بحث الأستاذ على النجدى ناصف — عضو المجمع .

إذا يكون معنى العبارة مفصلا : افعل ذلك إلى عشر ، أولا أكلمك إلى عشر من زمن ذى استقبال ، أى مستقبل ، وفى اللغة العصرية عبارة تشبه العبارة المأثورة فى جوهرها ، وتخالفها فى معناها وهى قولهم : هو أحسن من ذى قبل ، أو لقد تغير عن ذى قبل ، يريدون أن المتحدث عنه أصبح على حال أحسن من التى كانت قبلها ، أو تغير حاله عن الحال التى كانت قبلها .

وهى مع مخالفتها فى المعنى للعبارة المأثورة تبدو مولدة منها . وقد نشأ هذا التوليد من تصحيف كلمة قبل ، فقد نطقت ساكنة الباء ، ظنا أنها ظرف زمان . ومهد لهذا التصحيف أن قَبْلاً أقرب إلى الذهن وأشيع فى الاستعمال من قبل المتحركة الباء .

وقد اقتضت القبلية التى تدل عليها قبل أن تستعمل العبارة إما فى مقام يتضمن سابقا ولا حقا ، نحو : أحسن من ذى قبل ، وإما فى مقام يتضمن تحولاً أو انتقالا من حال إلى حال ، نحو : تغير عن ذى قبل. والآن ، هل استعمال العبارة المحدثة صحيح فى المقام الذى تقال فيه ؟ وهل هى مؤدية المعنى المراد بها على وجهه ؟ والجواب عن ذلك : نعم ، . لكن يلحظ فى العبارة تقدير مضاف يكون هو المسند إليه ، ليكون تأويل العبارة مثلا : حاله أحسن من ذى قبل ، أو تغير حاله عن ذى قَبْل .

أما ذى فتحتمل أن تكون التى للإشارة ،فيكون المعنى :حاله أحسن من حاله هذه قبل ، أو تغير حاله عن حاله هذه قبل ، فيكون قبل متعلقا بمحذوف يعرب حالا . وتحتمل أن تكون الطائية الموصولة ، فيكون المعنى : حاله أحسن من حاله التى قبل ، أو تغير حاله من الحال التى قبل . ويقتضى نظم الأسلوب أن يلاحظ قبل ذى فى الحالين مضاف مماثل للمضاف المسند إليه ، يحقق معنى القبلية ، أما ذى التى بمعنى صاحب فلا مكان لها هنا لأنها إنما تستعمل ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس نحو قوله تعالى :﴿ يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم ﴾ ، وقيل ليست من هذه الأسماء .

وجوه استعمال « حسب »(*)

(قبضت عشرة فحسب — قبضت عشرة وحسب — قبضت عشرة حسب .

يستعمل الكاتبون لفظ حسب على هذه الصور الثلاث ...وترى اللجنة أنها كلها صحيحة ، وأن معنى (حسب) مع الفاء هو لا غير ، أما معناه مع الواو فلا يكون إلا بمعنى كاف ، وكذلك يكون معناه إذا كان بغير فاء أو واو)

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر المجمع فى الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لفظ (حسب) واستعمالاته وأحكامه النحوية ، ثم انتهى إلى إجازة استعمال (حسب) مستقلا بنفسه ، ومقرونا بالواو أو بالفاء .

٢ — تقدم المرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى بمذكرة مستفيضة فصل فيها القول عن حسب واستعمالاته التى أثبتها له النحاة ، وبعد أن أورد جملة كثيرة من أقوال أئمتهم انتهى إلى أن (حسب) فى نحو قولنا: قبضت عشرة فحسب — لا يستعمل إلا مع الفاء الزائدة اللازمة ، ومعناه حينئذ : لا غير.

٣ — ناقشت اللجنة ذلك ثم انتهت إلى القرار التالى :

« قبضت عشرة فحسب — قبضت عشرة وحسب — قبضت عشرة حسب » .

يستعمل الكاتبون لفظ حسب على هذه الصور الثلاث . . . وترى اللجنة أنها كلها صحيحة ، وأن معنى (حسب) مع الفاء هو لا غير ، أما معناه مع الواو فلا يكون إلا بمعنى كاف ، وكذلك يكون معناه إذا كان بغير فاء أو واو » .

— ومع هذا :

١ — مذكرة بعنوان : قبضت عشرة فحسب ، أو وحسب ، أو : حسب

للأستاذ محمد شوقى أمين

٢ — حول قولهم : قبضت عشرة فحسب ، أو وحسب ، أو حسب

للمرحوم الأستاذ الشيخ الصوالحى

حَسْبُ (*)

يستعمل الكاتبون كلمة « حسب » عارية من الفاء أو الواو ، ومقرونة بهذه أو بتلك ، فيقولون : فلان صديقى حسب ، أو : فلان صديقى فحسب ، أو فلان صديقى وحسب .

وقد عرض النقاد لكلمة « حسب » فمنهم من أنكر دخول الواو أو الفاء عليها ، ومنهم من أجاز دخول الواو دون الفاء .

وباستظهار ما قاله اللغويون والنحاة فى كلمة « حسب » يتجلى لنا ما يأتى :

١ – حسب : اسم معروب معناه كاف .

٢ – يستعمل « حسب » مفردا من غير إضافة ، فيكون للابتداء ومثاله : قبضت عشرة حسب ، وللوصف ومثاله : وأنت رجلا حسب ، وللحال ومثاله : رأيت زيدا حسب .

٣ – حكم « حسب » البناء على الضم ، لانقطاعه عن الإضافة ، وهو فى ذلك مثل . أول ، وليس غير وقبل ، وبعد .

٤ – « قد » ، و « قط » كلاهما بمنزلة حسب ، وإن كان كل منهما اسم فعل مبنيا على السكون ، ومعناه . اكتف وانته .

٥ – يستعمل « حسب » و « قد » و « قط » دون اقتران بشىء ، فتقول : رأيت زيدا حسب ، ولك هذا قد ، وماله إلا عشرة قط .

٦ – قلما يرد « قد » و « قط » غير مقترنين بالفاء .

٧ – تزاد الفاء فى « حسب » فنقول : « أعطانى دينارا فحسب » وقبضت عشرة فحسب » وقيل فى تعليل دخول هذه الفاء إنها زائدة لتزيين اللفظ

(*) بحث الأستاذ محمد شوقى امين – عضو المجمع .

٨ – يعرب « حسب » مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبرا محذوف المبتدأ ، وفى الصبّان إيثار حذف المبتدأ ، لأن حسب معناه كاف ، ولا يتعرف بالإضافة .

٩ – إذا ساغ دخول الفاء لتزيين اللفظ ساغ دخول الواو ، إذ لا مانع .

١٠ – يجاز للكاتب استعمال « حسب » مبنيا على الضم مستقلا بنفسه ، أو مقترنا بالواو ، أو بالفاء[1] .

---

(١) بعض المراجع : شرح المفصل ج ٢ ص ١٣٢ ، ج ٤ ص ٣٣ ، ص ٨٥ ؛ وشرح الأشمونى ، وحاشية الصبان ، والهمع فى مواضع شتى ، والقاموس واللسان ، فى مواد : حسب ، وقد ، وقط .

حول قولهم : «قبضت عشرة فحسب ، أو قبضت عشرة وحسب ، أو قبضت عشرة حسب »(*)

سمعت من أحد الإخوان أنه حضر مناقشة بين جماعة من المثقفين دارت حول صحة قولهم : قبضت عشرة فحسب ، مع إجازة قولهم : قبضت عشرة وحسب ، أو حسب ، فاقتضت هذه المناقشة بحث استعمال العرب للفظ (حسب) ، فبحثته ، ورأيت فى باب التصريح على التوضيح أجمع كتاب للحديث فيه ، وأن معظم الكتب الأخرى أخذته ، فاكتفيت بنقل ما جاء فيه بنصه مع تعقيب عليه من أقوال بعض الأئمة لعرضه على اللجنة ومناقشته .

* * *

وقال صاحب التصريح :

ومنها (أى من الألفاظ التى تضاف فتعرب ، وتقطع عن الإضافة مع نية من المضاف إليه فتبنى على الضم) : لفظ (حسب) بسكون السين ، ولها فى العربية استعمالان :

١ ـ أحدهما : أن تكون بمعنى كاف ، اسم فاعل «كفى» ، فتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة ، فتكون نعتا لنكرة ، لأنها لم تتعرف بالإضافة حملا على ماهى بمعناه ، كمررت برجل حسبك من رجل ، أى كاف لك عن غيره ، وحالا لمعرفة ، كهذا عبد الله حسبك من رجل ، بنصب حسب على الحال من عبد الله ، أى فيالك . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة ، فترفع على الابتداء نحو : ﴿ حسبهم جهنم ﴾ فحسبهم : مبتدا ، وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة ، و (جهنم) خبره ، ويجوز العكس هو أولى ، لأن (جهنم) معرفة بالعلمية ، و (حسب) نكرة ، وتنصب اسما فى نحو ﴿ فإن حسبك الله ﴾ (فحسبك) اسم إن ، و (الله) خبرها ، وهذا يؤيد الإعراب الأول إعراب (حسبهم جهنم) ، ويجر بالحرف نحو (بحسبك) درهم) فحسبك مبتدأ ، ودرهم خبره ، ولا يجوز العكس ،

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ــ عضو المجمع .

لأن حسبك مختصة ، ودرهم غير مختصة ، وبهذا الاستعمال الثانى (أى إعرابه مبتدأ أو اسما لأن) يرد على من زعم أنها اسم فعل ، لأن العوامل اللفظية نحو : (إن ، والباء) فى المقالين الأخريين لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق ، ولا العوامل المعنوية على الأصح .

٢ - الاستعمال الثانى من أصل التقسيم : أن تكون (حسب) بمنزلة (لاغير) فى المعنى ، فتبقى مفردة عن الإضافة فى اللفظ وينوى معنى المضاف إليه ، و (حسب) هذه هى (حسب) المتقدمة فى الاستعمالين السابقين ، ولكنها عند قطعها عن الإضافة يحدد لها إشرابها هذا المعنى الدال على النفى وتحدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالة أو الابتدائية وبناؤها على الضم بعد أن كانت معربة بحسب العوامل ، نقول فى الوصف : (رأيت رجلا حسب) وفى الحالية (رأيت زيدا حسب) ، فحذف المضاف إليه منهما ونوى معناه ، فبنيتا على الضم . قال الجوهرى : (كأنك قلت حسبى أو حسبك ، فأضمرت ذلك ولم تنون. اهـ) وعنى بالإضمار الحذف ، فكأنه قال : فحذفت المضاف إليه منهما وأضمرته فى نفسك ، ولم تنون ، لأنك نويت معنى المضاف اليه ، فبنيتهما على الضم كقبل وبعد.

وتعدل فى الابتداء (قبضت عشرة فحسب) فحسب مبتدأ حذف خبره (أى فحسبى ذلك) . والمعنى رأيت رجلا لاغير ، ورأيت زيدا لا غير ، وقبضت عشرة لاغير ، و الفاء الأخيرة ترتيبا للفظ ، كما تدخل على (قط) فى قولك : (قبضت عشرة فقط) انتهى

التعليق

وجاء فى المغنى من وجوه (قط) (الثانى) أن تكون بمعنى حسب .

وقد علق الشمنى على قول صاحب المغنى : (الثانى) : أن تكون بمعنى حسب ، فقال . فى حواشى التسهيل ولم يسمع منهم إلا مقرونا بالفاء ، وهى زائدة لازمة عندى ، وكذا أقول فى قولهم : (فحسب) إن الفاء زائدة . اهـ . (حاشية الشمنى)

---

(١) وقال الشمنى والأمير فى (قط) إن قط من أسماء الأفعال بمعنى انته ، وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف . وفى كتاب المسائل لابن السيد : وإنما صلحت الفاء فى هذه ، لأن معنى أخذت درهما فقط أخذت درهما لما اكتفيت ، فجعل الفاء فيه عاطفة .

وقد نقل العلامة الأمير فى حاشية على المغنى تعليق الشمنى السابق بنصه فى ح١ص١٥١ طبع الحلبى سنة ١٣٠٢ هـ

والشيخ الخضرى لخص فى حاشية ماقاله صاحب التصريح ، ولكنه زاد فى إعراب (قبضت عشرة فحسب) فقال : فحسب الفاء زائدة لتزيد اللفظ ، وحسب مبتدأ حذف خبره ، أى فمعنى ذاك ، أو عكسه ، أى فذلك حسبى ، وهذا أولى لأنها نكرة كما مر ، فتجيز بها عن المعرفة ، وكذا فى الصبّان ، ثم قال :ولايجوز فيها غير هذين الاستعمالين انتهى .

يؤخذ من كلام التصريح السابق ، والتعليق اللاحق أن (فقط) فى قولهم : (قبضت عشرة فقط) بمعنى (فحسب) فى قولهم : (قبضت عشرة فحسب) .

ويؤخذ من التعليق أن (قط) لم تسمع عنهم فى مثل التركيب إلا مقرونة بالفاء الزائدة اللازمة ، وأن الفاء فى (فحسب) زائدة ، لأنه نظير لفظ (فقط) فى المعنى ، ومن تمام التنظير أن تكون زيادة الفاء لازمة أيضا ، وهذا يرد من جواز التجرد من الفاء ، كما يرد إجازة الواو فى موضع الفاء ، ويؤيد هذا الرد قول الخضرى : « ولايجوز فيها أى (حسب) غير هذين الاستعمالين » لأن الاستعمالين قولهم : (قبضت عشرة فحسب) .

يضاف إلى هذا أن للفظ (فحسب) فى التركيب : معنى (لا غير) ، (ولا غير) جملة أى لاغيرها مقبوضة ، وهذه الجملة منطوقها منفى ، ومفهومها مثبت ، أى هى مقبوضة ، وهذه معناها معنى الجملة الأولى (قبضت عشرة فتكون الثانية مؤكدة للأولى لدفع توهم السامع أنك قبضت أكثر من عشرة ، وعلى هذا يكون بين الجملتين كمال الاتصال عند علماء البلاغة فيمتنع العطف بالواو لهذا الاتصال المعنوى ، كما يمتنع الاستئناف ، لأن التركيد تابع ، والتابع لايستأنف . فمن هذا يتعين أن حسب فى التركيب الأخير لا تستعمل إلا بالفاء الزائدة اللازمة مثل (فقط) والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

إجازة استعمال الكفاءة ، والكفء : لمعنى الكفاية ، والكافي (*)

(يشيع على ألسنة المعاصرين نحو قولهم : فلان كفء أو من أهل الكفاءة ، على حين أن نصوص اللغة والمعجمات في هذا المقام ، تقضي أن يقال : هو كاف أو من أهل الكفاية .

وترى اللجنة أن معنى قول القائل : هو كفء ، أو من أهل الكفاءة أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه .

ولهذا ترى اللجنة أنه لا مانع من استعمال الكفء حيث يستعمل الكافي ، والكفاءة حيث تستعمل الكفاية) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ — كتب الأستاذ علي النجدي ناصف مذكرة عرض فيها لفظي الكفاءة والكفء ، وأورد ما قالته المعجمات عنهما وعن لفظي الكفاية والكافي ، ثم انتهى إلى تجويز استعمال الكفاءة في مكان الكفاية والكفء ، ومكان الكافي ، إلا يكن بطريق مباشرة فبطريق التفسير والتأويل ، لأن معنى قولنا : هو كفء لهذا العمل : أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه .

٢ — ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

« يشيع على ألسنة المعاصرين نحو قولهم : فلان كفء أو من أهل الكفاءة ، على حين أن نصوص اللغة والمعجمات في هذا المقام ، تقضي أن يقال : هو كاف أو من أهل الكفاية .

وترى اللجنة أن معنى قول القائل : هو كفء ، أو من أهل الكفاءة أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه .

ولهذا ترى اللجنة أنه لا مانع من استعمال الكفء حيث يستعمل الكافي ، والكفاءة حيث تستعمل الكفاية » .

— ومع هذا :

بحث بعنوان : « بين الكفاءة والكفاية ، وبين الكفء والكافي »

للأستاذ علي النجدي ناصف

بين الكفاءة والكفاية ، وبين الكفء والكافى(*)

من الكلمات التى تقال فى لغة العصر كلمة الكفاءة بمعنى الكفاية ، وكلمة الكفء بمعنى الكافى ، فيقال مثلا : فلان من أصحاب الكفاءة فى الإدارة ، أو هو كفء فيها . فهل هذه الكلمات من الترادف ، أم هل بينها صلة تجيز المزاوجة بينها فى التعبير ؟

لقد رجعت فيها إلى الأساس ، واللسان ، والمصباح ، والتاج ، فوجدت الكفاءة والكفء فيها مذكورتين فى مادة كفأ ، والكفاية والكافى مذكورتين فى مادة كفى ، إلا المصباح فقد جمع هذه الكلمات فى مادة كفى ، حيث يقول :

« كفى الشىء كفاية . فهو كاف : إذا حصل به الاستغناء عن غيره ، واكتفيت بالشئ استغنيت به أوقنعت به ، وكل شئ ساوى شيئا حتى صار مثله فهو مكافئ له ، والمكافأة بين الناس من هذا ، ومنه الكفوء على فعول ، والكفئ على فعيل ، والكفء مثل القفل ، كلها بمعنى » .

وهذه خلاصة ماجاء فى اللسان ، والأساس ، والتاج عن الكفاءة :

« والكفء : النظير والمساوى ، ومنه : الكفاءة فى النكاح ، وهو أن يكون الزوج مساويا للمرأة فى حسبها ، ونسبها ، ودينها ، وبيتها ، وغير ذلك . ومن كلامهم : « الحمد لله كفاء الواجب » : أى قدر مايكون مكافئا له . والاسم الكفاءة ، وفى الحديث : « المسلمون تتكافأ دماؤهم » . قال أبو عبيد : تتساوى فى الديات والقصاص ، وليس لشريف على وضيع فضل . وفلان كفء فلانة : إذا كان يصلح لها بعلا ، وهو كفء بين الكفاءة » .

والمادة — كما تدل عليه جملها — تدور على معنى المساواة والصلاحية .

(*) بحث الأستاذ على النجدى ناصف — عضو المجمع .

وهذه خلاصة ماجاء فى المعاجم الثلاثة عن الكفاية :

كفى يكفى كفاية : إذا قام بالأمر ، وكفاك ذا الأمر : أى حسبك . وفى الحديث : « من قرأ الآيتين من آخر البقرة فى ليلة كفتاه » : أى أغنتاه عن قيام الليل . والكفاة : الخدم الذين يقومون بالخدمة ، جمع كاف . وكفاه الأمر : قام فيه مقامه ، وفى حديث الجارود : « وأكفى من لم يشهد » : أى أقوم بأمر من لم يشهد الحراب ، وأحارب عنه .

والمادة — كما تدل عليه جملتها أيضا — تدور على معنى القيام بالأمر والغناء فيه .

وإذا نحن قلنا مع القائلين : فلان كفء لهذا العمل ، أو هو من أصحاب الكفاءة له فالمعنى أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه ، فليس بالغريب عنه ولا الدخيل فيه .

وإلا يكن هذا المعنى فى متناوله القريب معادلا للمعنى الذى تؤديه الكفاية والكافى من طريق قاصدة ومباشرة ، فإنه ينتهى إليه من طريق التفسير والتأويل .

لهذا لا أرى مانعا من استعمال الكفاءة حيث تستعمل الكفاية ، والكفء حيث يستعمل الكافى ، على أن تعدى كلتاهما بلام التقوية ، فيقال : هو من أهل الكفاءة لهذا العمل ، وهو كفء له ، فذلك ما يتطلبه معنى المعادلة والمساواة ، وقد عدّى القرآن الكريم الكفء بها فى قوله سبحانه : ﴿ولم يكن له كفئا أحد﴾ فى قراءة حمزة .

ويؤنس فى القول بجواز هذا الاستعمال صاحب المصباح ، إذ أورد الكفء فى مادة كفى التى منها الكافى ، فكأنه آنس بينهما قرابة قريبة ، تجيز جمعهما معا فى مادة واحدة .

ولا أرى بعيدا أن الكلمتين كانتا فى وقت ما من القرون الخالية كلمة واحدة ، هى الكفاية أو الكفاءة ، ثم همزت المسهلة فكانت الكفاءة والكفء ، أو سهلت المهموزة فكانت الكفاية والكافى . وصنيع الفيومى فى المصباح يؤذن بأنه يرى الكفاية هى الأصل .

وليس القول باحتمال تردد الكفاءة أو الكفاية بين الهمز والتسهيل بدعا من الكلام ، فما تزال بعض الكلمات تتردد بينها فى الاستعمال ، ففى القاموس (صلى) : والصلاية ، ويهمز : الجبهة ، وفى مادة (سقى) : هى : سقاءة . وسقاية .

إجازة قولهم : « سداد الدين »(*)

(يستعمل كثير من الناس لفظ السداد فى معنى قضاء الدين أو أدائه ، وترى اللجنة أن هذا الاستعمال جائز على أن السداد فيه مصدر للفعل سَدَّ ،كما فى ملَّ مَلالاً ، وجَلَّ جلالاً) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين والجلسة السابعة والعشرين من المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – كتب المرحوم الشيخ الصوالحى مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها للفظ السداد ، وناقش نقد الناقدين لاستعماله فى نقل سداد الدين بحجة أن كلمة سداد بالكسر تستعمل أساسا فى غطاء القارورة ، وقد رد الشيخ الصوالحى – رحمه الله – هذا النقد بأن فريقا من اللغويين أجاز الفتح مع الكسر فى سداد ، كما استعمل السداد مجازا فى قولهم: سداد من عوز ،

ثم انتهى إلى تصحيح استعمال اللفظ فى هذا المقام على أنه نوع من المجاز يحمل فيه على ما أثر من قولهم: سداد من عوز .

٢ – اتجه رأى اللجنة إلى أن يوجه التعبير على أن لفظ السداد فيه اسم مصدر للفعل سدد ، ولكن الأستاذ محمد شوقى أمين قال : يمنعنا من الاكتفاء باسم المصدر أن الفعل سدد بهذا المعنى لا تعرفه اللغة ، هذا إلى أن اسم المصدر ليس قياسيا ولهذا اقترح أن نضيف أساسا آخر فى قبول اللفظ ، هو أن يكون مصدرا للفعل سد فنقول : سد سدادا ، لا كما نقول : مل ملالا وجل جلالا .

٣ – انتهت اللجنة بعد ذلك إلى القرار التالى :

«يستعمل كثير من الناس لفظ السداد فى معنى قضاء الدين أو أدائه .

وترى اللجنة أن هذا الاستعمال جائز : إما على انه مصدر لسد ، كما فى مل ملالا ، و جل جلالا .

وإما على أنه اسم مصدر للفعل سدد ... ومثله : كلام ، وطلاق ، وسراح ، وسلام ، فى : كلم ، وطلق ، وسرح وسلم » .

– ومع هذا :

بحث : قولهم : سداد الدين . . . .

للمرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى

سداد الدين (*)

بحث قولهم : (سَداد الدين) بفتح السين بمعنى ما يؤدى به أو يقضى :

يستعمل موظفو المصارف هذا اللفظ بفتح السين ويجرى أيضاً فى المحاكم على ألسنة قضاتها ومحامى الخصوم فيها وفى خارجها ، ويدون فى سجلات أولئك ، ومحاضر هؤلاء ، كما يستعمله كثيرون فى معاملاتهم ، ولم نجد فى كتب اللغة التى بين أيدينا نصا صريحا يسوغ استعماله لهذا المعنى ، وليس من الممكن حمل هذه الطوائف والناس على استعماله بكسر السين (سِداد الدين) على طريق المجاز ، أو استبدال غيره به : كقضاء الدين أو أدائه ، فحق علينا أن نتلمس وجها يصححه ولو على طريق المجاز المأخوذ من أقوال عدد غير كثير من علماء اللغة ، وهاكم نص ما قالوه :

١ — قال الشهاب فى شرح درة الغواص فى أوهام الخواص (ص ١٥٠) :

قال الحريرى : ويقولون : سداد من عوز فيلحنون فى فتح السين ، والصواب أن يقال بالكسر .

قال الشهاب : قال ابن برى وهم من وجهين ، لأنه خطأ ماعدا الكسر ، وهذا يعقوب ابن السكيت سوى بينهما فى اصلاح المنطق فى باب (فَعال وفِعال بمعنى واحد) فقال : يقال : سَداد من عوز وسِداد من عوز ، كل يقال ، وكذا حكاه ابن قتيبه فى أدب الكاتب [1] ، وكذا حكاه الجوهرى فى الصحاح : إلا أنه زاد : والكسر أفصح ، والعوز هو الحاجة ، وسداده البلغة ، ومقدار ماتدفع به الحاجة ، ومثل هذا بنصه فى كتاب (كشف الطرة عن الغرة ص ٢٨٤)

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى — عضو المجمع .

(١) فى الاقتضاب شرح أدب الكاتب : (فعال وفعال) قال فى هذا الباب سداد من عوز ، وسداد . . قال المفسر : لم يجز فى باب الحرفين يتقاربان فى اللفظ والمعنى فى السداد من العوز غير الكسر ، وأجاز هنا الفتح ، أقول ويرجح الأول ما حكاه ابن قتيبة عن ابن الاعرابى (سداد من عوز) وسداد هذا والناقلون عن ابن قتيبة عن ابن الأعرابى (سداد من عوز) ، والناقلون عن ابن قتيبه مختلفون ، فمنهم من نقل عنه قوله فى باب (فعال وفعال) فنسب إليه الفتح والكسر ، ومنهم من نقل عنه قوله فى : (باب الحرفين يتقاربان فى اللفظ والمعنى) .

٢ ــ وقال صاحب المصباح :

واختلفوا في سداد من عيش ،وسداد من عوز لما يرمق به العيش ،وتسد به الخلة :فقال ابن السكيت والفارابي وتبعه الجوهري بالفتح والكسر ، واقتصر الأكثرون على الكسر : منهم ابن قتيبة وثعلب والأزهري ، لأنه مستعار من سداد القارورة فلا يغير . ونقل في البارع عن الأصمعي سِداد من عوز بالكسر ولا يقال بالفتح ، ومعناه : أن أعوز الأمر كله ، ففي هذا مايسد بعض الأمر .

٣ ــ وقال صاحب التاج .

ومن المجاز : فيه سداد من عوز ، وأصبت سدادا من عيش ، لما تسد به الخلة ، ويرمق به العيش فيكسر ، وقد يفتح ، وبهما قال ابن السكيت في باب : (فعال وفعال بمعنى واحد) الفارابي وتبعه الجوهري ، والكسر أفصح ، وعليه اقتصر الأكثرون : منهم ابن قتيبه (في أحد قوليه) وثعلب والأزهري ، لأنه مستعار من سداد القارورة ، فلا يغير .

٤ ــ أما صاحب اللسان فقد قال ما نصه :

الجوهري : وأما قولهم : فيه سداد من عوز ، أصبحت به سدادا من عيش ، أي ما تسد به الخلة فيكسر ويفتح ، والكسر أفصح ، ولم يذكر في هذا المعنى غير كلام الجوهري .

* * *

نصت أقوال أولئك اللغويين على أن ابن السكيت ، والفارابي ، وابن قتيبه (حاكيا عن ابن الأعرابي) والجوهري ، هؤلاء جميعا أجازوا الكسر والفتح في قولهم : فيه سداد من عوز وأصبحت به سدادا من عيش ، والذي يعنينا هنا (سَداد بفتح السين) .

والعوز في قولهم (سداد من عوز) هو الخلة ، والحاجة ــ كما قاله الشهاب وغيره ــ وصاحب الحاجة سيء الحال ، مكروب شديد الغم والهم ، تبدو عليه آثار الذلة والمسكنة .

والمدين بينه وبين صاحب الحاجة شبه قوى ، فهو مضطرب العيش : يبيت فى هم ، ويصبح فى ذلى لأن الدين عبؤه ثقيل ، وفيه يقول الرسول صلى الله عليه وسلم — كما رواه البيهقى . . : « إياكم والدَّين فإنه هم بالليل ، ومذلة بالنهار » . أما همه بالليل فلأن اهتمام المدين بقضائه ، والنظر فى أسباب أدائه يسلبانه لذة منامه ، وأما مذلته بالنهار فلأنه يتذلل لغريمه لعله يمهله إلى فرصة إيساره .

ولما كان الدَّين بابا تصدر فيه متاعب المدين ومنغصات عيشه ، صح أن يكون مايسد به الدين ويقتضى سَدادا مجازا ، كما قيل لما تسد به الخلة سَداد مجازا ، أيضا بفتح السين فيهما وإن كان المستعار منه ، وهو سِداد القارورة بكسر السين ، لأن ابن السكيت ومن وافقه تصرفوا فى المستعار فأجازوا فيه الفتح .

وبناء على كل ماسبق يكون قولهم : (سداد الدين) بمعنى ما يؤدى به أو يتقضى صحيحا والله أعلم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

جواز قولهم : « تربوىّ » و « تَعَبَوِىّ »*

(شاع فى هذه الأيام استعمال كلمة تعبوى فى النسبة إلى تعبية المخففة عن تعبئة ، ومن قبلها شاعت كلمة التربوىّ نسبة إلى التربية .

ولما كان من النحاة من يجيز قلب الياء واواً عند النسب إلى الرباعى الذى ثانيه ساكن وآخره ياء ، سواء أكانت الياء أصلية أم منقلبة عن همزة . رأت اللجنة — استنادا إلى هذا الرأى — أن التعبوىّ والتربوىّ صحيحتان لا حرج فى استعمال كلتيهما) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين، وبالجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب تحدث فيها عن لفظ «التعبوى» فأثبت أولا صحة تخفيف التعبئة إلى تعبية، ثم انتهى إلى أن التعبوى منسوب إلى تعبية، وأن هذا النسب صحيح استنادا إلى رأى من يجيز حذف الياء أو قلبها واوا عند النسب إلى ما آخره ياء وثانيه ساكن .

٢ — فى أثناء عرض المسألة عقب الأستاذ شوقى أمين بأنه لا داعى فى تخريج التعبير الرجوع إلى عبأ المهموز على حين أن فى مسموع اللغة عبا من غير همز ، وفى المعجمات (باب الأفعال اليائية الآخر) «عبى تعبية» ومفاد ذلك أن التعبوى نسبة إلى التعبية دون حاجة إلى اصطناع جسر هو تخفيف المهموز .

٣ — ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

« شاع فى هذه الأيام استعمال كلمة تعبوى فى النسبة إلى تعبية المخففة عن تعبئة ، ومن قبلها شاعت كلمة التربوى نسبة إلى التربية .

ولما كان من النحاة من يجيز قلب الياء واوا عند النسب إلى الرباعى الذى ثانيه ساكن وآخره ياء ، سواء أكانت الياء أصلية أم منقلبة عن همز . رأت اللجنة — استنادا إلى هذا الرأى — أن التعبوى والتربوى صحيحتان لا حرج فى استعمال كلتيهما .

ومع هذا :

بحث بعنوان « كان لقائمنا التعبوى نظاما دقيقا محكما» للأستاذ على النجدى ناصف .

كان نظامنا التعبوى نظاما دقيقا محكما (*)

يكثر فى هذه الأيام تداول كلمة التعبوىّ فيما يذاع من أحاديث ، وما ينشر من مقالات وما يعقد من ندوات عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ . والتعبوىّ هو المنسوب إلى التعبية ، وأصلها التعبئة ، مصدر عبأ المتاع : جعل بعضه فوق بعض ،والجيش جهّزه فى مواضعه ، وهيأه للحرب .

وهمزة التعبئة مفتوحة وما قبلها مكسور ، ويقول الرضىّ فى شرح الشافية عن تخفيف هذه الهمزة : إذا قصدت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة قُلبت ياء محضة لتعذر حذفها إذ لا تحذف إلا بعد نقل الحركة ، ولا تنقل الحركة إلى متحرك ، ويتعذر التسهيل أيضا إذ تصير بين الهمزة والألف ، فلما استحال مجىء الألف بعد الكسرة لم يُجَوِّزوا مجىء شبه الألف بعدها «إذا تخفيف التعبئة إلى تعبية صحيح » .

ولام التعبية ياء رابعة ، والحرف الثانى منها ساكن ، وعن النسب إلى هذا النوع من الأسماء يقول سيبويه : «فإذا كان الاسم بهذه الصفة . . أذهبت الياء إذا جئت بياء الإضافة . . فمن ذلك قولهم فى رجل من بنى ناجية : ناجىّ ، وفى أدل : أدلىّ . . »وقال الخليل : من قال فى ، تغلب تغلبى ففتح مُغيِّرا ، فإنه إن غير مثل يرمى على ذا الحد قال : يرموى كأنه أضاف إلى يرْمى ، ونظير ذلك قول الشاعر (الفرزدق ، وقيل غيره) :

فكيف لنا بالشُّرب إن لم يكن لنا دوانيق عند الحانوىّ ولا نقد ؟

« والوجه الحانىّ » .

يتبين من هذا النص أن الخليل وسيبويه يريان حذف الياء من نحو التعبية عند النسب إليها ، وأن قلبها واوا فى الحانوىّ نسبة إلى الحانية ، وهى الحانة ، بخلاف الوجه ، أى أنه قلب شاذ .

(*) بحث الأستاذ على النجدى ناصف — عضو المجمع .

ويقول صاحب التصريح فى هذه القضية : «فأما الياء الرابعة كقاض ،فكألف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى ، مما ثانى ماهى فيه ساكن وألفه منقلبة عن ياء أو واو فيجوز فيها القلب والحذف ، ولكن الحذف أرجح من القلب ، بل قال بعضهم : إن القلب عند سيبويه من شذوذ تعبيرات النسب «ومثل هذا فى شرح ابن عقيل ، وحاشية الخضرى عليه ، وشرح الأشمونى على الألفية » ، أما صاحب الهمع فيقول عن قلب الياء واوا فى نحو التعبية : «وقد يقع ذلك فى الرباعى أيضا ، فيقال : قاضوىّ ، لكنه شاذ » ، كأنه يرى فى المسألة ما يرى الخليل وسيبويه ، ولا يوافق القائلين بالقلب .

والخلاصة أن قلب ياء التعبية واوا عند النسب إليها مختلف فيه ، وأن حذفها أرجح من قلبها ولعل مما يقوى جانب القلب ويجعله سواء هو أو الحذف أنهم يشبهون ياء نحو قاض بألف نحو مسعى من كل اسم مقصور ألفه رابعة ،وثانيه حرف ساكن . وهذا النوع من الأسماء يجوز فيه عند النسب إليه حذف ألفه ، فيقال مسعى ، ويجوز قلبها واوا فيقال : مسعوىّ ، ثم هم يرجحون قلب الألف على حذفها إن كانت أصلية كألف مسعى ، فكأن الاسم الرباعى الذى لامه ياء نحو التعبية اسم وسط بين الثلاثى والزائد على الأربعة ، فيأخذ من المنقوص الثلاثى القلب ، ومن المنقوص الزائد على أربعة الحذف .

بقى أن ياء التعبية منقلبة عن همزة ، وياء نحو قاض أصلية . فهل يمكن أن يقال : إن ثمة فرقا بينهما فى الحكم لهذا السبب ؟ لم أجد فى التصريح ، ولا شرح الأشمونى ، ولا شرح بن عقيل ، ولا الهمع ، ولا فى حواشى يس ، والصبان ، والخضرى من فرق فى هذا الحكم بين الياءين عند النسب إلى الاسم الذى تكون إحداهما فيه .

بل إن صنيع سيبويه فى الكتاب يدل على أنه لا فرق بينهما إذ يقول فى عنوان الباب لذى وردت المسألة فيه : «هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها منكسر » فكلامه منصب على الياء مطلقا ،ودون تفرقة ولا تمييز .

على أنهم فى النسب إلى المنقوص لايفرقون فى الحكم بين.. ما ياؤه . أصلية كياء عم وما ياؤه منقلبة عن واو كياء شج. فلا فرق إذا بين ياء التعبية ،وياء التربية ، وياء قاض .

وإذًا تكون كلمة التعبوىّ كلمة صحيحة لغة ، وفصيحة استعما لا

جواز قولهم : « كل عام وأنتم بخير »*

(يخطىء بعض النقاد ما يشيع من قول الناس فى أعيادهم: كل عام وأنتم بخير ، بناء على أنه لا موضع للواو هنا ، والصحيح عندهم أن يقال : كل عام أنتم بخير .

وقد درست اللجنة هذا التعبير وانتهت إلى أنه جائز على أن يكون كل عام مبتدأ حذف خبره ، والتقدير: كل عام مقبل وأنتم بخير ،والواو حالية ،والجملة بعدها حال) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين،وفى الجلسة الخامسة والعشرين فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — قدم الأستاذ على النجدى ناصف إلى لجنة الألفاظ والأساليب مذكرة فى الأسلوب ناقش فيها من يخطىء ذكر الواو ،وانتهى إلى أن العبارة صحيحة مع بقاء الواو فيها على أن تكون (كل) إما فاعلا حذف فعله ، وإما ظرفا لفعل مقدر أسند إلى المخاطبين نحو تحيون .. أما جملة « وأنتم بخير » فجملة حالية على التقديرين . . أو على أن تكون الواو فى العبارة زائدة وقد أجاز زيادتها الكوفيون وآخرون .

٢ — ناقشت اللجنة هذه المسألة فاتجه الرأى فيها إلى الابتعاد عن القول بالزيادة والقول بالظرفية ، والاكتفاء باعتبار كل فاعلا حذف فعله ،أو مبتدأ حذف خبره ،وقال الأستاذ شوقى أمين : ربما كان القول بأن(كل) مبتدأ هو الأدنى للقبول ، أماالقول بأنها ظرف فإنه يقتضى أن يقوم الكلام على فضلتين هما الظرف والحال دون اعتبار لركنى الجملة الأساسيين. ورأى أن التعبير لا يحتاج إلى توجيه ، لأنه يقوم على أبسط القواعد النحوية ، إذ تكون (كل عام) مبتدأ(وأنتم)معطوفا عليها (وبخير) خبرا .

٣ — عاد الأستاذ على النجدى ناصف فكتب مذكرة انتهى فيها إلى أن إعرابه فاعلا أرجح عنده من رفعه مبتدأ ، إذ دل الاستقراء على أن الجملة الفعلية أكثر استعمالا فى اللغة العربية من الجملة الاسمية .

٤ — انتهت اللجنة بعد المناقشة إلى القرار التالى :

« يخطىء بعض النقاد ما يشيع من قول الناس فى أعيادهم : كل عام وأنتم بخير ، بناء على أنه لا موضع للواو هنا . والصحيح عندهم أن يقال : كل عام أنتم بخير .

وقد درست اللجنة هذا التعبير وانتهت إلى أنه جائز من وجهين :

أحدهما : أن تكون (كل) فاعلا حذف فعله لكثرة الاستعمال ،والتقدير يقبل كل عام وأنتم بخير ،والآخر: أن تكون (كل) مبتدأ حذف خبره ، والتقدير حينئذ : كل عام مقبل وأنتم بخير . وفى كلتا الحالتين تكون الواو حالية ، والجملة بعدها حالا » .

وأوصى المجلس بالاقتصار فى توجيه الإجازة على أن يكون «كل عام» مبتدأ حذف خبره .

ومع هذا :

١ — كل عام وأنتم بخير ، للأستاذ على النجدى ناصف — عضو اللجنة .

٢ — ملحق بمذكرة : كل عام وأنتم بخير ، للأستاذ على النجدى ناصف .

كل عام وأنتم بخير(*)

هذه عبارة متداولة فى لغة العصر ، يقولها الناس فى المناسبات الحولية السعيدة ،ويدعو بها بعضهم لبعض أن تعود عليهم المناسبة التى يقولونها فيها ، وهم ناعمون بحياة طيبة .

وتبدو الواو فى هذه العبارة غير ذات موضوع ، وقد رآها كذلك بعض المشتغلين باللغة العربية ، فدعوا إلى حذفها ، لتصبح العبارة بعدها : كل عام أنتم بخير ، فتكون « كل » إما مبتدأ مرفوعا ويكون خبره جملة أنتم بخير ، والعائد محذوف ، وإما ظرف زمان منصوبا ومتعلقا بما تعلق الخبر به ، وهو بخير .

والواقع أن العبارة صحيحة مع بقاء الواو فيها ، على أن يقدر فعل قبل « كل » ، نحو يُقبل مثلا لتصير العبارة بتقديره : يقبل كل عام وأنتم بخير ، فتكون « كل » فاعلا للفعل المحذوف ، أو يقدر فعل إلى المخاطبين نحو تحيون ، لتصير العبارة : تحيون كل عام وأنتم بخير ، فتكون كل ظرف زمان متعلقا بالفعل المحذوف ، أما جملة « وأنتم بخير » فجملة حالية على التقديرين .

وسوغ حذف الفعل هنا دلالة الحال عليه ،وقد عقد سيبويه بابا لحذف الفعل حين يدل المقام عليه ، دون أن يكون دالا على أمر أو نهى ، ومن قوله فيه : إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا فى هيئة الحاج فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زَكِنْتَ أنه يريد مكة ، كأنك قلت : يريد مكة والله ، ويجوز مكة والله؛ على قولك : أراد مكة والله ، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه : أنه كان فيها أمس ، فقلت : مكة والله أراد مكة إذ ذاك ومن ذلك قوله عزوجل : ﴿ بل ملة إبراهيم حنيفا ﴾ ، أى بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا ، كأنه قيل لهم اتبعوا حين قيل لهم : ﴿كونوا هودا أو نصارى﴾[1]

(*) بحث للأستاذ على النجدى ناصف — عضو المجمع .

(١) الكتاب ١ : ١٢٦

على أن الكوفيين والأخفش وآخرين يجيزون زيادة الواو ومن أدلتهم على زيادتها قوله تعالى: ﴿وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها ،وفتحت أبوابها ،وقال لهم خَزَنَتُها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين﴾ بعد قوله جل ذكره : ﴿ وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها ، وقال لهم خزنتها ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم ﴾ فحذف الواو من هذه الآية يشعر بزيادتها فى الآية السابقة ، لأنهما متقابلتان.

وعلى القول بزيادة الواو فى العبارة بناء على ذلك تكون فيها مذكورا كمحذوف .

وإذا يكون صحيحا قول الناس بعضهم لبعض : كل عام وأنتم بخير ، دون أن تحذف منه الواو .

ملحق بمذكرة أسلوب « كل عام وأنتم بخير »(*)

دارت فى الجلسة الماضية مناقشة حول أسلوب « كل عام وأنتم بخير » ، لكنها لم تنته إلى نهاية يمكن الاطمئنان إليها ، لأن بعض المسائل التى تناولتها المناقشة لم تستوف حقها من البيان ، فرأيت واجباً أن أعود إلى الموضوع ، لأوضح منه ما بدا لى أنه يحتاج إلى توضيح .

تناولت المناقشة أمرين : (١) الزيادة فى القرآن ، لمناسبة ما جاء فى مذكرة الأسلوب من ذكر الآيتين اللتين يحتج بهما القائلون بزيادة الواو . (٢) حذف الجملة لمناسبة ما ذكر فى المذكرة أيضاً من إعراب كلمة « كل » فاعلا لفعل محذوف أو ظرفاً متعلقاً بفعل محذوف كذلك .

١ — الزيادة فى القرآن

ليس القول ، بالزيادة فى القرآن محظورا يتحرج منه ، أو ينهى عنه ، فهذه الزيادة حقيقة مقررة لم يطمسها خلاف المخالفين فى القديم ، ولن يطمسها خلاف المخالفين فى الحديث ، ككل قضية ثابتة يقع فيها خلاف ، وتتعدد فيها الآراء ، وهى اليوم تدرس تطبيقاً على قواعد النحو فى المدارس والجامعات ومنها جامعة الأزهر ثم هى مذكورة فى المذكرة ، والمذكرة غير القرار تقول المذكرة عن الموضوع كل ما عندها عنه معززا بالحجج والأسباب ، ثم يكون القرار ، بعد ذلك استنباطاً للحكم الذى تنطوى المذكرة عليه ، مصحوباً بالإشارة المجردة إلى ما جاء فيها من حجج وأسباب .

٢ — حذف الجملة

لا تكتفى العربية بالاستكثار من الحذف ، ولكنها تنوعه أيضاً ، حتى لو قال قائل : إن العربية هى لغة الحذف ما كان عليه من ذلك بأس . فهى تحذف المفرد ، وتحذف الجملة الواحدة ، والجمل المتتابعة ، تحذف المفرد مضافاً حيناً ، ومضافاً إليه حيناً آخر ،

(*) بحث للأستاذ على النجدى ناصف — عضو المجمع .

وتحذفه موصوفاً تارة ، وصفة تارة أخرى ، وتحذفه فى أحوال متعددة غير هذه . رأمسك عن التمثيل لكل أولئك لأنه ليس من الموضوع فى الصميم .

وتحذف الجملة الواحدة جواباً للشرط الجازم نحو قوله تعالى : ﴿ فإن استطعت أن تبتغى نفقاً فى الأرض أو سلماً فى السماء ﴾ وتقدير الجواب : فافعل ، وتحذفها جواباً للشرط غير الجازم ، نحو : ﴿ ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رءوسهم عند ربهم ربنا أبصرنا ﴾ وتقدير الجواب لرأيت أسوأ حال ترى ، وتحذفها معطوفاً عليها ، نحو : ﴿ فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً ﴾ وتقدير الآية : فضرب فانفجرت منه ، وتحذفها جملة قول ، نحو : ﴿ وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا ﴾ ، والتقدير : يقولان ربنا . ولا أريد أن أمضى فى التمثيل لهذا النوع من الحذف ، فذلك أمر يطول .

وتحذف الجمل المتتابعة فى القصص كثيراً ، كما فى قصة يوسف عليه السلام حين أرسل إليه رسول ليسأله أن يعبر رؤية الملك ، وكقصة موسى عليه السلام حين سقى لابنتى شعيب ، فجاءته إحداهما تدعوه ليذهب معها إلى أبيها ليجزيه على حسن صنيعه .

والعرب لا تحذف ما تحذف جزافاً ، ولكنها تحذفه حين يكون فى فحوى الكلام أو واقع الحال ما يدل عليه ، فإذا هو محذوف فى اللفظ ملحوظ فى الذهن . ولهذا يمكن المتكلم أن يجتزىء من العبارة الكاملة بذكر الظرف أو الجار والمجرور ، فيفهم السامع عنه ما يريد لحضور المحذوف فى ذهنه ، مثال ذلك أن يهم زائر بالجلوس فى مكان يرى المزور أن يجلس فى مكان أفضل منه ، فيقول له : هنا ، أو على هذا الكرسى ، فيفهم الزائر أنه يدعوه إلى الجلوس على غير ما هم هو بالجلوس عليه

والناس حين يقول بعضهم لبعض : كل عام وأنتم بخير ، وينصبون لفظ (كل) يضمرون فى مطلع العبارة فعلا نحو تعيش ، لكنهم يجعلونه على ذكر منهم وملاحظة وهم حين يرفعون لفظ (كل) يضمرون كذلك فعلا نحو : يقبل على نحو ما أضمروا الفعل الذى قبله . ولا مانع أن يكون رفعه على الابتداء أيضاً ، وأن يكون المحذوف هو الخبر ، والخلاف

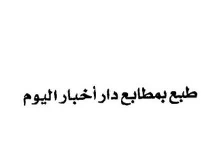
في الإعراب هنا خلاف ليس بذى شأن ، لأنه ليس له أثر فى جوهر القضية ، فالمهم أن يكون رفع « كل » فى العبارة صحيحاً .

وإذا لم يكن بد من المفاضلة بين الإعرابين فإعرابه فاعلا أرجح عندى من رفعه مبتدأ ، لأن الاستقراء يدل على أن الجملة الفعلية أكثر استعمالا من الجملة الاسمية ،والقرآن الكريم خير شاهد على ذلك ، فما من سورة من سوره إلا فيها الجملة الفعلية أكثر من أختها الاسمية .

وقد كتب الأستاذ على الجارم يرحمه الله بحثاً منشوراً فى مجلة المجمع عن الجملة فى اللغة العربية ، ذهب فيه إلى أن الجملة الفعلية أساس التعبير ، وأرجع ذلك إلى أن حياة العرب كان يغلب عليها التوجس والمفاجأة ، فكانوا لذلك يندفعون إلى ذكر الحدث قبل من وقع الحدث منه .

إذاً يكون صحيحاً رفع لفظ «كل » ونصبه على سواء من عبارة «كل عام وأنتم بخير » .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٦/٥٣٨٤



طبع بمطابع دار أخبار اليوم